بسم الله الرحمن الرحيم

تم رفع هذه المادة العلمية من طرف أخوكم في الله: خادم العلم والمعرفة (الأسد الجريح) بن عيسى قرمزلي. ولاية المدية

الجنسية جزائرية

الديانة مسلم

موقعي المكتبة الإلكترونية لخادم العلم والمعرفة للنشر المجاني للرسائل والبحوث على

www.Theses-dz.com

للتواصل: رقم هاتف 00213771087969

البريد الإلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

حسابي على الفيسبوك: www.facebook.com/Theses.dz

جروبي: https://www.facebook.com/groups/Theses.dz

تويتر https://twitter.com@Theses_DZ

الخدمات المدفوعة

01- أطلب نسخة من مكتبتي



السعة: 2000 جيقا أي 2 تيرا !

فيها تقريبا كل التخصصات

أكثر من 80.000 رسالة وأطروحة وبحث علمي

أكثر من 600.000 وثيقة علمية (كتاب، مقالة، ملتقى، ومخطوطة...)

المكتبة مع الهرديسك بالدينار الجزائري 50.000.00 دج

المكتبة مع الهرديسك بالدولار: 500 دولار .

المكتبة مع الهرديسك بالأورو: 450 أورو

02- نوفر رسائل الأردن كاملة 20 دولار للرسالة الواحدة على https://jutheses.ju.edu.jo/default2.aspx

لا تنسوني بدعوة صالحة بظهر الغيب: ردد معي 10 سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم

اللهم صل وسلم على نبينا محمد .... بن عيسى قرمزلي 2016.

وزارة التعليم العالـي

جـامعة الـجـزائر

معهد العلوم الاقتصادية

الموضوع : التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية

« حالة الدول النامية »

اعداد : باشي احمد

تحت اشراف : الدكتور بن معروف عبد القادر

بحث لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

لجنـة المناقشـة

- السـيد :
- السيـد :
- السيـد :

السـنة 1986

المقدمة :

اذا كانت الدول وحتى وقتنا الحاضر لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي • ومهما كانت مواردها وامكانياتها ،فهي بحاجة الى تصريف فائض انتاجها نحو العالم الخارجي ،كما انها بحاجة الى استيراد فائض انتاج دول أخرى • مما يجعل التبادل التجاري الشريان الاساسي الذي يربط الدول ببعضها وتكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير والاستيراد •

وبحث موضوع التجارة الخارجية وتحليل أبعادها ينطلق من الأهمية والدور الذي تلعبه في اقتصاديات الدول النامية باعتبارها أداة تعكس الواقع الحالي للهياكل الاقتصادية والانتاجية للدول النامية ، ومدى تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة • ودورها في تغيير واقع الدول النامية ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية لهذه الدول من جهة أخرى •

ودوافع الخوض في مثل هذا الموضوع الشائك والمتشعب كانت نتيجة لخلفيات ظلت تطرح نفسها باستمرار عند الحديث عن التجارة الخارجية للدول النامية •

وانطلاقا من واقع الدول النامية سواء تمثل هذا الواقع في الماضي الاستعماري أم في مرحلة الاستقلال السياسي • فعند طرح موضوع التجارة الخارجية بناء على المناخ الفكري النظري ومحاولة ربطه بواقع الدول النامية ،فان الهدف من ذلك هو محاولة تفسير الواقع الاقتصادي للدول النامية من خلال التجارة الخارجية • لمعرفة الدور الذي تلعبه في اقتصاديات الدول النامية وبمعنى آخر هل يمكن للتجارة الخارجية أن تكون أداة تنمية في الدول النامية أم أنها عامل يكبح النمو في هذه الدول • والى أي مدى يمكن تفسير واقع الدول النامية استنادا الى التجارة الخارجية •

وانطلاقا من خصائص التجارة الخارجية للدول النامية ،هل يمكن

اعتبار الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول هي نتيجة لتجارتها الخارجية في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي . وهل يمكن الاعتماد على التجارة الخارجية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل الظروف الراهنة،التي يفرضها ميكانيزم النظام الرأسمالي العالمي .

تلك هي الخلفيات الاساسية التي كانت الدافع الأساسي لمعالجة هذا الموضوع وذلك محاولة منا الاجابة عن الاسئلة التالية :

(1) هل استطاعت الدول النامية الاستفادة من مكاسب التجارة الخارجية وفق نظريات التخصص وتقسيم العمل الدولي في ظل حرية المبادلات التجارية ،وهل تمكنت من تحقيق وفورات اقتصادية من خلال تصدير المواد الاولية ،وما هي علاقة هذا القطاع ببقية القطاعات الوطنية في الدول النامية وكذا علاقته باقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة .

(2) الى أي مدى يمكن اعتبار استراتيجية التصنيع بالدول النامية على انها خروج من الاطار التقليدي للتخصص وتقسيم العمل الدولي وهل استطاعت أن تغير هيكل التجارة الخارجية للدول النامية،وهل يمكن النظر اليها على انها (السلع الصناعية) متطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة لاشباع الحاجات الأساسية لهذه الدول والتخفيف من حدة التبعية ومعالجة مصاعب ميزان المدفوعات ،وهل استطاعت هذه الدول بواسطة الصادرات الصناعية أن تكسب قوة اقتصادية في السوق الرأسمالية العالمية. وهل يمكن أعتبار هذه السلع الصناعية على انها وليدة انتاج محلي ؟

تلك هي المحاور الرئيسية التي نحاول الاجابة عنها في بحثنا من خلال اتباعنا للمنهجية التالية :

الباب الأول :

وفيه نعالج الدور التاريخي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي بأوروبا ومناطق الاستيطان الحديث،ومكانة الدول النامية من ذلك ، ودور هذه الحقبة في خلق تيار فكري رأسمالي يطالب بحرية

التجارة الخارجية متجاهلا ما آلت اليه الدول النامية من خلال حرية التجارة الخارجية وواقع التجارة الخارجية للدول النامية كان دافعا لخلق تيار فكري اشتراكي يكشف النهب والاستيلاب الذي تتعرض له الدول النامية من خلال مبادلاتها التجارية في ظلّ السوق الرأسمالية العالمية ، وذلك من خلال الفصول التالية :

(1) الدور التاريخي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي : لعبت التجارة الخارجية دورا في النموّ الصناعي بأوروبا بما وفرته لها من مواد خام وسوق لتصريف منتجاتها الصناعية وامتدّ هذا النموّ عن طريق التجارة الخارجية الى مناطق الاستيطان الحديث مما جعل بعض المفكرين يشيدون بدور التجارة الخارجية في اشاعة النموّ بين الأطراف المتبادلة • لكن التجارة الخارجية في ظلّ حرية المبادلات المزعومة لم تستطع أن تمدّ النموّ الى بقية الأطراف (الدول النامية) بل ما جنته هذه الأخيرة ليس النمو ولكن التبعية والتخلف في اطار النهب والاستيلاب ونقل الفوائض الاقتصادية لهذه الدول •

(2) ظهور تيار فكري رأسمالي : ينادي بحرية التجارة الخارجية لما لهذه الأخيرة من دور في ايجاد نوع من التخصص وتقسيم العمل الدولي بين الدول • وهذا بدوره يؤدي زيادة الانتاج وتطور أساليبه وبالتالي يحقق التراكم الرأسمالي لجميع الدول بما يمكنها من تحقيق النموّ الاقتصادي ، وهذا ما يستدعي عدم وضع قيود أمام المبادلات التجارية حتّى لا تحرم الدول من جني ثمار التخصص وتقسيم العمل الدولي • وهذه النظريات في حقيقة أمرها ذات نزعة استعمارية لأنّها تتجاهل واقع الدول النامية وما تعرضت له من نهب نتيجة حرية التجارة الخارجية المزعومة ، مما يجعلها عاجزة عن استيعاب ظروف الدول النامية نتيجة مبادلاتها التجارية مع الدول الرأسمالية المتقدمة •

(3) اذا كانت نظريات التجارة الخارجية الرأسمالية عاجزة عن تحليل واقع الدول النامية من خلال دعوتها الى حرية المبادلات التجارية • فان

نظريات التجارة الخارجية ذات الطابع الاشتراكي تكشف واقع النهب والنقل الخفي للقيم من الدول النامية باتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة نتيجة المبادلات غير المتكافئة ، التي يفرضها ميكانزم النظام الرأسمالي السائد • وتكون التجارة الخارجية أداة لا لاشاعة النمو بين الأطراف المتبادلة في ظل حرية التجارة الخارجية كما تزعم النظريات الرأسمالية ولكن أداة لتعميق التبعية والتخلف في جهة والنمو والتراكم في جهة ثانية •

الباب الثاني :

وفيه نتعرض الى دور التجارة الخارجية في ظل التبعية والاندماج تجاه السوق الرأسمالية ، مما يجعل من التجارة الخارجية للدول النامية عرضة للتقلبات التي تتعرض لها الدول الرأسمالية المتقدمة ، كما نحاول أن نرى محتوى التبادل التجاري للدول النامية في المواد الأولية ، ودور مؤسسات التمويل الدولية في استمرارية التبعية بما يضمن استمرار تدفق الموارد تجاه الدول الرأسمالية المتقدمة • والدول النامية وهي تحاول تغيير نمط التخصص وتقسيم العمل الدولي التقليدي بغية التصنيع سواء من خلال احلال الواردات أو من خلال التصنيع للتصدير ، وكان ذلك بعيدا عن تطلبات التنمية الصناعية للدول النامية نتيجة رؤوس الأموال الأجنبية ش • م • ج التي لها دور في اقامة هذه الصناعات مما جعل الدول النامية تزداد تبعية من خلال التكنولوجية ونمط الاستهلاك الترفي المحاكي للغرب • وكانت هذه العوامل سببا رئيسيا في جعل المبادلات التجارية بين الدول النامية هامشية لانها مقيدة بعناصر التبعية التي من شأنها القضاء على أية محاولة من طرف الدول النامية لاجل تدعيم التبادل والتعاون فيما بينهما •

تلك هي المحاور الاساسية لهذا الباب والتي نتناولها وفق الفصول التالية :

(1) نعالج من خلاله التجارة الخارجية للدول النامية في ظل التبعية

الاقتصادية تجاه السوق الرأسمالية ومدى انعكاسها على صادرات المواد الأولية للدول النامية لارتباطها وشدة حساسيتها اتجاه التقلبات والاضطرابات التي تواكب الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ونتيجة سيطرة الاحتكارات الرأسمالية على الأسعار في السوق الرأسمالية العالمية كانت الدول النامية ولا زالت تتعرض الى خسائر كبيرة من خلال مبادلاتها التجارية ، مما يجعل معدل التبادل الدولي لغير صالحها وهذا ما يترك آثار سلبية على ميزان مدفوعاتها ويدفعها ذلك الى اللجوء الى الاستدانة الخارجية التي أصبحت من الوسائل الهامة لضمان استمرارية التبعية والسيطرة • وجعل اقتصاديات الدول النامية قناة ينصب اليها التضخم المواكب لاقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة •

(2) ان انخراط الدول النامية في عضوية المؤسسات التمويلية الدولية (صندوق النقد الدولي - والبنك الدولي للانشاء والتعمير) ونتيجة لسيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على اتخاذ القرارات في هذه المؤسسات ونتيجة للسياسات التي ترسمها هذه المؤسسات للدول الاعضاء وشرط الالتزام تنفيذها حتى تتمكن هذه الدول من الاستفادة من موارد هذه المؤسسات • وهذه السياسات ما هي في حقيقة أمرها سوى اعادة انتاج لمبدأ حرية التجارة وتشجيع القطاع الخاص من خلال رأس المال الأجنبي ،مما يجعل الدول النامية ان هي تقيدت بمثل هذه الشروط تدور في حلقة التبعية واستمرار نمط التخصص وتقسيم العمل الدولي بما في ذلك من استمرار للنهب من خلال التجارة الخارجية • وحتى المساعدات التي تقدم للدول هي الأخرى ذات استراتيجية اما اقتصادية واما عسكرية تخدم مصالح الدول الرأسمالية المانحة •

(3) حاولت الدول النامية أن تغير من هيكل وتركيب تجارتها الخارجية بايجاد صيغة جديدة للتخصص وتقسيم العمل الدولي ،فاندفعت نحو نمط احلال الواردات محاولة منها الحد من الاستيراد عن طريق انتاجه محليا • وقامت بانشاء صناعات موجهة أساسا للتصدير بغية القضاء على التخصص التقليدي في المواد الأولية ،لكن هذه المحاولات لم تستطع

تغيير من مكانة المبادلات التجارية للدول النامية في السوق الرأسمالية العالمية، وذلك أن هذه الصناعات كانت بمبادرة من رأس المال الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات مما جعلها بعيدة عن المتطلبات الاساسية للتنمية الصناعية في هذه الدول • ونتيجة لاستهاب السوق الرأسمالية العالمية للغالبية العظمى لهذه المنتجات الصناعية مما جعلها هي الأخرى عرضة لتحكم الاحتكارات العالمية فيها • وفرض الحماية الجمركية العالية عليها مما يجعلها عاجزة عن المنافسة •

(4) ونتيجة لتواجد ش• م •ج في أغلب الدول النامية وتغلغلها في الصناعات المتواجدة بالدول النامية، ونظرا لقوتها مقارنة بالدول النامية، فان الحديث عن الصادرات الصناعية للدول النامية انما يعكس في حقيقة أمره تبادل بين فروع الشركات متعددة الجنسيات التي لعبت دورها بدافع الربح • بتهميش الصناعة في الدول النامية وابعادها عن المحتوى الحقيقي لهذه الدول •

فمثل هذه الصناعات تحتاج الى تكنولوجية راقية لا تتلائم وظروف الدول النامية مما أدى الى تعميق التبعية التكنولوجية • كما أن جلّ هذه الصناعات هي ذات نمط استهلاكي محاكي للغرب تخدم فئة قليلة في الدول النامية توافق مصالحها الشركات متعددة الجنسيات • وبقاء الاغلبية بعيدة عن مثل هذه الصناعات • وجعل التجارة الخارجية للدول النامية أداة بيد الشركات متعددة الجنسيات •

(5) تكون النتيجة المنطقية لما سبق اننا عندما نحلل التبادل التجاري للدول النامية فيما بينها أن نجدها ضئيلة وبشكل لا يمكن الاعتماد عليه في صورته الراهنة كحل لمشاكل الدول النامية لتجارتها الخارجية، وكيف يمكن أن يكون لهذا التبادل معنى، وجلّ هذه الدول مربوطة بقيود التبعية والاندماج التي من شأنها أن تخلف التنافس والتنافر بين هذه الدول وجلّ هذه المبادلات التي نعتبرها تبادل بين الدول النامية. هي في الواقع مبادلات بين الشركات متعددة الجنسيات • لأنّ التبادل والتعاون الحقيقي لهذه الدول لايخدم مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة التي حاولت افشال

أي مطلب من طرف هذه الدول لاعادة النظر في نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بغية تحسين أوضاعها في التجارة الخارجية ومحاولة منها الحصول نوع من التكافؤ في التبادل • والحد من التبعية •

الباب الأول : الدور التاريخي الانمائي للتجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي وانعكاساته على اقتصاديات الدول النامية •

تمهيد :

لعبت التجارة الخارجية دورها في النمو الاقتصادي بأوروبا باقامة قاعدة صناعية بها بما وفرته لها من مواد أولية وسوق خارجي لتصريف منتجاتها الصناعية • وكان للتجارة الخارجية دور في اشاعة النمو بمناطق الاستيطان الحديث • وكان هذا دافعا لخلق تيار فكري رأسمالي يدعو الى حرية التجارة الخارجية مشيدا بدورها في اشاعة النمو بين الدول • ذلك ان حرية التجارة الخارجية وعدم وضع قيود أمام المبادلات التجارية هي الكفيلة بايجاد نوع من التخصص وتقسيم العمل الدولي •

ومثل هذه النظريات عاجزة عن استيعاب واقع الدول النامية لانها تتجاهل ما آلت اليه وضعية هذه الدول نتيجة التخصص وتقسيم العمل الدولي الناجم عن حرية التجارة الخارجية، ذلك أن النتيجة هي تخصص هذه الدول في انتاج المواد الاولية والتي كانت المنبع الاساسي لتغذية الصناعة بأوروبا يومها •

وكان القطاع الحديث (قطاع انتاج المواد الاولية) بتقنياته بعيد كل البعد عن بقية القطاعات الاخرى في هذه الدول مما خلق بها ازدواجية اقتصادية • وكان هذا القطاع عرضة للنهب السافر سواء عن طريق مباشر أم عن طريق المبادلات التجارية في ظل حرية التجارة الخارجية • مما جعل منه منبع أساسي لتحقيق التراكم في الدول الرأسمالية المتقدمة، وهذه الحقائق لا يمكن استيعابها اعتمادا على نظريات التجارة الخارجية الليبرالية •

وقد حاول بعض المفكرين الاشتراكيين تحليل واقع المبادلات التجارية بين الدول النامية والدول الرأسمالية المتقدمة في اطار حرية التجارة الخارجية ومحاولة الكشف عن الخسائر التي تتحملها هذه الدول من

جراء تجارتها الخارجية مما جعل من هذه الاخيرة أداة لتكريس التطور والتراكم في جهة والتخلف والتبعية في جهة ثانية ، نتيجة استنزافها للفوائض الاقتصادية للدول النامية .

وذلك ما نحاول تحليله من خلال الفصول التالية :

- الفصل الاول : الدور التاريخي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي .

- الفصل الثاني : بعض نظريات التجارة الخارجية ذات الاتجاه الليبرالي .

- الفصل الثالث : بعض نظريات التجارة الخارجية ذات الاتجاه الاشتراكي .

الفصل الأول: الدور التاريخي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي .

تمهيد :

ان أوروبا وهي في عهد ثورتها الصناعية إندفعت نحو الخارج لتأمين احتياجاتها من المواد الأولية وتكوين أسواق لتصريف انتاجها الصناعي وسلاحها النهب المباشر،وكانت علاقاتها التجارية مع هذه المستعمرات هي مواد أولية - سلع صناعية وهذا ما مهد الطريق للنمو الصناعي بها ذلك أنه كان من الممكن أن يختنق في المهد بسبب ندرة المواد الخام وضيق السوق المحلي :

لكن العلاقة مع المستعمرات لم تكن على منوال واحد حيث أنها استطاعت أن تمدّ النمو نحو مناطق الاستيطان الحديث مما جعل البعض يشيد بدور التجارة الخارجية في اشاعة التنمية الاقتصادية مستدلا بهذه المناطق . لكن مثل هذه العلاقة لم تكن لتمتدْ الى بقية المستعمرات(الدول النامية حاليا)،وذلك أنها جعلت منها مصدرالتمويلها بالمواد الأولية وسوقا لتصريف منتجاتها الصناعية تاركة فيها آثارا لازالت تعاني منها الى يومنا هذا ، حيث خلقت فيها قطاعا تصديرا للمواد الأولية منفردا عن بقية القطاعات الاخرى ومكملا للقطاعات الاقتصادية في الدول المستعمرة مما جعل منه قناة ينصبْ منها التراكم نحو الدول الامْ بفعل رأس المال الاجْنبي و ش.م.ج المتواجدة به ،وهذا ما جعله عاجزا عن امداد النموّ الى بقية القطاعات الاقتصادية الاخُرى في هذه الدول ، وخلق الظروف المواتية لاندماج وتبعية هذه الدول في اطار السوق الراسماليي العالمي وهذا يقودنا الى طرح الاسئلة التالية :

(1) كيف يمكننا أن نفسر النمو الحاصل في أوروبا خاصة بريطانيا هل يعود الى فضل التجارة الخارجية ام الى مرحلة استعمارية مباشرة جعلت من المستعمرات وسيلة لتحقيق متطلبات التراكم والتنمية في هذه الدول ؟

(2) لماذا استطاع قطاع انتاج وتصدير المواد الأولية بمناطق الاستيطان الحديث أن يكون عاملا هاما في تحقيق النموّ الاقتصادي بها ، وهل يرجع هذا الى دور التجارة الخارجية في النموّ كما تزعم النظريات الرأسمالية في التجارة الخارجية ؟

(3) لماعجز قطاع انتاج وتصدير المواد الأولية في بقية المستعمرات (الدول النامية حاليا) أن يلعب دور المحرك للنموّ الاقتصادي بها ؟

(4) لماذا لم يستطع النموّ الحاصل في قطاع انتاج وتصدير المواد الأولية بهذه المناطق أن يمتدّ الى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى؟

هذه هي أهم التساؤلات التي نحاول الاجابة عليها من خلال هذا الفصل التمهيدي .

. . . .

<u>المبحث الأول</u> : التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بأوروبا ومناطق الاستيطان الحديث.

عندما كانت أوروبا في عهد ثورتها الصناعية الناشئة وما تحتاجه هذه الصناعة من مواد خام ويد عاملة كما أنها كانت تحتاج الى سوق خارجية لتصريف انتاجها الصناعي ،فاندفعت نحو الخارج وسلاحها الاستعمار المباشر وتحويل المناطق المستعمرة الى قناة رئيسية تزودها بالمواد الخام وسوق تصرف فيها المنتجات الصناعية وكان ذلك عاملا أساسيا في نموّ هذه الصناعة وتطورها ، كما كانت المبادلات التجارية مع مناطق الاستيطان الحديث وسيلة لنقل النموّ الى هذه المناطق ، لكن تلك ظروف خاصة واستثنائية ، اذ لم تستطع التجارة الخارجية أن تمدّ النمو الى بقية المستعمرات. وسنتناول في هذا المبحث النقاط التالية:

- دور التجارة الخارجية في النموّ الاقتصادي بأوروبا .
- دور قطاع انتاج وتصدير المواد الأولية بمناطق الاستيطان الحديث .

المطلب الأول : دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي بأوروبا •

تميزت الرأسمالية التجارية بسيطرة رأس المال التجاري وكانت المستعمرات يومها القناة الرئيسية لتكوين التراكم الأولي بأوربا التي كانت حينها تبحث عن منافذ لتصريف منتجاتها ، مما دفع بها الى السلب والنهب سواء تعلق الامر بالمناطق التي تم اكتشافها أو غيرها من المناطق غير الاوروبية كما تميزت مرحلة الرأسمالية التجارية بزيادة كبيرة في التبادل التجاري اتجاه المستعمرات حيث قدمت افريقيا يومها البشر ومزارع المواد الأولية ،وكان الزنوج يباعون مقابل مصنوعات لينتقلوا للعمل في المزارع وكان أسلوب أوربا هو النهب المباشر والاستيلاء على الأملاك، مما مهد الطريق لتحقيق التراكم الأولي بأوربا ،وكان التوسع في نشاط التجارة الخارجية من أهمّ العوامل التي لعبت دورها في تكوين طبقة من المنتجين الرأسماليين تسيطر على الانتاج ، وكانت أوربا تسعى للسيطرة وتوسيع السوق الخارجية • وعندما لاح شعاع الثورة الصناعية في آفاق أوربا حاملا في طياته توسع كبير وسريع في القطاع الصناعي محدثة تغيرات عميقة في الأساليب الانتاجية المستعملة • وبلغت معدلات النمّو في القطاع الصناعي نسبا عالية•

وكان من الطبيعي أن ينجم عن هذا التوسع الصناعي بأوربا زيادة الحاجة لديها من المواد الأولية الغذائية والصناعية كما كانت أوربا في عهد ثورتها الصناعية تحتاج الى منافذ لتصريف انتاجها الصناعي أيضا •

وهذا التوسع والنمّو الصناعي ، وما نجم عنه من زيادة الحاجة للمواد الأولية • والأسواق لتصريف المنتجات الصناعية كان من الممكن أن يكبح التوسع الصناعي بها • مما دفع الدول الأوروبية للبحث عن هذه المتطلبات خارج أوربا ،وهذا أدى الى انسياب رؤوس الأموال الأوروبية في منتصف القرن التاسع عشر الى افريقيا –

وآسيا - وأمريكا اللاتينية،وتركزه في قطاعات انتاج المواد الأولية المعدّة للتصدير . ولعب نمو التجارة الخارجية بوصفها دوره في تراكم الثروة اللازمة لتمويل الصناعة الناشئة بأوروبا . وأخذت تتبلور بعض الأفكار حول حرية التجارة الخارجية وتقسيم العمل والتخصص وفقا للمزايا الطبيعية وكان ذلك يحمل في طياته ضمنيا تخصص آسيا - وافريقيا - وامريكا اللاتينية في انتاج المواد الأولية مقابل تخصص أوروبا في المنتجات الصناعية.

واندفعت أوروبا نحو العالم الخارجي وسلاحها الاستعمار المباشر والنفوذ السياسي والاقتصادي على القارات الثلاث كما هو موضح في الجدول (1) التالي :

جدول (1) : مستعمرات الدول الكبرى (بملايين الكلومترات المربعة وملايين السكان)

	المستعمرات				الاراضي الاصلية للدولة الام (المتروبولات)	
	سنة 1876		سنة 1914		سنة 1914	
	كلم2	نسمة	كلم2	نسمة		
انجلترا	22ر5	251ر9	33ر5	393ر5	0ر3	46ر5
روسيا	17	15ر9	17ر4	33ر2	5ر4	136ر2
فرنسا	0ر9	6	10ر6	55ر5	0ر5	39ر6
المانيا	—	—	2ر9	12ر3	0ر5	64ر9
الولايات المتحدة	—	—	0ر3	9ر7	9ر4	97
اليابان	—	—	0ر3	19ر3	0ر4	53
المجموع للدول الست	40ر4	273ر8	65	523ر4	16ر5	437ر2
مستعمرات الدول الاخرى			9ر9	45ر3		
بلجيكا هولندا أوغيرهما						
أشباه المستعمرات						
ايران ، الصين ، تركيا			14ر5	361ر2		
البلاد الاخرى			28	289ر9		
مجموع الكرة الارضية			133ر9	1657		

المصدر : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ص 114
لينين — دار التقدم موسكو 1970 .

وكانت الشروط (1) المفروضة على المستعمرات هي :

1 ـ عدم نقل سلع المستعمرات الا من خلال سفن الدولة الام •

2 ـ ان تتم التجارة الخارجية للمستعمرات مع الدول عموما من خلال الدولة الام وموانئها •

3 ـ تحريم انتاج السلع الصناعية أو تحضير المواد الأولية في المستعمرات •

وكان لفرض السيطرة السياسية والاقتصادية على المستعمرات دورة في نشوء التبعية حيث كان التطور في الدول الاوروبية مرهون بعدم التطور في المستعمرات ، وذلك من خلال ادماجها في اقتصاديات الدول الاوروبية مما جعلها تعتمد كلية على الدول المستعمرة ذلك انها بفعل هذه التبعية فقدت كل عناصر النمو المستقبل خلافا للدول الاوروبية المستعمرة التي لها بنيان اقتصادي متكامل• وكانت بريطانيا يومها هي قطب النمو الاقتصادي ، فخلال القرن التاسع عشر (2) زاد عدد سكانها بثلاث مرات وتضاعف دخلها القومي نحو عشر مرات ، وتضاعف حجم وارداتها أكثر من عشرين مرة ، وزادت نسبة صادراتها من 12٪ ـ 30٪ من الدخل القومي •

وكان للتجارة الخارجية دور هام في دفع النمو الاقتصادي ببريطانيا بما وفرته لها المستعمرات من مواد أولية غذائية • وصناعية كان لها الفضل في دفع عجلة النمو الصناعي ببريطانيا •

---

(1) قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ص 71 ـ 72•
(محمد عبدالشفيع) ـ دار الوحدة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى 1981•

(2) راجنار نيركسه : أنماط من التجارة الدولية • ص 17•
ترجمة جلال أمين ـ الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع ـ القاهرة 1969 •

ويعلق لينين قائلا (1) ـ لولا انطلاقة التجارة الخارجية لمنعت الندرة النسبية للمواد الغذائية التصنيع من أن يسري بالسرعة التي سار بها في انجلترا أو غيرها من بلاد أوروبة الغربية •

واذا كان التوسع الصناعي بأوروبا وما تلاه من زيادة الطلب على المواد الأولية الغذائية والصناعية ، كان ذلك هو الدافع لديها لاقامة مراكز لانتاج المواد الأولية بالمناطق المستعمرة•

---

(1) لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ص 17 ـ مرجع سابق الذكر •

المطلب الثاني : دور قطاع انتاج وتصدير المواد الأولية في النمو الاقتصادي • بمناطق الاستيطان الحديث*

بفعل الهجرات المتتالية لهذه المناطق من أوروبا وما انجر عنها من ابادة للسكان الأصليين الذين أطلق عليهم اسم الهنود الحمر • واستقر هؤلاء المهاجرون الأوروبيون في هذه المناطق على حساب السكان الأصليين • وكانت الهجرات الأوروبية تمثل طبقة عاملة ذات مهارة ومعرفة ولم يكن بالامكان توظيفها في قطاع انتاج وتصدير المواد الأولية بأجر منخفض وكان هذا دافعا للبحث عن وسائل انتاجية جديدة لرفع الانتاجية • كما ان لاستيعاب هذه القوة العاملة بأجور مرتفعة في قطاع انتاج المواد الأولية أثره على بقية القطاعات الاخرى كمحرك للنمو فيها •

ولعبت التجارة الخارجية في قرن التاسع عشر دورها في نمو هذه المناطق بالاعتماد على الصادرات من المواد الأولية من خلال زيادة حاجة أوروبا اليها • مما دفع بالبعض الى القول باعتبار التجارة الخارجية أداة هامة للنمو الاقتصادي متخذا من النمو الحاصل بمناطق الاستيطان الحديث بفعل رؤوس الأموال الأوروبية وتوسع قطاع انتاج المواد الأولية ، عاملا لنشر النمو في اقتصادها واعتبار أن مثل هذه التجربة يمكن تعميمها بالنسبة للدول النامية •

وكان للتبادل التجاري بين أوروبا ومناطق الاستيطان الحديث خاصة بلاد الدومنيون البريطاني (كندا ـ استراليا ، نيوزيلندا •••الخ) ،

(*)مناطق الاستيطان الحديث هي : استراليا ـ نيوزيلندا ـ كندا ـ الارجنتين ـ بما فيها الولايات المتحدة الأمركية •

دورا خاصا ، حيث أدى هذا التبادل التجاري الى اشاعة النمو بهذه المناطق ، وذلك من خلال الاثر الذي أحدثه قطاع انتاج وتصدير المواد الاوّلية من استيعاب للقوّة العاملة وتشغيل لرأس المال المحلي والطاقة المحلية. كما أن معظم رؤوس الاموال الاوروبية ،كانت تتجه نحو العالم الجديد (1) .

وبذلك نجد أن التبادل بين أوروبا ومناطق الاستيطان الحديث قد لعب دورا هاما في التراكم الرأسمالي ببلاد الدشيون لكنه من جهة أخرى لم يلعب نفس الدور بالنسبة للمستعمرات الاخرى (الدول النامية حاليا) .

ففي القرن التاسع عشره وعندما كانت أوروبا (انجلترا) تمرّ بمرحلة نموها الصناعي ، فان حجم زيادة التجارة الدولية في هذه الفترة كان يفوق معدل نموّ وتوسع الانتاج في الدول المتقدمة وعليه لعبت التجارة الخارجية دور عامل لنقل النمو الى مناطق الاستيطان الحديث أي أن عملية النمو انتقلت الى المناطق هذه عبر قناة التجارة الخارجية وما تترتب عنه من انتقال رؤوس الاموال الى هذه المناطق لتحقيق التوسع في انتاج المواد الاوّلية لمواجهة الزيادة في الطلب عليها . واجتمعت عدّة عوامل كان لها دورها في اشاعة النموّ بمناطق الاستيطان الحديث نذكر أهمها في الآتي :

(1) الطلب العالمي على المواد الاوّلية الذي كان مرتفعا ، مما كان له دوره في نموّ صادراتها من المواد الاوّلية .

(2) أدت التجارة الخارجية في هذه المناطق الى خلق اقتصاد محلي يصدر فائض انتاجه للخارج ويستورد ما يحتاجه،وكان دافعا لخلق شبكة مواصلات كان لها دورها . بالاضافة الا أن النمو بهذه المناطق كان يعتمد على عوامل داخلية .

---

(1) بيارجالية : الامبريالية عام 70 ص 90
ترجمة فؤاد مرقص ــ بيروت ــ دار الحقيقة 1970 .

(3) لعب قطاع تصدير المواد الأولية دورا هاما في تحديد مستوى الدخل القومي، ونصيب الفرد منه • مما جعل عوائد عناصر الانتاج في هذا القطاع تعكس الرفاهية والنمو الى بقية القطاعات، نظرا للتكامل الذي يربطه بها، وهذه الروابط ماكان يفتقد اليها قطاع انتاج وتصدير المواد الأولية بقية المستعمرات (الدول النامية حاليا) •

وهذا ما نراه في المبحث اللاحق •

. . . .

المبحث الثاني: دور قطاع انتاج وتصدير المواد الأولية بالنسبة للدول النامية •

نجم عن اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية نحو هذه الدول وتركزها في قطاع انتاج وتصدير المواد الأولية اندماج الدول النامية في السوق الرأسمالي العالمي وأصبحت اقتصاديات هذه الدول من خلال قطاع انتاج وتصدير المواد الأولية وكأنها قطاع تابع الى الدول الرأسمالية حيث نجد هناك علاقة أثر وتأثر بين قطاع انتاج المواد الأولية في الدول النامية والقطاعات الصناعية في الدول الاوروبية • لكن مثل هذه العلاقة بين قطاع انتاج المواد الأولية وبقية القطاعات داخل الدول النامية مفقودة • وبذلك عجز هذا القطاع أن يكون دافعا لنمو القطاعات الأخرى في الدول النامية • وكانت أدوات الانتاج في هذا القطاع ذات ملكية أجنبية، وعليه فالارباح المحققة في هذا القطاع لم يكن يعاد استثمارها محليا بل تصدر للخارج نحو الدول الأم مساهمة بذلك في رفع معدل التراكم الرأسمالي في الصناعة الاوروبية، مما جعل نمو قطاع انتاج المواد الأولية بالدول النامية كعامل أساسي لنمو الصناعة بأوروبا بما وفره لها من المواد الأولية الضرورية لتمين الصناعة بها

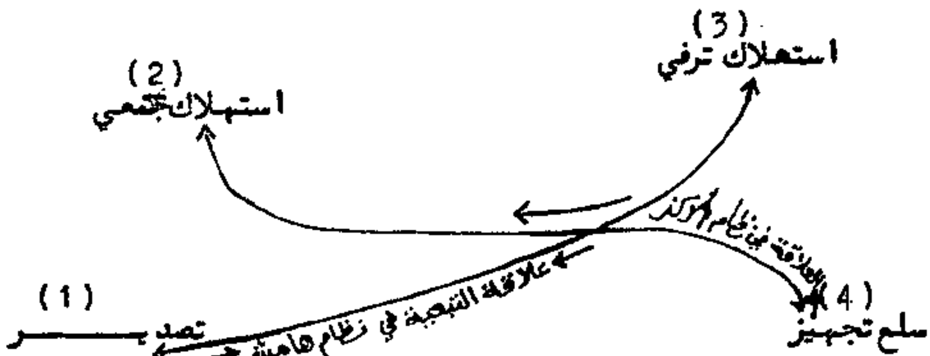
وبأسعار منخفضة ، كما كان مصدرا للتراكم الرأسمالي بها بفضل الارباح المحققة في هذا القطاع ناهيك عن جعل الدول النامية كسوق رئيسية تصرف بها المنتجات الصناعية الاوروبية وحاولت هذه الاخيرة أن تبقى الدول النامية محصورة في انتاج المواد الاولية وسد الطريق أمام قيام الصناعة بها من خلال التعريفات الجمركية المرتفعة المفروضة على الصناعة الاتية من الدول النامية مما أدى الى انحلال الصناعات الصغيرة التي كانت متواجدة بها • وخير مثال لذلك انحلال الصناعات الصغيرة بالهند ومن بين الاساليب المستعملة لعرقلة النمو الصناعي هي فرض تعريفة جمركية على السكك الحديدية منخفضة بالنسبة للمواد الاولية وتعريفة جمركية مرتفعة بالنسبة للسلع الصناعية وكل ذلك أدى الى خنق أي نمو صناعي بهذه الدول •

ولعب رأس المال الأوروبي دوره في تحويل المستعمرات (الدول النامية حاليا) الى احتياطي هام لأوروبا ، حيث كان قطاع انتاج وتصدير المواد الاولية بدار برأس مال أجنبي وعمالة محلية واتخذت التجارة الخارجية عندها نمط تصدير الخامات من المستعمرات مقابل استيراد السلع الصناعية من الدول الأوروبية• ولم تكن اسعار التبادل متكافئة ، ذلك أن الدول الا (روبية تجني الربح في الحالتين - انخفاض أسعار المواد الأولية وارتفاع أسعار السلع الصناعية بعكس الحال بالنسبة للدول النامية التي تتحمل العبأ في الحالتين، انخفاض حصيلة الصادرات من المواد الاولية وارتفاع مدفوعات المستوردات من السلع الصناعية وتكون التجارة الخارجية للدول النامية حسب بول بايروك من أهم أسباب التخلف ، اذ لا يمكن الفصل بين الاستعمار والتجارة الخارجية، حيث كان بينهما ارتباط وثيق وهيكل صادرات الدول

النامية منذ القرن التاسع عشر خير دليل على ذلك (1) .

ويعطي سمير أمين مخططا يحاول من خلاله أن يوضح العلاقة بين قطاع التصدير وقطاع التجهيز ، حيث أن هذه العلاقة في الدول الرأسمالية مرتبطة بين القطاعين في حين أن الأمر يختلف في الدول النامية ، لفقدان هذه الرابطة ، ذلك أن السوق الداخلية في هذه الدول تميل الى الاستهلاك الترفي ، مما يجعل قطاع التصدير يتوجه نحوها . وما يترتب عليه من تحويله نحو الخارج باعتبار أن الطلب على الاستهلاك الجماعي ضعيف بسبب انخفاض الأجور مما يجعل السوق الداخلية محصورة أساسا في طلب سلع الاستهلاك الترفي ، أي أن العلاقة في دول المركز هي علاقة بين قطاع التصدير وقطاع سلع التجهيز في حين أن في بلد نامي تكون العلاقة بين قطاع التصدير وقطاع الاستهلاك الترفي .

كما يتضح من خلال المخطط التالي : (2) .



---

(1) **Structure par produits des exportations du tiers Monde p: 7 Centre d'histoire économique internationale université de Geneve Librairie DVOZ - 1985 - Paul Bairoch - Bouda Etemad.**

(2) العالم الثالث يفكر لنفسه ص 202 .
مقال سمير أمين " التنمية والسياسات السكانية "
اعداد : سعد زهران . دار ابن رشد للطباعة والنشر
الطبعة الأولى 1981 .

ان تفصل القطاعين 1 ـ 2 خاص بنمط الانتاج الرأسمالي وتجاور الحدود الوطنية وهو غير شاف على مستوى الملاحظة التجريبية (1)

المطلب الأول : التخصص وتقسيم العمل الدولي :

نتيجة للاستعمار السياسي والاقتصادي الذي عاشته الدول النامية وما ترتب عنه من تغلغل رؤوس الأموال الاجنبية وتركزها بقطاعات انتاج وتصدير المواد الأولية ، نشأ نوع من التخصص وتقسيم العمل الدولي وبمقتضاه انحصر دور الدول النامية في انتاج وتصدير المواد الأولية مقابل تخصص الدول الرأسمالية في انتاج وتصدير السلع الصناعية وكان الدافع من هذا التقسيم هو خلق نوع من التكامل حول المراكز الرأسمالية المسيطرة •

كما أدى التنافس في مجال رأس المال والأسواق بين الدول الرأسمالية الى تكوين اتحادات احتكارية كان من شأنها اعاقة قطاع انتاج وتصدير المواد الأولية بالدول النامية عن دفع النمو الاقتصادي في بقية القطاعات بها بسبب تحكم هذه الاحتكارات في الأسعار والانتاج وتحويل الثمار المتولدة في هذا القطاع نحو الدول الرأسمالية • وهذه الظروف التي فرضها تقسيم العمل الدولي ، كانت عائقا حال بين نشاط التصدير في الدول النامية وبين القيام بدور الأداة الفعالة لتطوير التقدم التكنولوجي وتغيير أبنية الانتاج في تلك الدول (2) •

---

(1) الاستعمار الفرنسي في الجزائر ص 209 •
عدي الهواري : ـ ترجمة جوزف عبدالله ـ دار الحداثة ـ الطبعة الأولى 1983 •

(2) راؤول بريتش : نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ص 86 •
ترجمة د • جرجس مرزوق 1966 •

وادى هـذا التخصص وتقسيم العمل الدولي في ظل انعدام العلاقة بين قطاع الصادرات الاولية وبقية القطاعات الى خلق ازدواجية اقتصادية داخل اقتصاديات الدول النامية تتمثل في قطاع تقليدي وقطاع حديث ،والصلة أو العلاقة بين القطاعين مفقودة • فالقطاع الحديث في الدول النامية يبدو كجزء من عملية اعادة الانتاج في الدول الرأسمالية • ويرى د• فؤاد مرسي (1)• أن دورة رأس المال تتحدد بالشكل التالي :

في الدول الرأسمالية : نقود ـ سلعة ـ انتاج سلع جديدة ـ

نقود اكبر

في الدول النامية : دورة رأس المال في القطاع الحديث
نقود من الخارج ـ سلعة ـ انتاج سلعة جديدة للتصدير •

أي أن دورة رأس المال في البلد المتخلف لا تكتمل بل هي دورة ناقصة وذلك بسبب عدم القدرة على تحويل السلعة الجديدة الى نقود بسبب تصديرها للخارج الى مصانع البلدان الرأسمالية ،او تحويل السلعة من شكل عيني الى شكل نقدي في السوق الخارجية لا الداخلية • مما يعني تبعية رأس المال الاجنبي في البلدان النامية ، ومن ثم فالارباح المحققة في هذه الدورة لا سبيل الى الاستفادة منها في تطوير عملية التراكم في البلدان النامية ،فهي

---

(1) التخلف والتنمية " دراسة في التطور الاقتصادي " ص 67 •
فؤاد مرسي ـ دار الوحدة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان 1982•

تتحقق في الخارج ،وهناك تتراكم ،وبذلك تنقطع دورة رأس المال الاجنبي وينعدم الاساس المادي لاستكمالها داخليا •

فالدورة في الدول الرأسمالية تاخذ الشكل التالي :

ن — س — س، — ب١

أما الدورة في الدول النامية فتأخذ الشكل التالي :

ن — س — س، — ب١ في الخارج •

لقد لعب هذا التخصص وتقسيم العمل الدولي دوره في نمو الصادرات الصناعية من الدول الرأسمالية مما دفع بالاستثمارات الاجنبية في هذا القطاع وادت الى اندماج الدول النامية في الاقتصاديات الرأسمالية مما جعلها تعاني الأمرين • فلا هي تستطيع أن تثبت كيانها المستقل ولا هي تستطيع أن تستفيد من حصيلة المواد الأولية التي تغلغل بها رأس المال الاجنبي ،فجعلها غريبة عن الدول النامية ذلك أن معظم القرارات المرتبطة بالاستثمار والتقنية وادارة المشاريع كلها تاتي من الدولة الأم، ويكون حتما نتيجة ذلك أن الدول النامية لا تجني الا القشور • كما جعلها تعاني خطرين خطر التقنية المستعملة والتي في الغالب لا تتناسب والامكانيات التنموية في هذه البلدان ناهيك عن أعبائها المالية وما تفرضه من مساومات للدول النامية في الغالب لا تتناسب مع الأهداف الوطنية بها •

المطلب الثاني : اثر وانعكاسات حركة رؤوس الاموال الاجنبية على اقتصاديات الدول النامية .

كان للاستثمارات الاجنبية المتركزة في قطاع انتاج وتصدير المواد الاولية أكبر الاثر في دفع عملية النمو والتطورالاقتصادي باوروبا . بينما كان اثر هذا القطاع على اقتصاديات الدول النامية سلبيا ، حيث خلفت قطاعا تصديريا يضمن استمرار تدفق المواد الاولية الضرورية لتغطية احتياجات التوسع الصناعي باوروبا ، وبأسعار متدنية . كما ساهمت رؤوس الاموال الاجنبية المتواجدة بالدول النامية في رفع معدل التراكم الصناعي باوروبا من خلال الارباح المحققة والتي كان يعاد تصديرها نحو الدول الام لتستخدم في توسيع وتقوية القطاع الصناعي بالاضافة الى توفير سوق لامتصاص المنتجات الصناعية . وكانت رؤوس الاموال المستثمرة في الدول النامية بقطاع المواد الاولية احدى الوسائل الهامة في استغلالها . وتبقى التجارة الخارجية القناة الرئيسية لهذا النهب والابتزاز .

وتكمن أهم دوافع الاستثمار الاجنبي في الدول النامية (1)

(1) الدافع الاقتصادي ، ويتمثل في تأمين الاسواق للصادرات بالاتجاه المعاكس . تأمين مصادر التموين المنتظم والرخيص للنشاطات ـ الرغبة في الحصول على مقبوضات من العملات الاجنبية الاحتياطية في شكل فوائد .

(2) الهدف السياسي والدبلوماسي ـ يتم الاستثمار بقصد اما مساعدة حليف واما بغية التمكن من ممارسة ضغط على بلد معين .

---

(1) جيل برتان : الاستثمار الدولي : ص 37 .
ترجمة علي مقلد ـ علي زيعور .
مكتبة الفكر الجامعي ـ منشورات عويدات ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة الاولى 1970 .

ومن خلال الجدول التالي يتضح لنا الاستثمارات والأرباح الامريكية في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا :

جدول (2) : الاستثمارات والارباح الأمريكية في امريكا اللاتينية وآسيا .

(مليون دولار)

1 ـ أمريكا اللاتينية	الاستثمارات	الأرباح
1959	8210	600
1960		641
61		761
62		761
63		801
64		815
65	3971	888
زيادة الاستثمار	1251	
مجموع الارباح		5297
الرأسمال الصافي المهاجر	4046	
2 ـ آسيا		
1959	2237	732
60		853
61		893
62		1017
63		1017
64		983
65	3611	1033
زيادة الاستثمار	1374	
مجموع الارباح		6528
الرأسمال الصافي المهاجر	5154	

المصدر : الاقتصاد الرأسمالي العالمي والمرحلة الاحتكارية كريستيان بالو ص186
والامبريالية الجديدة ـ ترجمة عبد الهادي .
دار بن خلدون ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى 1978 .

ونجد (1) أنه في الكيبك بلغت الاستثمارات المحققة بين عام 1957 - 63 مقدار 790 مليون دولار في حين بلغت عوائد الاستثمارات الأجنبية التي أعيد تصديرها نحو الدولة الأم 1100 مليون دولار . أما في ساحل العاج ولنفس الفترة 650 قدرت رؤوس الأموال 6 مليون فرنك ،وبلغت الأرباح المعاد تصديرها ما يقارب 16 مليون فرنك للعام نفسه . ومن هنا تتضح لنا مدى الدور الذي لعبته الدول النامية في تحقيق التراكم الرأسمالي بالدول الاوروبية ، وكان رأس المال الخاص في هذه الحقبة من القرن التاسع عشر هو المسيطر سواء بشكل استثمار مباشر أو بشكل قروض . أما الاثار المترتبة على الدول النامية بالاضافة الى ابتزازها ، فان رأس المال الأجنبي قد خلق بها ثنائية اقتصادية . والعلاقة الوحيدة التي تجمعهما هي أن وجودهما ضروري لتحقيق النمو والتطور في جهة ، وتعميق التخلف في جهة ثانية ، ونستعير من محمد عبد الشفيع (2) هذا التعبير عن العلاقة بين القطاعين ، حيث يقول :- أن حداثة القطاع التصديري وبدائية القطاعات غير التصديرية تتكاملان جدليا سواء من حيث نشوئهما أو من حيث تطورهما ، بحيث يكرسان صيغة تقسيم العمل الدولي ،فالحداثة المعزولة تخدم

---

(1) : كريتميان بالو : المرجع السابق ص 186 .
" الاقتصاد الرأسمالي العالمي " .

(2) محمد عبدالشفيع : قضية التصنيع ... ص 134
- سابق الذكر -

بقاء البدائية السائدة والبدائية تضمن وجود الحداثة وكلاهما خاضع لنفس التوجيه ، والمنطق توجيه السيطرة ومنطق التبعية، فلولا وجود البدائية ما وجدت واستمرت عزلة القطاع الحديث وهي شرط عدم التصنيع،وعدم التصنيع يخدم تصنيع الغرب .

ورغم ما تركه رأس المال الأجنبي من آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية حيث (1) اتخذت رؤوس الأموال من الدول الرأسمالية المتقدمة الى الدول النامية في ظاهرها شكل السعي نحو اغتنام الأرباح في حين كان باطنها صراعا دائبا من أجل الأسواق ومجالات الاستثمار ومصادر المواد الأولية ،وكان هذا التسلسل الغربي للبلاد النامية المستعمرة في حقيقته قهرا قاسيا واستغلالا باشعا للمناطق المذكورة – فان هذا لم يمنع بعض المفكرين الغربيين بالاشادة برأس المال الخاص وما يوفره من مهارة وأساليب ادارية حديثة واعتباره أداة هامة لتعبئة الموارد المتاحة في الدول النامية ورفع مستوى الانتاجية بها . ويتضح لنا مدى التضليل في هذا الادعاء عند اجراء مقارنة بين حجم التدفقات المالية نحو الدول النامية وبين حجم الأرباح نحو الدول الرأسمالية المتقدمة كما يتضح لنا من خلال الجدول (3) التالي ،حيث تتحمل الدول النامية كمتوسط سنوي ما يقارب 5 مليارات دولار سنويا تذهب في شكل أرباح ، مما يظهر لنا مدى النهب السافر الذي يمارسه رأس المال الخاص على الدول النامية بل أن تحقيق (2) التراكم في الغرب كان مشروطا

---

(1) بول باران : الاقتصاد السياسي للتنمية ص 64
ترجمة أحمد فؤاد بلبع – دار القلم – القاهرة 1967 .

(2) محاضرات في الاقتصاد السياسي للدول النامية ص 321 .
فوزي منصور – دار النهضة العربية – القاهرة 73 / 74 .

بعدم تحقيق التراكم في آسيا وافريقيا ، وامريكا اللاتينية فاستنزاغ الفائض الاقتصادي بواسطة رأس المال الأجنبي يسارع في عملية التنمية في الدول المتقدمة وبسبب التخلف في البلاد التي تقع تحت سيطرته ، فالتخلف بين رأس المال الأجنبي وبعض الفئات المحلية المسيطرة ، يؤدي الى تكوين طبقة بهذه الدول بشكل يساعد على اهدار ذلك الفائض الذي تحصل عليه العناصر الداخلية على الاستهلاك الترفي (1)

(1) بول باران : الاقتصاد السياسي للتنمية ص28 ·
مرجع سابق الذكر

جـــــــدول (3)

السنـــــــــة	تدفق رأس المال من الولايات المتحدة الأمركية الى البلدان المتحررة بصورة توظيفات مبـــاشـــرة •	توريـــد الارباح الى الولايات المتحـــدة الامريكية مـــــن البلدان المتحررة •
	بملايين الـــدولارات	
1959 – 1960	460	1905
1967	874	2310
1968	1334	2511
1969	1142	2990
1970	1172	2598
1971	1956	3264
1972	1529	3594
1973	1242	5117

• المعطيـــات الأوليـــــة

المصـدر : البلدان الناميــة وقضاياهـــا الملحـــة ص 152
جركـــوف • اسكندروف • سيانـــوف •
ترجمـــة الياس شاهـــين
دار التقـــدم ـ موسكـــو 1978 •

وعند نهاية الحقبة الاستعمارية التي عاشتها الدول الناميـة برزت ظاهرة جديدة تمثلت في تداول رأس المال الدولي بين الدول الرأسمالية المتقدمة نفسها • حيث نجد (1) بأنه في سنة 1946 امتصت أمريكا اللاتينية 43٪ من جميع الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج بينما امتصت أوروبا الغربية 19٪ فقط، لكنه وابتداء من السبعينات أخذت استثمارات رأس المال الخاص في الدول النامية بالانخفاض من 56٪ عام 70 الى 28٪ عام 79 ، بينما زاد التدفق المالي للبنوك المتعددة الجنسيات (القروض) ومنه نجد أن تدفقات رأس المال نحو الدول النامية في الحقبة الاستعمارية وما تبعه من تشويه وتبعية واستغلال • قد تبدل في الاخير برأس مال مصرفي نجم عنه ديون باهضة التكاليف عرقلت التطور الاقتصادي في الدول النامية وجعلها في موقع هامشي وسط النمو السريع لحركة رأس المال والبضائع التي ميزت التبادل الدولي في الآونة الاخيرة وهو ما يبرر كون الدول النامية عام 79 تدفع مقابل ديونها الخارجية ما يقارب ثلاثة أضعاف ما كانت تدفعه عن أرباح الاستثمار الخاص الاجنبي •

فرأس المال الاجنبي لعب دورين متمايزين :
حيث أدى على مستوى الدول الرأسمالية المتقدمة الى

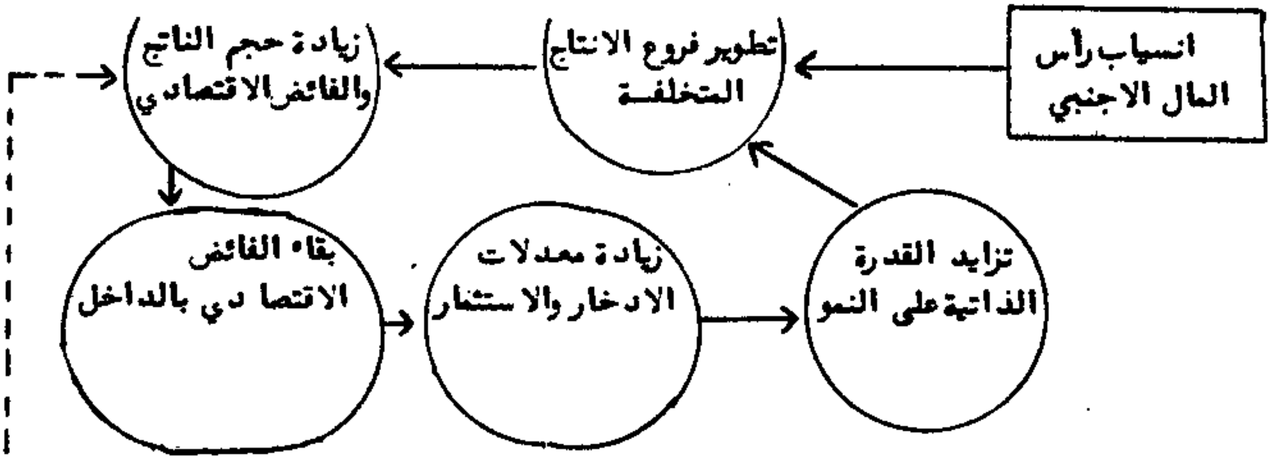
---

(1) أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ص 20 •
فيديل كاسترو : مديرية النشر لمجلس الدولة
(هافانا 1983)

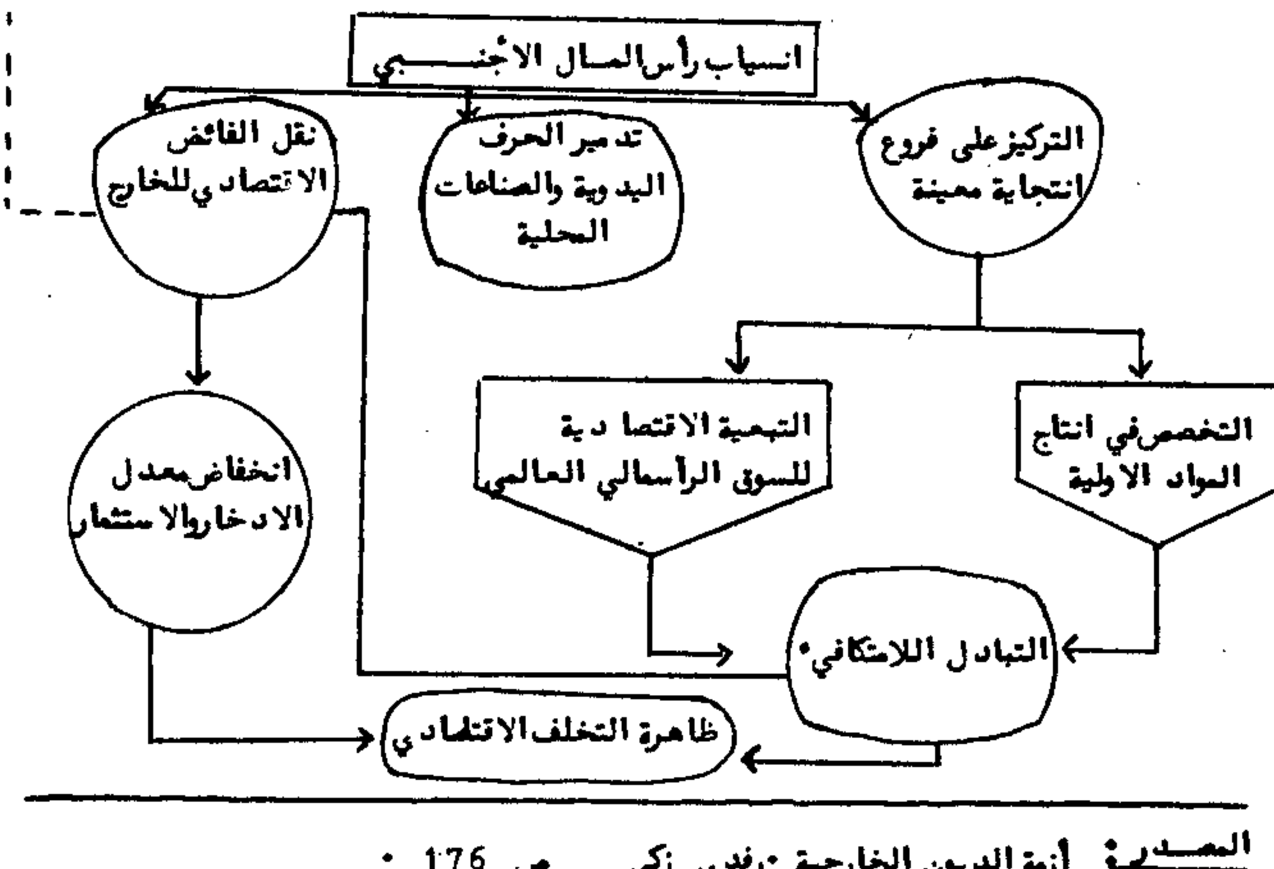
زيادة التراكم الرأسمالي وتحقيق النمو والتطور الاقتصادي ، فأنه يعكس ذلك في الدول النامية حيث أدى نزيف في الموارد المالية لهذه الدول باتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة وكان نصيب الدول النامية هو تعميق التخلف والتبعية .

والمخطط التالي يوضح لنا ذلك :

(أ) الدور الذي لعبه رأس المال الاجنبي في تطوير الدول الرأسمالية المتقدمـــة•



(ب) الدور الذي لعبه رأس المال الاجنبي في احداث ظاهرة التخلف بالمناطق المتخلفـة•



المصـــدر: أزمة الديون الخارجية :رفدي زكي ص 176 •
الهيئـــة المصريـــة العامـــة للكتـــاب 1978•

ويرى سمير أمين دوافع رأس المال الاجنبي في الدول النامية هو الربح • ذلك أن الارباح في الدول النامية أعلى منها في الدول الرأسمالية المتقدمة وهو حينما يعطي توزيع الرساميل عام 1966 على النحو التالي (1).

3ر40٪ من الرساميل الامركية الموظفة في الخارج كانت من حصة أوربا و 8ر37٪ كانت في كندا و 2ر7٪ في استراليا واليابان وافريقيا الجنوبية ، و 7ر17٪ في مجموع العالم الثالث وان جل المبادلات تتم بين دول المركز • ومع ذلك فمعدلات الارباح في المحيط هي أعلى منها في المركز ؟

ان هذا يشكل تناقضا في البناء النظري لدى سمير أمين " فلو صح أن معدل الارباح في المحيط أكبر منها في المركز لما كان بامكان الاستثمارات الامريكية أن تفضل المركز وتدير ظهرها للاطراف " (2)

ويكون رأس المال الاجنبي قد لعب دوره في ادماج الدول النامية في الرأسمالية العالمية ومرحلة الدمج هذه تميزت (3) : (1) ارتفاع انتاجية قطاعات معينة للاقتصاد المحلي دون تقدم تكنولوجي أو نقل أساليب انتاجية متقدمة •

(2) تركيز الفائض الاقتصادي في أيدي المصالح الاجنبية بالاشتراك مع أقلية من السكان الذين ترتبط أوضاعهم ودورهم بتصدير المواد الاولية الى المتروبول •

(3) اشاعة أنماط استهلاكية حديثة بين هذه الاقلية •

---

(1) : سمير أمين : التطور اللامتكافئ • ص 128 •
ترجمة برهان غليون ـ دار الطليعة للطباعة والنشر ـ بيروت 1970 •

(2) الاستعمار الفرنسي في الجزائر ص 208 •
عدي الهواري ـ سابق الذكر •

(3) العالم الثالث يفكر لنفسه ص73 (مقال التكنولوجية والتبعية والتصنيع)(سعد زهران)
سعد زهران ـ سابق الذكر •

المطلب الثالث : أثر الشركات متعددة الجنسيات من خلال رؤوس الأموال الأجنبية المتواجدة بالدول النامية .

اذا كان الطابع الذي ميز الماضي بالنسبة للدول النامية هو تعرضها للسيطرة على المواد الاولية واستغلالها بدافع الربح ، مما دفع برأسمال للاستفادة من الأسواق المحمية بهذه الاساليب فقدت بعض أهميتها ، ذلك أن الشركات متعددة الجنسيات تفرض نظام المركز والفروع للاستفادة من اليد العاطلة الرخيصة في الدول النامية بغرض الانتاج للتصدير ، مستغلة تدني الأجور وطول ساعات العمل فمثلا (1) رواتب تقل عن 25 سنت (ربع دولار) لكل ساعة عمل هي أقل منها في الدول الرأسمالية المتقدمة بين 5 ـ 8 مرات 48 ساعة عامل كحد أدنى أسبوعيا 50 أسبوع عمل في السنة ـ . ويعتبر الاستثمار المباشر لراس المال ، أحد العوامل الأساسية في انتشار الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى الدولي ، وتمكنت هذه الشركات من الحصول على ارباح طائلة مقابل استثماراتها في الدول النامية ، فمن خلال الجدول (4) التالي نجد الشركات متعددة الجنسيات قد حولت ما يقارب 2ر2 دولار الى الدولة الأم مقابل كل دولار استثمر في الدول النامية . أما بالنسبة الى الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات (2)

---

(1) فيديل كاسترو . ص161 : أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية . سابق الذكر .

(2) فيديل كاسترو . ص162 : أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية . سابق الذكر .

فقد استثمرت خلال الفترة 70 ـ 80 مبلغ 11446 مليون دولار ، وحولت الى بلدها الام ما يقارب 48663 مليون دولار كأرباح أي ما يعادل 4,25 دولار مقابل كل دولار جديد مستثمر في الدول النامية .

../...

جـــدول (4) :
تدفـق الاستثمـارات الأجنبيـة المباشـرة نحـو البلـدان الناميـة ،وأربـاح الاستثمـارات المباشرة العائـدة الـى الـدول المستثمـرة.

(المجمـوع المتراكـم فـي 1970 ــ 1980 بـ بملايـين الدولارات)

الـدول الناميـة	التدفـق الصافـي للاستثمارات المباشرة في الدول الناميـة	أرباح الاستثمارات المباشرة المحولة الى الدول المستثمرة
الدول الناميـة	62615	139703
امريكا اللاتينيـة	33437	38642
افريقيـا	10341	23916
الشرق الاوسـط	57 (أ)	48619
جنوب وجنوب شرقي آسيا	18048	27260
قارة استراليا (اوقيانيا)	732	1266

(أ) : ــ يعـود هـذا الرقـم المنخفـض الـى سحب الاستثمـارات فـي تلـك الفـترة مـن الشـرق الاوسـط .

(ا) : أزمـة العالـم الاقتصاديـة والاجتماعيـة ف.كاسـترو ص161 مرجـع سابـق الذكـر .

ورغم ان نصيب الدول النامية من الاستثمار المباشر في تناقص الا أنها تبقى الوسيلة الاساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي في الدول المتقدمة عن طريق ما تحوله الشركات المتعددة الجنسيات من أرباح طائلة نحو الدول الأم دون أن تستفيد الدول النامية من هذه الأرباح ورغم أن جل الاستثمارات المباشرة هي من نصيب الدول الرأسمالية المتقدمة الا أن أعظم الأرباح تستخرج من الدول النامية وهذا ما ندركه من خلال الجدول (5) أدناه ،حيث يتضح لنا حصة البلدان النامية من الاستثمار الاجمالي المباشر كانت 18٪ مقابل 80٪ للدول الرأسمالية المتقدمة الا أن الشركات الامريكية حصلت على مايقارب 36٪ من أرباحها على المستوى العالمي من الدول النامية. أما من حيث وجهة هذه الأرباح فنجد أن 71٪ من الأرباح المحصل عليها في الدول النامية قد أعيد تحويلها نحو الولايات المتحدة الامريكية .

جـــدول (5) الولايـــات المتحـــدة ، 1970 ـ 1980 .

التدفـق الصافـي للاستثمـــارات المباشـــرة والارباح الاجماليـــة المرسلـــة للوطـن والمعـــاد استثمـــارهـــا ، فـي مناطـــق مختـــــارة .

(بملايـــين الـــدولارات)

مناطـــق مستقبلـــة للاستثمار	أ	ب	جـ	د	هـ	و
كافة المناطـــق	44009	122705	17283	219988	56	18ر4
دول رأسمالية متطورة	35399	63482	71850	1353332	47	16ر6
دول ناميـــة	7992	55988	23338	79326	71	24ر1
أخريات غير محصورة	618	03235	2095	5330	61	15ر1

أ : التدفـــق الصافـــي للاستثمـــارات المباشـــرة .

ب : الاربـــاح المرسلـــة الـــى الولايـــات المتحـــــدة .

جـ : الاربـــاح المعـــاد استثمـــارهـــــــــا .

د : اجمـــالـــي الاربـــــــــــاح .

هـ : العلاقـــة بين الارباح المرسلة الى الولايات المتحدة واجمالي الارباح % .

و : معـــدل أربـــاح الاستثمـــار المتراكم فـــي عـــام 1981 % .

ندوة الازمـــة الاقتصا ديـــة العالمية 1984 ، جامعة قاريونـــس ـ ليبيا

" دور هيئـــات التمويل الدولـــي فـــي تصدير الازمـــة الاقتصادية الرأسمالية الـــى الـــدول الناميـــة " ص 47 .

محمـــد عبدالسلام عويضـــة .

والباقي أعيد استثماره . في حين نجد الأمر يختلف بالنسبة للارباح المحققة في الدول الرأسمالية المتقدمة ، حيث أعيد ارسال 47٪ فقط من الارباح المحققة، والباقي أعيد استثماره بهذه الدول . مما يتضح جليا أن الدول النامية هي عرضة لمخاطر الاستثمارات المباشرة التي تلعب دور المهرّب لرؤوس الأموال من الدول النامية . ناهيك أن قسما كبيرا منها يغطى بموارد محلية .

فالشركات متعددة الجنسيات عند سحبها للارباح والفوائد وثمن التكنولوجية من الدول النامية ، فان هذه العملية تكون ذات أثر على ميزان المدفوعات لدى الدول النامية وفي حالة اعادة استثمارها محليا تقوي من سيطرتها على السوق المحلية مما يؤدي الى رفع الاسعار على المستهلك للحصول على منتجاتها .

ففي عام 1974 (1) سحبت ش. م . ج أكثر من 16 مليار دولار من الارباح في الدول النامية ، في حين انها لم تستقدم من الخارج سوى 7 مليار دولار .

واذا كانت هذه الملامح الاساسية لاقتصاديات الدول النامية التي تكونت نتيجة للاستعمار المباشر الذي عاشته هذه الدول وما كان لها من دور في بعث النمّو الاقتصادي في الدول المستعمرة وما لعبته التجارة الخارجية ورأس المال الاجنبي والشركات متعددة الجنسيات من فرض نوع من التخصص في هذه الدول

---

(1) : العرب أمام تحديات التكنولوجية ص 114 ـ 115.
انطونيوس كرم 1982 ـ الكويت .

نجم عنه في ظل المبادلات التجارية تكوين ثنائية اقتصادية بهذه الدول مما جعل من قطاع المواد الاولية تعكس النمو في الدول الرأسمالية المتقدمة ويعمق التبعية والتخلف في الدول النامية ، وكانت التجارة الخارجية أداة نهب واستغلال فاننا نطرح الاسئلة التالية :

(1) هل يمكن الاستعانة بنظريات التجارة الخارجية الليبرالية في تفسير أوضاع الدول النامية في التجارة الخارجية مع الدول الرأسمالية المتقدمة ؟

(2) أين النمو المزعوم • وفق هذه النظريات • للتجارة الخارجية في الدول النامية ،أم ان هذه النظريات لا ترى الا بمنظار واحد هو مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة ؟

(3) الا يمكن أن ينهدم معنى هذه النظريات في ظل واقع اقتصادي عالمي تسيطر عليه الاحتكارات ؟

(4) اذا كانت النظريات الليبرالية في التجارة الخارجية عاجزة عن استيعاب أو متجاهلة ما آلت اليه الدول النامية بسبب حرية التجارة الخارجية فما هو موقف التنظيرات الاشتراكية من المبادلات التجارية للدول النامية مع الدول الرأسمالية المتقدمة ؟

(5) هل يمكن التسليم بفكرة التبادل غير المتكافئ• وفق هذا الاتجاه بأنه الوسيلة الاساسية التي من خلالها يمكن تفسير الفائض الاقتصادي الذي تخسره الدول النامية من خلال تجارتها الخارجية ؟! وهل يمكن التسليم بأنه العامل الوحيد الذي من خلاله نفسر التخلف ؟!

تلك هي أهم النقاط التي نحاول الاجابة عليها من خلال التعرض لنظريات هؤلاء المفكرون ، وذلك من خلال الفصلين التاليين •

الفصل الثاني : بعض نظريات التجارة الخارجية ذات الاتجاه الليبرالي :

تمهيد : تحاول النظريات الليبرالية في التجارة الخارجية الدفاع عن حرية التجارة الخارجية باعتبارها المحرك الاساسي للنموّ الاقتصادي وهي الوسيلة الوحيدة التي تمكن من اشاعة النموّ بين الأطراف المتبادلة في اطار التخصص وتقسيم العمل الدولي وذلك حسب الامكانيات المتوفرة لدى كل دولة• ويرى المفكرون الليبراليون أن العائق الاساسي الذي يحرم الدول من فوائد التجارة الخارجية ، هو القيود التي تحول دون حرية المبادلات التجارية •

ففي ظلّ حرية التجارة وانطلاقا من التخصص وفق المزايا التي تتميز بها كل دولة يتحدد التخصص وفي ظلّ المنافسة الكاملة تتحدد الاسعار • وتستطيع الدول أن تجني ثمار التقدم والنموّ• تلك هي الصورة الطوباوية التي رسمها رواد الفكر الرأسمالي للاشادة بحرية التجارة الخارجية، الا أن الواقع قد خالف هذه النظريات :

في واقع يتميز بالاحتكارات الرأسمالية يجعل هذه النظريات ضربا من الخيال • وهذه النظريات تتجاهل واقع الدول النامية وبسبب التخصص وتقسيم العمل الدولي وفي اطار حرية المبادلات التجارية لم تجني الدول النامية سوى التخلف والتبعية بفعل النهب المباشر والغير مباشر الذي تعرضت له والتشوهات الاقتصادية التي تعاني منها •

مما يجعل من هذه النظريات ذات النزعة الرأسمالية

الاستغلالية وسيلة لطمأنة الدول النامية على أهمية حرية التجارة الخارجية لتضمن لها لا التنمية ،ولكن لتضمن استمرار النهب وتعميق التخلف والتبعية . ذلك ما نحاول التطرق اليه من خلال هذا الفصل .

. . . .

المبحث الاول : آدم سميث والتجارة الخارجية (التكاليف المطلقة)

في خلال الفترة الممتدة ما بين القرن السادس عشر والثامن عشر ،كانت الافكار السائدة يومها أن غناء وثروة الأمم تكمن فيما لديها من معادن ثمينة كالذهب والفضة أي ارتباط مفهوم الثروة يومها بما يتراكم من المعادن الثمينة ولذا كان التجاريون يرون في التجارة الخارجية الأداة الرئيسية في تحقيق التراكم من هذه المعادن النفيسة ولذلك أصروا على تحقيق فائض في الميزان التجاري والعمل على عدم نفاذه . وفيما يتعلق بمزايا وفوائد التبادل الدولي . وانطلاقا من تأكيدهم على ضرورة تحقيق الفائض في الميزان التجاري نجد أنهم مدركون لمسألة تضارب المصالح للاطراف المتبادلة ذلك أن تحقيق الفائض في الميزان التجاري لأحد الأطراف المتبادلة لا يكون الا على حساب الاطراف الاخرى ، أي أن التجاريين كانوا يؤيدون عدم التوازن الدولي شريطة أن يكون لصالحهم .

وعند قيام الثورة الصناعية بأوروبا وما تبعها من اشتداد الحاجة الى المواد الأولية الغذائية . والصناعية والبحث عن منافذ لتصريف المنتجات الصناعية . وكان على التجارة الخارجية أن تلعب دورها في توفير المواد الأولية وضمان سوق لتصريف

المنتجات الصناعية، وهنا بدأت تظهر بعض الأفكار تتماشى ومستلزمات هذه المرحلة وبدأت هذه الأفكار تؤكد حرية التجارة الخارجية والمطالبة بازالة كل العوائق والعراقيل التي من شأنها عرقلة حرية التجارة الخارجية، أي ان تنتج أو تخصص كل دولة في السلع التي تملك فيها تفوق من حيث الانتاج بحيث تبادل الفائض من السلعة المتفوقة بانتاجها مع دولة أخرى وتحصل بذلك على سلعة (عن طريق التبادل التجاري) هذه السلعة الاخيرة لاتستطيع انتاجها، وبذلك فان حرية التجارة وما يترتب عنها من تبادل للسلع وفي ظل عدم وجود عوائق كمنع الاستيراد أو وجود تعريفات جمركية، فان مثل التخصص ينجم عنه فائدة الطرفين المتبادلين بفضل ما يوفره تقسيم العمل من زيادة الانتاجية والانتاج لكل دولة في السلعة التي تتخصص بانتاجها.

ويرجع سميث لتقسيم العمل، الفضل في التقدم والتطور الاقتصادي، ويرى أن التقدم والتطور يمكن أن يعم اذا ما توفرت السوق وانعدمت الحماية.

فآدم سميث يرى أن العمل السنوي لكل دولة هو الذي يوفر لها كل الضروريات والكماليات التي تستهلكها سنويا، ويرى في التجارة الخارجية عنصر مكملا للناتج القومي في اشباع الحاجات القومية بفضل ما يوفره لها العمل من شراء ما تحتاجه من الامم الاخرى.

وعندما يبحث آدم سميث عن أسباب زيادة الثروة لدى الامم يرجعها الى عاملين (1):

---

(1): الفائض الاقتصادي الفعلي ودور الضريبة في تعبئته بالاقتصاد المصري. ص 24.
عبدالهادي النجار.
المكتب المصري الحديث 1974.

: زيادة عدد العمال المنتجين .

: وزيادة انتاجية العمل .

واذا كان آدم سميث يرى أن كل تطور في القدرات الانتاجية للعمل تعود الى أهمية تقسيم العمل ، ويرى أن مهمة تقسيم العمل لا تتحقق الا في ظل التبادل الدولي وفق حرية المبادلات الخارجية .

وادم سميث في نظرته للتجارة الخارجية وهي بطبيعة الحال مستمدة من نظرته الى الثروة وكل ما من شانه أن يؤثر فيها زيادة ونقصانا ، لذلك فهو يرى في التجارة الخارجية الاداة الرئيسية في توسيع السوق أمام الانتاج المعد للتصدير وتوسيع السوق يدفع الى زيادة تقسم العمل هذا الاخير يكون له الفضل في زيادة الناتج القومي وزيادة التراكم .

واذا كان ادم سميث من دعاة حرية التجارة الخارجية لانها تؤدي التخصص وتقسيم العمل الدولي فلانه يرى في العمل المصدر الاساسي لزيادة ثروة الامة والعمل الانساني في نظر سميث هو المصدر الاساسي للثروة ، فكلما زادت انتاجية العمل زادت ثروة الامة ويرجع (1) زيادة الانتاجية بالنسبة للعمل الى تقسيم العمل بين الافراد ، واذا كان آدم سميث يرى في تقسيم العمل الرئيسي في زيادة الانتاجية وبالتالي زيادة ثروة الامة . فان التجارة الخارجية هي الكفيلة بضمان التخصص وتقسيم العمل الدولي اذا ما تركت هذه دون قيود .

---

(1) ترايخ الفكر الاقتصادي ص 121

سعيد النجار ـ دار النهضة العربية للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان 1973 .

وآدم سميث ينظر للتجارة الخارجية بنفس المنظار الذي ينظر فيه للتجارة الداخلية، ذلك ان التجارة الخارجية تؤدي الى توسيع السوق امام المنتجات بما يوفره لها توسع السوق •

وعليه فعندما تترك التجارة الخارجية دونما قيد او شرط فانها تكون كفيلة بأن تجعل كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تتفوق في انتاجها عن غيرها وتبادل الفائض مع دولة اخرى اي ان تحصل على سلعة لا تستطيع انتاجها اوان انتاجها يكلفها اكثر من كلفة استيرادها ومثل هذا التخصص يعود بالفائدة على الاطراف المتبادلة بما يوفره لها من تخصص وتقسيم العمل وزيادة الانتاجية• واذا كان نمو الثروة يتطلب رفع انتاجية العمل باعتباره العنصر الاساسي فان هذا يتطلب (1) تقسيم العمل وتكوين المدخرات ورأس المال •

واذا كانت التطورات في القدرات الانتاجية للعمل تعود الى أهمية تقسيم العمل • فان المهمة هذه لا تتحقق الا في ظل التبادل الدولي " ان طريقة سميث في التحليل هي استخدام او التوصل الى حقائق بسيطة عن طريق التقسيم الذي يودي به الفكرة المركبة بعدها يتوجه الى الاحداث الحقيقية للتاريخ في فترات مختلفة ويضع مقابلها ما توصل اليه من افكار ليتخلص من هذه الاحداث البرهان بطريقة مباشرة اوغير مباشرة ـ باختصار آدم سميث يستخدم الطريقة الاستقرائية " (2)

---

(1) الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو ص 7•
رفعت المحجوب ـ دار النهضة العربية عبدالخالق ثروت ـ القاهرة •
الطبعة الثانية 1971

(2) الاقتصاد السياسي ـ محمد دويدار ـ الطبعة الثانية 1975 ـ ص 154 •
ـ المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ـ الاسكندرية ـ القاهرة •

المطلب الاوّل : القيمة والسوق عند آدم سميث •

(أ) القيمة عند آدم سميث

اذا كان ادم سميث يرى في العمل المنتج مصدرا للقيمة ويرد قيمة السلعة الى العمل المبذول في انتاجها الا أنه يفسر هذه القيمة على أساس نفقة الانتاج • وآدم سميث لم يكن له منهج موحد تجاه القيمة فاعتمد بداية على كمية العمل التي تبادل بها السلعة باعتبارها مقياس للقيمة ، لكنه لم يلبث أن ادرك الصعوبات التي تواجه قياس القيمة بكمية العمل فاستعاض عنها بنفقة الانتاج (1) •

ولم يفرق سميث بين قانون القيمة في السوق الداخلي وقانون القيمة في السوق الخارجي • ان كان سميث قد فرق بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية فانه يرى في الاخيرة الاساس الذي يكون محل المبادلة •

" ينطلق آدم سميث وريكاردو من القيمة وينسون بنظريتهم في التجارة الدولية التي يقوم على أساس تقسيم العمل الدولي وفي أسباب قيامها وفي مزاياها وفي كيفية توزيع ميزاياها بين الدول المتبادلة" (2) •

(ب) السوق عند آدم سميث

بناء على الافكار التي كانت سائدة في عصره والتي ترى في تحقيق المصلحة الفردية أساس للتطور الاقتصادي ذلك حسب زعمهم أن في تحقيق الفرد لمصلحته تحقيق للمصلحة الجماعية • حيث يرى آدم سميث أن تلك المنافسة

(1) تاريخ الفكر الاقتصادي ص 203 •
سعيد النجار - سابق الذكر •

(2) محمد دويدار : الاقتصاد السياسي : ص 156
سابق الذكر •

بين الافراد من أجل تحديد نوع ومستوى الاجر والاستثمار هي أمور طبيعية يجب العمل على ازالة كافة القيود من طريقها بما يضمن تحقيق التراكم الرأسمالي • ويعكس آدم سميث نظرته هذه على المستوى الدولي فينادي بالحرية الاقتصادية أي حرية دخول وخروج المنتجات ورأس المال بين الدول • ذلك أن ضيق السوق يودي الى عرقلة تصريف الفائض الاقتصادي وبالتالي فتوسيع السوق من شأنه أن يساهم في نمو القدرة الانتاجية وزيادة حجم الانتاج • ويسمح في النهاية بمضاعفة الثروة والدخل القومي (1) •

وآدم سميث الذي انطلق من أن المصلحة الشخصية كفيلة بتحقيق المصلحة الجماعية ،فانه يرى فيها العامل الرئيسي الكفيل بضمان قيام سوق توفر للمجتمع السلع والخدمات بالكميات التي يطلبها بأثمان قليلة عن طريق العرض والطلب في اطار افتراض أن الحالة التي تسود السوق هي حالة المنافسة الكاملة، كما زعمها آدم سميث، فعندما يكون الافراد بحاجة الى سلعة ما فان هذا يدفع المنتجين الى انتاجها بدافع الحصول على الربح والعكس في حالة انخفاض الطلب على سلعة ما • فالتقلبات في العرض والطلب هي الكفيلة بضمان التوازن فالتفاعل الحر بين الافراد في سعيهم لتحقيق مصالحهم الشخصية كفيل بأن يجعل المجتمع يحصل على السلع التي يرغب فيها بأقل ثمن دون أن تكون هناك

---

(1) الرأسمالية الناشئة • ص 126 •
احمد جامع ـ دار المعارف ـ مصر 1968 •

حاجة الى عقل مدبر أو تخطيط سابق ،وانما يترك للافراد التصرف وفقا لمصالحهم الشخصية (1) وانطلاقا من ايمان آدم سميث بأن المصلحة الشخصية كفيلة بتحقيق المصلحة الجماعية واذا كان يرى في حرية التبادل الاداة الرئيسية في تحقيق التخصص وتقسيم العمل الذي بدوره يودي الى زيادة ثروة الامم ،فانه أجاز الحماية في حالتين : (2)

(1) اذا كانت ضرورة الدفاع عن الدولة تتطلب قيام صناعة ما من المستحيل قيامها في ظل حرية التجارة .

(2) عندما تكون السلعة المنتجة محليا تخضع لضريبة محلية ،فانه يجوز للدول أن تفرض ضريبة جمركية مساوية على ما يستورد منها .

المطلب الثاني: تقسيم العمل الدولي وتوزيع منافع التجارة بين الاطراف المتبادلة .

يلعب انفتاح السوق الداخلية على السوق الخارجية دور هام ،لانه يجعل من المنتجات الناتجة عن العمل والزائدة عن الاستهلاك المحلي قادرة على أن تتحوّل للخارج وهذا بدوره يودي الى زيادة اتقان العمل وزيادة المنتجات وتراكم الثروة . ذلك أن آدم سميث يرى أن تقسيم العمل مرهون بسعة السوق من جهة وكمية رأس المال من جهة أخرى . لانّ زيادة رأس المال تودي الى زيادة الاستثمار والتشغيل وبالتالي

---

(1) تاريخ الفكر الاقتصادي ص 123 .
سعيد النجار ـ سابق الذكر .

(2) تاريخ الفكر الاقتصادي ص 303 ـ 304 .
سعيد النجار ـ سابق الذكر .

زيادة مجالات تقسيم العمل بين الافراد • واذا كان لرأس المال هذا الدور فان قدرة المجتمع على التراكم مرتبطة بالادخار الفردي •

من هذه الاهمية التي يوليها آدم سميث لتقسيم العمل فانه عندما يربطها بالتبادل الدولي يرى أن التخصص كفيل بتحقيقها ، ذلك أن وجود بلد يتمتع بمزايا طبيعية أو مكتسبة (1) تؤهله أن ينتج سلعة ما بنفقة أقل من نفقة انتاجها في دولة أخرى ، وهذه الاخيرة بامكانها انتاج سلعة أخرى تكلفة انتاجها أقل من تكلفة انتاج الاولى مما يستدعي ضرورة تقسيم العمل والتخصص بما يوفره للاطراف المتبادلة من كمية العمل التي لم يكن بالامكان توفيرها قبل التخصص وتقسيم العمل الدولي • هذه الكمية من العمل يمكن استخدامها في زيادة الانتاج مما يساهم في دفع عجلة النمو كما أنه يتيح الفرصة لتحقيق الفائض وتصريفه مما يساعد على اعادة الانتاج ونمو التراكم الرأسمالي •

واذا كان ادم سميث يرى في تقسيم العمل الدولي وما يؤدي اليه من تخصص في ظل حرية التبادل الدولي فانه يرى في التجارة الخارجية الاداة الاساسية لنقل النمو بين الاطراف المتبادلة بما توفره لها من مكاسب •

لكن الواقع يدحض مثل هذه الادعاءات ويظهر التناقض الذي ينطوي عليه نظرية التخصص وتقسيم العمل الدولي •

---

(1) أحمد القندوز : العلاقات الاقتصادية الدولية ص 47•
الجزء الاول : دار النهضة العربية _ القاهرة 1971 •

فاذا علمنا ان الدول الغربية تستثمر حاليا ملايين الدولارات في البحث عن مصادر بديلة للطاقة ، رغم أنه من الارخص لها أن تستورد النفط .

وتنتج المملكة المتحدة المواد الغذائية محليا مع أنه من الارخص لها استرادها من بلاد أخرى (1) .

وعندما يخوض مسألة توزيع المنافع من التجارة الخارجية من خلال تفرقته بين السلع التي يعتمد انتاجها موارد محلية بحتة وبين سلع يدخل فيهما عنصر انتاجي أجنبي فانه يرى النفع يكون متساوي في حالة قيام التبادل بين سلعتين كل منهما تمثل للدولة التي انتجتها انتاجا محليا بخلاف الأمر بالنسبة للسلع التي يدخل فيها عنصر انتاج أجنبي يجعل الدولة صاحبة هذه السلعة تحصل على النفع القليل لأنها (أي هذه السلعة التي يدخل فيها عنصر انتاج أجنبي) تودي الى خلق دخول في دولة أخرى بعكس السلع الوطنية البحتة التي تودي الى خلق دخول في الدولة ذاتها .

ويستخدم معيار النفقة المطلقة لقياس مدى النفع المتحقق من التجارة الخارجية . لكنه لم يستطع تحديد هذه المنفعة . وآدم سميث وهو يحاول البت في هذه النقطة يخرج من معطياته الأساسية (2) وهو أن فائدة التجارة تنحصر فيما توفره من تقسيم للعمل وتخصص وبالتالي زيادة الانتاج ونمو التراكم الرأسمالي .

---

(1) النفط والتعاون العربي — ص25 .
منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . المجلد الرابع ـ العدد الاول 1978 . الكويت .
(2) تاريخ الفكر الاقتصادي ص 308 .
سعيد النجار ـ سابق الذكر .

المبحث الثاني : ريكاردو والتجارة الخارجية

انطلاقا من الرؤية السابقة للثورة الصناعية وما أحدثته من انقلاب في وسائل الانتاج وما عانته من شدة الحاجة وزيادتها بالنسبة للمواد الأولية الغذائية والصناعية وما كان يمكن أن يعانيه الفائض الصناعي من كبح في ظل السوق المحلية مما دفع تلك الدولة يومها نحو الخارج لتوفير هذه المتطلبات،وانطلق ريكاردو من تجربة بريطانيا يومها التي كان عليها اما أن تتجه الى الزراعة لتلبية الحاجات الغذائية ، وهذا في نظرة يعوق التطور الصناعي بما يمتصه من قوة عمل ورأس مال تمثل حاجة ماسة بالنسبة للقطاع الصناعي ونتيجة لما يعطيه من أهمية للفائض الصناعي فانه رأى أن من صالح بريطانيا أن تتخصص في الصناعة وتستورد المواد الأولية من الخارج لانه كان يرى أن القطاع الزراعي يقف عائقا أمام التطور الصناعي • ومن هنا كانت التجارة الخارجية الحرّة هي الوسيلة الكفيلة بتحقيق هذا الهدف ، حيث انها نتيجة للتبادل والتخصص تتيح الفرصة أمام التراكم الرأسمالي والنموّ الاقتصادي •

واذا كان ريكاردو من دعاة حرية التجارة الخارجية كوسيلة لتطور الاطراف المتبادلة ، فانه يرى فيها أداة لاشعاع النموّ بغض النظر عن تباين مستويات التطور أي حتى في حالة التبادل بين البلدان المتطورة والمتخلفة (1)•

---

(1) مقدمة في الاقتصاد الدولي ص 130 •
عبدالرحمن يسري – دار النهضة العربية – بيروت – 1974 •

المطلب الاول : القيمة والسوق عند ريكاردو :

يحدد ريكاردو القيمة بوقت العمل الاجتماعي اللازم لانتاجها ويحدد مقياس القيمة عنده، اعتمادا على الكميات المقارنة (1) .

ولم يخلط ريكاردو في مقياس القيمة ، حيث انه يعتمد على العمل لتفسير القيمة ، لكنه يرفض الاخذ به كمقياس لها لان العمل تغيره من سلعة لاخرى يجعله يخضع للتقلبات (2) .

وحتى يتجنب ريكاردو الخلط بين منفعة السلعة وقيمتها التبادلية ،فانه يفرق بين نوعين من السلع .

سلع نادرة كالتماثيل .

وسلع يمكن زيادة المعروض منها ، وهذه الاخيرة حسب رايه هي موضوع المبادلة ، حيث أن قيمتها التبادلية تتوقف على كمية العمل اللازم لانتاجها ،وليس كمية العمل الذي تبادل به السلعة كما زعم آدم سميث (3)

ونظرة ريكاردو للقيمة على المستوى الدولي هي نفسها بالنسبة للقيمة على المستوى الداخلي . لكنه بخلاف آدم سميث يفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وهي نقطة البداية (4)في نظريته .

---

(1) الفائض الاقتصادي الفعلي ودور الضريبة في تعبئته بالاقتصاد المصري ص35 . عبدالهادي النجار – سابق الذكر .

(2) تاريخ الفكر الاقتصادي ص 205 ، سعيد النجار – سابق الذكر .

(3) تاريخ الفكر الاقتصادي ص 205 – سعيد النجار – سبق ذكره .

(4) سعيد النجار : تاريخ الفكر الاقتصادي ص 312 . – سبق ذكره –

انه اذا ما تركت التجارة الدولية وحركة رأس المال دون تنظيم فانها تصبح وسائل عن طريقها يمكن أن يؤدي التقدم الاقتصادي في الدول المتقدمة الى احداث آثار سلبية في الدول النامية .

المطلب الثاني : ريكاردو (النفقات النسبية)

يرى ريكاردو أن على كل دولة أن تتخصص في انتاج السلعة التي تتميز في انتاجها بميزة نسبية على السلع الاخرى وعن طريق التجارة الخارجية ، يمكن لها أن تصدر السلعة التي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية وتستورد من دولة أخرى السلعة التي لا تتميز في انتاجها بميزة نسبية . هذه السلعة الاخيرة المستوردة تمثل سلعة تتمتع الدول المصدرة لها بميزة نسبية في انتاجها . يركز ريكاردو في قيام المبادلات التجارية بين دولتين على دور الواردات في تحقيق التوازن في نمو العلاقات التجارية بين الدول . وقد أكد ريكاردو من خلال نظرية النفقات النسبية على أهمية ضرورة توسيع مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي لما ينجم عنه من استغلال أمثل للموارد ،وبالتالي زيادة الارباح . ففي نظام الحرية التجارية ، فان كل بلد يكرس امكانياته في المجالات الاكثر نفعا (1) .

---

(1) D. RICARDO. Des principes de l'économie politique et de l'impot. P: 116 Traduction de. P. CONSTANCIDE. A Fonteynaud. Flammarion 1977

ويتمثل هذا الفرق في امكانية عناصر الانتاج من الانتقال بين الفروع الانتاجية على مستوى البلد الواحد وتعذر ذلك على المستوى الدولي • وهذا ما يبرر بالنسبة اليه الاختلاف في مستويات الأجور دوليا وكذا اختلافات الانتاجية • ومنه يرى أن حرية التجارة الخارجية هي السبيل الوحيد للتغلب على هذه الصعوبات ،مع ان الفترة التي واكبها الكلاسيك خلال القرن الثامن والتاسع عشر ، شهدت حركة واسعة لعوامل الانتاج من أوروبا الى أمريكا وأستراليا (1)•

ويستخدم ريكاردو في التوصل الى افكاره الرئيسية أساسا الاستنباط كطريقة للاستخلاص المنطقي ، فهو يبدأ من فروض تطابق في نظره الحالة الاقتصادية في وقته ، ومن هذه الفروض يقوم باستنباط الأفكار التي تمثل المعرفة الخاصة بالظواهر التي يدرسها (2)•

ان نظرة ريكاردو للسوق الداخلية بنفس نظرته للسوق الخارجية من خلال التعامل بين هذه الأسواق يؤدي الى تحليل ساكن من شأنه أن يساهم في الاشباع الأمثل للاطراف المتبادلة من خلال التخصص وتقسيم العمل الدولي • الذي من شأنه توزيع الفوائد بطريقة عادلة • ومثل هذه النظره قاصرة، فالميل الطبيعي للسوق الحرة ليس خلق تكافؤ بين أطراف غير متكافئة ،وانما زيادة عدم التكافؤ ، ويرى ميردال (3)

---

(1) عبد الهادي النجار : الفائض الاقتصادي الفعلي ص 35
مرجع سبق ذكره •

(2) محمد ويدار : الاقتصاد السياسي ص 155
مرجع سبق ذكره •

(3) ميردال : النظرية الاقتصادية والدول النامية ص 47 •
ترجمة ابراهيم الشيخ — حسن الحوت •
القاهرة — الدار القومية للطباعة والنشر•

ولقد بنى ريكاردو نظريته في التجارة الخارجية على مجموعة من الفروض، يمكن حصرها في النقاط التالية : (1)

- المقايضة هي أساس التبادل •
- التبادل ينحصر بين دولتين وسلعتين فقط •
- التشغيل الكامل لعناصر الانتاج في الدولتين المتبادلتين•
- الانتاج والتبادل يتم في اطار المنافسة الكاملة •
- انتاج السلعتين في الدولتين يخضع لقانون النفقة الثابتة •

وباعتماد ريكاردو في نفقات انتاج السلع بوحدات العمل باستناده الى نظرية القيمة / العمل وبالعودة الى مثاله حسب الجدول التالي (2)

تكلفة عنصر العمل بالساعات

	النبيد (لكل جالون)	الاقمشة (لكل ياردة)
البرتغال	80	90
انجلترا	120	100

انجلترا : تكلفة النبيد بالنسبة للقماش هي $\frac{120}{100}$ = 2ر1 أي مبادلة جالون واحد من النبيد مقابل 2ر1 ياردة قماش•

البرتغال : تكلفة النبيذ بالنسبة للقماش هي $\frac{80}{90}$ أي مبادلة جالون من النبيذ مقابل 88ر0 ياردة قماش•

---

(1) محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية ص 150 ــ 151
فوزي منصور ــ دار النهضة العربية القاهرة 71 ــ 72 •

(2) جان س هو جيندرين ــ ويلسون ب • براون : الاقتصاد الدولي الحديث ص405
ترجمة سمير كرم •
دار الجيل للطباعة جمهورية مصر العربية 1984 •

وهــذا قبــل قيــام التبــادل التجــاري بينهــم ،بفــرض (1) كميــة العمــل فــي البرتغــال هــي 80+ 90 = 170X 10 = 1700 ساعــة عمــل ، وفــي انجلــترا هــي 120+ 100x 10 = 2200 ساعة عمــل .

ففــي ظــلّ التخصــص والمنافســة الكاملــة ،فــان البرتغــال تستطيــع مــن خــلال توجيــه كميــة العمــل المتوفــرة لديهــا لانتــاج الخمــر - أن تحصــل لقــاء 1700 ساعــة عمــل على $(\frac{1700}{80})$ = 21ر25 وحــدة مــن الخمــر ، ويكــون بالنسبــة لانجلــترا اذا مــا استخــدمــت كميــة العمــل المتحــة لديهــا ،فانهــا لقــاء 2200 ساعة عمل تستطيــع تحصــل علــى $(\frac{2200}{100})$ = 22 وحــدة من المنسوجــات .

عنــد قيــام التبــادل بــين البرتغــال وانجلــترا فــي ظل المنافسة الكاملــة فان البرتغال ستحصل $(\frac{1700}{100})$ = 17 وحــدة من المنسوجــات الانجليزيــة كــان يمكــن أن تكلفهــا - لــو لــم يكــن هنــاك تبــادل - 17X 90 = 1530 ساعــة عمــل ، كمــا أن انجلــترا عنــد قيــام التبادل فانهــا ستحصــل علــى $(\frac{2200}{80})$ = 27ر5 وحــدة خمــر مــن البرتغــال وكان يمكــن أن تكلفهــا لــو لــم يكــن هنــاك تبــادل (27ر5X120) = 3300 ساعــة عمــل .

مــن خــلال نجــد أن البرتغــال قــد خســرت نتيجــة التخصص والتبــادل ما يعــادل (1700 - 1530) = 170 ساعــة عمــل . فــي حــين وفــرت انجلــترا نتيجــة هــذا التخصــص والتبــادل ما يعــادل (3300 - 2200) = 1100 ساعــة عمــل .

---

(1) تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية من قبل الدول الرأسمالية المتطورة على الجانبية البنيوي والكمي للفائض الاقتصادي للدول المتخلفة في اطار الجهاز الانتاجــي الرأسمالــي الموحــد . ص 90.
محمــد عثمــان مصطفــى .
أطروحة دكتوراه الدولــة جوان 79 .
جامعــة الجزائــر - معهــد العلم الاقتصاديــة -

وهكذا يتضح لنا أن البرتغال في اطار هذا التخصص والتبادل مضطرة لمبادلة ($\frac{80}{10}$) = 8 أيام عمل مقابل تنازلها للحصول على 10 أيام عمل انجليزي ويرجع ريكاردو ذلك الى صعوبة تنقل عوامل الانتاج دوليا •

واذا كانت الفائدة التي تعود من التبادل تتوقف على المعدل النهائي الذي يستقر عليه التبادل واذا كنا نعرف كيف تتحدد قيمة احدى السلعتين بالنسبة للاخرى داخليا فالامر يختلف عندما يتعلق بدولتين ، فكل ما نعرفه ان هناك حدود دنيا وحدود عليا يجب ان تنحصر فيها القيمة وعليه فان ريكاردو ترك نظريته في هذه الصورة ولم يحاول ان يبين القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي أي العوامل التي تحدد قيمة احدى السلعتين بالنسبة للاخرى في المجال الدولي ـ أي التبادل بين بلدين مختلفين (1) •

ويذهب ريكاردو الى ان الفوائد التي تحصل عليها الاطراف المتبادلة من التجارة الخارجية تؤدي الى ارتفاع المعدل العام للارباح في البلد وتحويل رؤوس الاموال الى فروع جديدة بفرض ان التجارة الخارجية ستؤدي الى رفع الاسعار ومن ثمه الارباح (2)•

---

(1) سعيد النجار : تاريخ الفكر الاقتصادي ص 336 سبق ذكره •

(2) D. RICARDO; des Principes de l'économie politique et de l'impot OP. cit P: 112.

المبحث الثالث : جون ستيوارت ميل والتجارة الخارجية .

المطلب الاول : جون ستيوارت ميل – القيمة ونظرية القيم الدولية .

(أ) القيمة : يرى ميل ان القيمة هي النسبة التبادلية أو النسبة الكمية التي يجري بمقتضاها تبادل بضاعتين (1) وتحديد نسبة التبادل تكون على أساس المقدار الذي يسمح بتساوي قيمة البضاعة المصدرة وقيمة البضائع المستوردة أي العلاقة بين التصدير والاستيراد .

ويبني جون استوارت ميل نظريته في القيمة على محورين أساسيين هما الطلب والعرض ، ونفقة الانتاج . وهو بذلك يحاول الربط بين آدم سميث وريكاردو عن طريق تحليل نفقة الانتاج التي منها تتسرب نظرية القمة العمل كما صاغها ريكاردو (2) .

ويرى ميل أن قيمة السلعة تساوي المبلغ المدفوع لقائها أي انه توجد قيمة نسبية تتحدد بالعرض والطلب . وتعتبر ان منفعة السلعة بالنسبة للشاري تعتبر الحدّ الاقصى للقيمة التبادلية أي يحاول أن يربط القيمة الاستعمالية برغبة المستهلك أي تحويل القيمة الاستعمالية الى منفعة تتحدد كميتها برغبة المستهلك .

---

(1) أهم التطورات في نظرية القيمة والسعر في الفكر الاقتصادي البرجوازي والماركسي – عارف دليلة ص 38
منشورات دار الفجر – حلب 1979 .

(2) تراتخ الفكر الاقتصادي (من التجاريين الى نهاية التقليديين) ص 265 .
سعيد النجار – سابق الذكر .

واذا كان جون استيوارت ميل في تصنيفه لطوائف السلع يرى في السلع التي يمكن زيادة انتاجها بأن قيمتها تتحدد بنفقة انتاجها • وهو عندما يقرّ أن العرض والطلب يتساويان نتيجة انخفاض أو ارتفاع القيمة ، فانه لا يدرك أن ذلك يكون بسبب تقلبات الاسعار ، وليس بتقلبات القيمة الذي يجري بشكل نسبي (1)•

(ب) <u>جون ستيوارت ميل ونظرية القيم الدولية :</u>

اذا كان (2) لدينا سلعتان تنتجان في بلدين مختلفتين هما المانيا وانجلترا ، وكانت بالنسبة لانجلترا نفقة انتاج 10 وحدات من المنسوجات تعادل نفقة انتاج 15 وحدة من المنسوجات الكتانية أي أن 1 من المنسوجات القطنية = 1,5 وحدة من المنسوجات الكتانية وبالنسبة لالمانيا فان نفقة 10 وحدات من المنسوجات القطنية تعادل نفقة انتاج 20 وحدة من المنسوجات الكتانية أي ان 1 منسوجات قطنية = 2 منسوجات كتانية•

وعليه يكون لانجلترا ميزة نسبية في المنسوجات القطنية ويكون لالمانيا ميزة نسبية في انتاج المنسوجات الكتانية ويحاول جون ستيوارت ميل من خلال نظرية القيم الدولية

---

(1) أهم التطورات في نظرية القيمة ص39•
عارف دليلة •
سبق ذكره •

(2) تاريخ الفكر الاقتصادي ص 338•
سعيد النجار
سابق الذكر •

أن يربط بين نظرية ريكاردو ونظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم (1) •

حيث يتفق مع ريكاردو بان تبادل السلع بين دولة وأخرى لا يتم طبقا لقانون التبادل الداخلي بسبب صعوبة انتقال عناصر الانتاج • وتعتبر نقطة الانطلاق في نظرية ميل الافتراض أن كمية ثابتة من العمل في كل دولة لكن ناتج هذه الكمية يختلف من دولة لاخرى بسبب التفاوت في الكفاءة الانتاجية للعمل في كل دولة - فاذا كان اهتمام ريكاردو بالتكاليف النسبية بحدّ ذاتها ، فان ميل يركز على تحديد قيمة السلعة المطروحة للتبادل على المزايا النسبية أو الآثار النسبية كفاية قوّة العمل (2) •

---

(1) يرى دافيد هيوم ان العلاقة بين مستوى الاثمان في الدولتين هي الكفيلة بتحقيق التوازن في الميزان التجاري - فعندما يكون مستوى الثمن في احدى الدولتين أقل مما تتطلبه هذه العلاقة فان ذلك سيؤدي الى زيادة الصادرات وانكماش الواردات وبالتالي تدفق المعدن النفيس مما يدفع بالاسعار الى الارتفاع الى المستوى المعين - الا أن ارتفاع أو انخفاض الاثمان حسب جون ستيوارت ميل يجب أن لا يتجاوز الحدين وفقا لمنطق النفقات النسبية في الدولتين ، وبذلك يجمع بين نظرية ريكاردو ونظرية التوازن التلقائي عند دافيد هيوم •

المرجع:
تاريخ الفكر الاقتصادي ص377 •
سعيد النجار - سابق الذكر •

(2) تخطيط التجارة الخارجية ص26 •
(تجارب عربية) - وديع شرايحة - دار نافع للطباعة - معهد البحوث والدراسات العربية - عمان - 1975 •

ويرى جون ستيوارت ميل أن النفقات النسبية هي التي تحدد الحد الادنى والاقصى لمعدل التبادل بين بخصوص السلعتين المتبادلتين ،ويرى عدم تجاوز معدل التبادل الحدين والا كان ذلك كافيا لاتجاه الدولتان لانتاج نفس السلعة موضوع المبادلة •

واذا كان بين الحدين الاقصى والادنى يوجد عدد كبير من معدلات التبادل الممكنة لكنه يوجد معدل وحيد كفيل تحقيق التعادل بين الصادرات والواردات أي تعادل طلب الدولتين وأي اختلال يودي الى تغيير السعر في احدى السلعتين الى أن يتحقق التعادل •

المطلب الثاني : اتجاه معدل التبادل : فان جون ستيوارت ميل يرى (1) :

(1) ـ الدولة ذات الطلب الكبير يعود عليها النفع الاقل من التجارة الخارجية والبلدان ذات الطلب الصغير تحصل على المنفعة الكبرى من التجارة•

(2) ـ ان الدولة ذات الطلب الغير مرن يعود لها النفع من التجارة أكثر من الدولة ذات الطلب المرن • وان كانت هذه صالحة للدولة ذات الفائض الا أنها لا تصلح للدولة ذات العجز •

ان نظرية جون ستيوارت ميل ذات نزعة استعمارية فهي تحاول طمئنة الدول النامية على أنه كلما كبر حجم الطلب

---

(1) تاريخ الفكر الاقتصادي : ص 376 •
سعيد النجار
سابق الذكر•

كلما كان ذلك مؤشرا الى انخفاض الكسب من التجارة الخارجية •

وعندما يبحث ميل عن توزيع المكاسب من التبادل الدولي ،فانه يرى ان قيمة السلع الاجنبية تتوقف على كمية المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها (1) •

واذا كان العرض يخلف الطلب ، فان نفقة انتاج السلعة المستوردة تتحدد في البلد الذي يستوردها مقابل تصديره لسلعة أخرى وعلى أساس أن قيمة مبادلة كل سلعة تتحدد وفقا لرغبات المستهلكين في الدولتين هذه الأخيرة التي تظل محصورة في النفقات المقارنة بين الدولتين •

---

(1) دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية ص 218•
فؤاد مرسي – دار الطليعة الاسكندرية – الطبعة الأولى 1955•

المبحث الرابع : أولين والتجارة الخارجية

اذا كانت الدول تختلف فيما بينها من حيث ما يتوافر لديها من قوة عمل ورأس المال • وموارد طبيعية فان هذا الاختلاف بين الدول في وفرة عناصر الانتاج المختلفة يؤدي الى اختلاف مكافئاتها من دولة لاخرى فالدول ذات الوفرة في قوة العمل تنخفض فيها الاجور والدول ذات الوفرة في رأس المال تنخفض فيها الفائدة وكذلك الامر بالنسبة للدول ذات الوفرة في الموارد الطبيعية تنخفض فيها أثمان هذه الموارد الطبيعية مثل هذا الاختلاف بين الدول في عناصر الانتاج يترتب عليه اختلاف في نفقات الانتاج ، فمختلف السلع من أجل انتاجها تستخدم تركيبات مختلفة من عناصر الانتاج وهذه الاخيرة تختلف الدول في امتلاكها مما يجعل بعضها له وفرة في عناصر معينة والبعض الآخر له وفرة في عناصر أخرى وهذه الوفرة هي التي تحدد التكاليف ، وعليه فالتبادل الدولي للسلع يعتمد على المزايا المقارنة التي تنجم عن الاختلاف بين البلدان في درجة الامتلاك لعناصر الانتاج (1) •

ومثل هذا الاختلاف بين الدول في عناصر الانتاج يترتب عليه اختلاف في نفقات الانتاج وبالتالي اختلاف الاسعار • ومن هذا المنطلق يرى أولين ضرورة تخصص

---

(1) L'investissement direct et la firme Multinationale p: 25
ROGER GURIN - Maxim A. GRENER
Ed. Economica: 1984 Paris

كل دولة وحق وفرة عنصر الانتاج الذي تمتاز به عن غيره من عناصر الانتاج وكذلك الأمر بالنسبة للدول الاخرى فهذا النموذج مبني على أن السلع المصدرة من بلد ما تستخدم دائما وبكثافة عنصر الانتاج المتوفر بكثرة في هذا البلد •

ونظرية أولين تعتمد على فكرة أن التجارة الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة الداخلية فالاسعار في المجال الدولي تتحدد بنفس الكيفية التي تتحدد بها في المجال الداخلي ويرجع أولين تبادل السلع بين الدول المتخلفة الى وجود اختلاف بين الاسعار النقدية التي تباع بها السلع في داخل كل دولة مما يدفع بالسلع الى الدول التي تندر فيها من الدول التي تتوفر فيها نسبيا •

وتقوم فكرة التجارة الخارجية عند أولين على أساس اختلاف أسعار عوامل الانتاج بين الدول وتعتمد هذه النظرية على الدور الذي يلعبه النقد والصرف في التبادل والتوازن الدولي وهي لا تعتمد على العمل كأساس لتحديد قيمة الكلفة بل تعتمد على النقود كأساس لهذا التحديد لأنّ التجارة الدولية تقوم عندما تكون هناك اختلاف من حيث الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الانتاج بين البلدان المختلفة حيث ان هذا الاختلاف يؤدي الى اختلاف الاسعار النسبية لعناصر الانتاج وبالتالي اختلاف أسعار السلع وقيام التجارة الخارجية فهذه الاخيرة ضرورية مادام هناك تباين في أسعار المنتوجات المتبادلة •

ويعود التخصص وتقسيم العمل الدولي عند أولين الى عاملين (1) •

ـ الاختلاف في وفرة العناصر الانتاجية ـ تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الانتاج •

الا أن الواقع قد خالف هذه النظرية من عدم وجود تساوي بين عوائد عوامل الانتاج بين الدول المتقدمة الرأسمالية والدول النامية حيث التوزيع الدولي يتجه نحو عدم التكافوء في توجيه نسب عناصر الانتاج وأسعارها من خلال التجارة الخارجية في اتجاه تراكمي بعيدا عن تحقيق التوازن الدولي •

المطلب الاول : القيمة وانتقال عوامل الانتاج والسوق عند اولين

ان أولين في بحثه عن الاسعار النقدية سواء للسلع أو لعناصر الانتاج يسعى الى التوفيق بين قيمة السلع الداخلية وقيمة السلع المتبادلة دوليا ليصل الى القول بتوازن الاثمان الدولية (2) •

فالتوازن عنده هو توازن أثمان ـ ويرى أولين في صعوبة انتقال عناصر الانتاج دوليا العامل الاساسي الذي يجعل أسعارها مختلفة دوليا ويرى في امكانية انتقال السلع بين الدول بديلا جزئيا (3) عن انتقال عناصر الانتاج دوليا ـ

---

(1) الاقتصاد الدولي : ص 49 •
محمد خالد الحريري ـ دمشق ـ مطبعة الجديد 76/77•
(2) دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية ص 242•
فؤاد مرسي ـ سابق الذكر ـ
(3) نفس المرجع أعلاه ص 245 •

والسوق عند أولين هي سوق المنافسة الكاملة التي تتعادل فيها مكافئات عناصر الانتاج مع القيمة الانتاجية الحدية - وعليه فان الاختلاف في نفقات الانتاج لا يستطيع أن يؤثر في اتجاهات التجارة الدولية الا في الحدود التي ينعكس فيها هذا الاختلاف في النفقات على مستوى سعر السلعة في هذا البلد أوذاك (1) •

وجه أولين انتقاده الى مبدأ قياس القيمة على أساس العمل واعتقد أن الأخذ بالأسعار للسلع وليس بنفقاتها هو المنطق السليم في تفسير قيام التجارة الدولية والاسعار هي الأساس الفعلي في قيام التبادل الدولي (2) •

المطلب الثاني : التخصص وتقسيم العمل الدولي عند أولين

واذا كان أولين يدرك عدم التكافؤ بين الأطراف المتبادلة فهو يرجع ذلك الى الطبيعة فهي وحدها المسؤولة عن التوزيع غير المتكافئ لعناصر الانتاج بين دول العالم (3) ويرى أولين أن هذا التوزيع الطبيعي لعناصر الانتاج هو الوحيد الذي يحدد التخصص وتقسيم العمل بين الأطراف المتبادلة •

فنظرية أولين تأخذ مسألة عدم التكافؤ في التطور وما ينجم عنها من تخصص وتقسيم العمل الدولي كأمور طبيعية

(1) مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ص 23 •
زكي شافعي ـ دار النهضة العربية ـ بيروت 1970

(2) مقدمة في الاقتصاد الدولي ص 72
عبدالرحمن يسري ـ سابق الذكر •

(3) دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية ص243 ـ 244
فؤاد مرسي : سابق الذكر •

حتى تبرر ما آل اليه وضع التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية فهي ترد هذا الوضع الى الطبيعة وتتجاهل دور الاستعمار وتقسيم العمل الدولي والتخصص في ارساء هذه الجذور في اقتصاديات الدول النامية، واجهت هذه النظرية عدة انتقادات منها (1) :

(1) اهتمامها في صياغتها النهائية بالوفرة النسبية لعناصر الانتاج الاساسية وافتراض تجانسها • أي ابراز فقط الاختلافات الكمية وتجاهل الاختلافات النوعية •

(2) اهمالها لامكانية انتقال عناصر الانتاج دوليا •

(3) اهمالها لامكانية اختلاف الاساليب الفنية للانتاج بالنسبة لسلعة واحدة فالدولة عند ما تقوم بتصدير سلع ذات عامل انتاجي متوفر لديها وتقوم باستيراد سلع ذات عامل انتاجي يندر وجوده فان ذلك اعتراف ضمني بضرورة استمرار التخصص وتقسيم العمل الدولي الحالي لانه يضمن للدول الرأسمالية استمرارية التخصص في الصناعات الرائدة مع بقاء الدول النامية في التخصص التقليدي •

ومن خلال تعرضنا في هذا الفصل لبعض نظريات التجارة الخارجية التي كان أصحابها يدافعون عن مبدأ حرية المبادلات التجارية لما في ذلك حسب زعمهم من دور في تحقيق النمو والتراكم لجميع الدول عن طريق التجارة الخارجية •

واذا ما حاولنا الانطلاق من الخلفيات الاساسية لهذه

---

(1) مقدمة في الاقتصاد الدولي ص 77 ــ 86 •
عبدالرحمن يسري : سابق الذكر •

النظريات ومحاولة ربطها بواقع المبادلات التجارية بين الدول النامية والدول الرأسمالية المتقدمة من جهة ومكانتها في الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية من جهة ثانية ، فاننا نخرج بالملاحظات التالية :

(1) ان الدول الرأسمالية المتقدمة لم تنظر الى هذه النظريات وفق منظور علمي بحت ، بل تبحث في السياسة الاقتصادية التي ترى أنها مناسبة لتحقيق أهدافها وخدمة اقتصادها ، تفرض حرية المبادلات التجارية عندما تجد في ذلك خدمة لمصالحها وتفرض الحماية عندما ترى في ذلك مضرة بهذه المصالح .

فنظرة الدول الرأسمالية المتقدمة للتجارة الخارجية تكون من زاوية وضع سياسات اقتصادية متغيرة وفقا للظروف الاقتصادية وتكون التجارة الخارجية لهذه الدول خاضعة لا الى منطلقات هذه النظريات ، ولكن الى قيود السياسة الاقتصادية التي ترسمها هذه الدول وتنفذها الشركات متعددة الجنسيات وكانت الولايات المتحدة الامريكية أول من يضع نظام حماية التجارة الخارجية بدافع حماية الصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية .

(2) ان الدول الرأسمالية المتقدمة لا تلتزم بهذه النظريات الا في الحدود التي تخدم مصالحها . ففي واقع الاحتكارات الرأسمالية والتكتلات الاقتصادية وفي ظل ما آل اليه وضع اقتصاديات الدول النامية من تنمية مشوهة وتبعية نتيجة التخصص وتقسيم العمل الدولي في اطار حرية التجارة الخارجية التي تزعم الدول الرأسمالية المتقدمة الدفاع عنها فانها بذلك تهدف الى فتح أبواب الاستيراد في الدول النامية دونما

قيد أو شرط مما يعني أن العملية تنحصر على الدول النامية وحدها وهذا ما يمكن الدول الرأسمالية المتقدمة من السيطرة على العلاقات التجارية في الدول النامية ، ذلك أنها تحتفظ لنفسها بفرض الحماية حتى تتمكن من تحديد ما تستورده وما تصدره وبالتالي التمكن في تحديد الاسعار في الحالتين بما يكون له دوره في اعادة انتاج علاقات السيطرة والتبعية وما تضمنه هذه الاخيرة من استمرار الفائض الاقتصادي نحوها وعلى حساب الدول النامية .

ففي عام 1974 ومع ظهور أزمة الكساد التضخمي العالمي . فرضت الحماية من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة على التجارة الخارجية لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة اضافة الى لجوئها الى الاتفاقيات الثنائية وكل هذا دليل على أن حرية التجارة الخارجية التي نادى بها رواد المدرسة الليبرالية هي وهما في عالم تسيطر عليه الاحتكارات .

(3) اذا كانت هذه النظريات قد لعبت دورها بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة في ظل الظروف التي نشأت في وسطها حيث أن حرية التجارة وتقسيم العمل الدولي بما يخدم مصالح تلك الدول وما نجم عنه من تخصص الدول النامية في انتاج المواد الاولية تلبية لاحتياجات الدول الرأسمالية المتقدمة يوهمنا هذا التبادل الذي يتم في سريان المنافسة هو ما يعارض الواقع بالنسبة للتبادل الدولي الحالي حيث نجد :

(أ) وجود الاحتكارات الدولية المسيطرة على الانتاج والتسويق مما يكون له أثره على الاسعار والتكاليف والكميات المنتجة على وجه يحول دون تطور اتجاهات التخصص في ضوء تغير

العوامل والظروف المؤثرة فيه كتغيرات الوفرة النسبية لعوامل الانتاج أو تطوّر فنون الانتاج وأساليبه (1) .

(ب) اذا كانت الاسعار وفق هذه النظريات ترتبط بمعايير موضوعية يجب اتباعها ـ تحديدها في السوق . فان واقع الاحتكارات العالمية يثبت أنها وحدها التي تحدد الأسعار وعندها يصبح التخصص وتقسيم العمل الدولي بناء على الاسعار انما يخدم مصالح هذه الاحتكارات وعلى حساب الدول النامية التي يبقى نصيبها في أن تتخصص في القطاعات الثانوية مقابل تخصص الدول الرأسمالية المتقدمة في القطاعات الرائدة .

(جـ) ان الاسعار المحددة في ظلّ الاحتكارات الرأسمالية العالمية تستخدم كوسيلة لتوجيه النشاط الاقتصادي بهذه الدول وكأداة لابقاء تخصص البلدان النامية في المواد الأوّلية وبعض الصناعات البسيطة اذ انها تهدف الى ان تكون الاسعار في الدول النامية انعكاسا للاسعار فيها . اذ يكفي أن ترفع أسعار الآلات والتكنولوجية ووسائل الانتاج ومع حرية الاستيراد تصبح اقامة مثل هذه الصناعات غير مناسبة للدول النامية .

(د) ان الاسعار في ظل الاحتكارات تلعب دورها في اعادة انتاج تقسيم العمل الدولي بما يضمن للمستثمر الاجنبي في الدول النامية التنقل بين القطاعات الاقتصادية في الدول النامية دونما قيد أوشرط .

(4) ان الفوائد المزعومة للتبادل التجاري في ظل حرية التجارة الخارجية مستمدة من تلك الحركة في النمو التي تمت بالانتقال من أوروبا الى مناطق الاستيطان الحديث دون أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الظروف السائدة بالدول النامية .

---

(1)محمد زكي شافعي : مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ص36 ـ 39
دار النهضة العربية ـ بيروت 1970 .

ويعلق نيركسه (1) عن هذا بقوله " ان تخلف الفكر الاقتصادي التقليدي في تطوره عن ملاحقة تطور الواقع الاقتصادي وذلك على وجه أدى الى شيوع الاعتقاد لدى البعض بأن التجربة الناجحة الانتشار النمو عن طريق التجارة الخارجية خلال القرن التاسع عشر كانت هي المجرى الطبيعي للأمور بالتطبيق لفروض النظرية التقليدية برغم ما هو معروف من اعتماد النموذج في الفترة المشار اليها على ظروف خاصة شكلت بعض العوامل الديناميكية التي سادت الفترة " وهذه النظريات تتعارض والتنمية الاقتصادية الشاملة في الدول النامية ذلك أن :

(أ) اعتماد هذه النظريات التحليل الساكن المتمثل في توزيع الموارد حسب التخصص وتقسيم العمل الدولي وتغفل النظر الى اهمية زيادة الموارد الانتاجية وهذا خلافا لمتطلبات التنمية الاقتصادية في هذه الدول التي يصبح شغلها الاساسي هو زيادة الطاقة الانتاجية ، مما يتطلب الاخذ بالتحليل الديناميكي .

(ب) ان الدول النامية عند ما تبحث في السياسة الاقتصادية المناسبة لمواجهة المشاكل المتعلقة بضعف طاقة وكفاءة الجهاز الانتاجي والعمل على تدعيمه وتنويعه والمحافظة على مستوى التشغيل وهي اجراءات تتعارض ونظريات التجارة الخارجية هذه ، لانّ التنمية الاقتصادية في الدول النامية تلتزم الاهتمام بتحقيق التناسق والتفاعل بين الانتاج والاستهلاك والاستثمار . هذه المتغيرات الرئيسية المؤثرة في النشاط الاقتصادي ودفع عملية التصنيع . وهي أمور تتطلب تدخل الدولة بوسائل السياسة التجارية (2) .

---

(1) نيركسه أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ص 12 ـ 15 (سبق ذكره)
(2) محمد زكي شافعي :مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ص40 (سبق ذكره)

(هـ) ان حرية التجارة الخارجية هي العامل الاساسي لفشل برامج وخطط التنمية الاقتصادية بما تركته من عجز في ميزان المدفوعات وتضخم مستورد • واذا كانت الدول النامية تعاني من ضعف مكانتها في السوق الرأسمالية العالمية فان ذلك يتطلب منها تحديد وارداتها حتى تلافى العجز المستمر في ميزان المدفوعات ويتطلب منها تنويع صادراتها ومصادر استيرادها حتى تحد من اثر التقلبات الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية وكل هذا يتطلب التدخل في التجارة الخارجية وتوجيهها وهذا ما يتعارض واسس نظريات التجارة الخارجية الليبرالية •

الفصل الثالث : بعض نظريات التجارة الخارجية ذات الاتجاه الاشتراكي

تمهيد : بعد ان تطرقنا الى الفكر الرأسمالي حول التجارة الخارجية متطرقين الى الاسس التي بنيت عليها هذه التنظيرات والفوائد المزعومة للاطراف المتبادلة واهمية التخصص وتقسيم العمل الدولي واعتبار التجارة الخارجية في ظل المنافسة عامل نمو للدول ،ورأينا أن مثل هذه النظريات استمدت من واقع الدول الرأسمالية المتقدمة وهي تخدم في الاخير مصالح هذه الدول بالدرجة الاولى . وأن الدول الرأسمالية نفسها تفرض الحماية عندما ترى في ذلك ضرورة لخدمة اقتصادها . وخلاصة القول ان هذه النظريات أحادية الجانب ، أي أنها لا تنظر الى التجارة الخارجية الا من منظور مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة وهذه النظريات تهمل أو تتجاهل واقع الدول النامية وما آلت اليه من جراء السيطرة المباشرة أو غير المباشرة المفروضة عليها من طرف الدول الرأسمالية المتقدمة ،وبالتالي فان مثل هذه النظريات لا تصلح لأنّ تعالج مشاكل الدول النامية . كما أن هذه النظريات تصبح ضربا من خيال في عالم يسوده الاحتكار وتسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات، وما دام الواقع الذي آلت اليه الدول النامية قد دحض كل ادعاءات المفاهيم الرأسمالية حول دور التجارة الخارجية في اشاعة النمو ، ذلك أن الواقع اثبت عكس ذلك ، حيث أصبحت التجارة الخارجية عامل نهب ووسيلة أساسية لتعميق الهوّة بين الدول النامية والدول الرأسمالية المتقدمة، وبالتالي فهي من العوامل الاساسية

التي كرست التخلف والتبعية في جهة والتقدم والتطور في جهة ثانية . فما حققه التخصص وتقسيم العمل الدولي لهذه الدول هو أنه عمق اندماجها في السوق الرأسمالية العالمية من تبعية الاستيراد والتصدير .

وانطلاقا من عدم واقعية النظريات السابقة وعدم المامها بأوضاع الدول النامية في التجارة الخارجية . فاننا نحاول الاقتراب من الفكر الاشتراكي في هذا الميدان علنا نجد فيه تفسيرا حقيقيا لما تحملته الدول النامية من نهب من خلال التجارة الخارجية محاولين التركيز على أطروحة ايمانويل - وسمير أمين ، وذلك من خلال دراسة التبادل غير التكافئ .

<u>المبحث الاول</u> : ايمانويل والقيم الدولية . وانتقالية عناصر الانتاج دوليا .

ينطلق ايمانويل من كون وجود نظرية واحدة للقيمة تفسر من خلالها المبادلات الداخلية والخارجية ويحاول ايمانويل التغلب على الصعوبات التي واجهت ريكاردو حيث يرى أنه " اذا كان رأس المال قابل للانتقال وكانت معدلات الربح متعادلة ،فانه في النظام الريكاردي لا يوجد أي اختلاف بين القيمة الدولية والوطنية " (1)

ويميز ايمانويل بين أربع حالات (2) لانتقال عناصر الانتاج دوليا :

(1) A. EMMANUEL : l'Echange inégal "ESSAI sur les antagonismes dans les rapports économique internationaux Fr. MASPERO . Paris 1969. P : 51

(2) A. EMMANUEL : op. cit P: 52. 53.

(أ) مقدرة العاملين على الانتقال :

وفي هذه الحالة فان معدلات الأجور ومعدلات الارباح تساوى أوتميل الى التساوي وهي لا تختلف عن الحالة الموافقة لها في النظام الريكاردي وان التكاليف المطلقة هي التي تقرر التخصص .

(ب) عدم مقدرة العاملين على الانتقال :

في هذه الحالة فان التكاليف المقارنة هي التي تقرر التخصص كما هو الشأن في النظام الريكاردي . ولكن في هذه الحالة فان تغير معدلات الأرباح هي التي تمتص الفرق في التكاليف المطلقة وتغير الاثنين معا (الربح والأجر) هما اللذان يقسمانه في النظام الماركسي الأمر الذي يجعلها اكبر من المستوى الأدنى الحياتي : الربح أكبر من المعدل الذي يشجع على الاستثمار : الأجر اكبر من الحد الأدنى الفيزيولوجي .

(جـ) عدم مقدرة رأس المال على الانتقال ومقدرة العمل على ذلك :

وفي هذه الحالة فالتكاليف المقارنة تطبق تماما ولا يوجد حينئذ أي اختلاف بين النظامين .

(د)مقدرة رأس المال على الانتقال وعدم مقدرة العمل على الانتقال :

والنظامان هنا يختلفا بالضرورة . ففي ظل النظام الريكاردي لا يكون هناك أي اختلاف يذكر بين القيمة الوطنية والقيمة الدولية . وقيمة السلعة تكون محددة بتكلفتها . بكمية العوامل

المبذولة في انتاجها وهذه الحالة هي التي تمثل الواقع عند ايمانويل ومن خلالها يعالج قضية القيم الدولية والتبادل الغير متكافئ" • وهذه الحالة الاخيرة يظهر فيها تساوي الارباح دوليا لكن مع بقاء فروقات في الاجر •

ويحدد ايمانويل النظام الرأسمالي في ظل الشروط التالية (1) :

(1) انتقالية رؤوس الاموال دوليا تسمح بتسوية معدلات الربح •

(2) عدم انتقالية العمل لا يتم معها تسوية فروقات الاجر وبالتالي اختلاف في معدلات فائض القيمة •

(3) انتقالية كبيرة ومرنة في اطار سوق عالمي للسلع تسمح هذه الانتقالية الاخيرة بأن تصبح البضائع المتبادلة دولية •

ويذهب الى اعتبار أن الاجر متغير مستقل عن النظام وباستخدامه لتحول القيمة الى سعر انتاج دوليا فانه حتى يتغلب على الصعوبة (2) فانه يعتمد على أن هناك قانون واحد يحكم عملية التبادل وطنيا ودوليا ومن خلاله يظهر لنا تساوي الارباح واختلاف معدلات فائض القيمة نتيجة لاختلاف مستويات الاجور •

ويرى كريستيان بالوا أن بناء ايمانويل انه نقل ميكانيكي

---

(1) : سمير أمين التطور اللامتكافئ" ص 115 • (سابق الذكر)

(2) C. PALLOIX : l'Economie Mondiale. capitaliste et les firmes multinationales p: 54. FRANÇOIS. MASPERO Paris 1975 Tome:1

(استخدام في غير محله) لمفهوم سعر الانتاج في الاطار الوطني ونقله الى اطار الاقتصاد العالمي (1)٠

المطلب الاول : ايمانويل والتبادل الغير متكافئ

ينطلق ايمانويل من فكرة أن السوق الرأسمالية العالمية تتحكم فيها قوانين محددة تلعب دورها في تكوين الاسعار٠ وهذه القوانين تترك آثارها المتمثلة في عدم التكافؤ في تعويضات عوائد عناصر الانتاج ٠ خاصة التعويضات المتعلقة بعنصر العمل ٠ وعدم التكافؤ في سعر قوة العمل يؤدي الى عدم التكافؤ في التبادل وهذا بدوره يؤدي فرض تقسيم دولي للعمل يكون اكثر اجحافا بالنسبة للبلدان النامية (2)٠

وعندما يطرح ايمانويل فكرة التبادل الغير متكافئ فانه يميز بين نوعين من التبادل اللامتكافئ٠

النوع الاول : التبادل اللامتكافئ بالفهم الضيق ٠

ويحدث هذا عندما يتم التبادل بين دول ذات تساوي في الاجور ومعدلات فائض القيمة ولكن تختلفان من حيث التركيبات العضوية لرأس المال ٠ وهذا ما يؤدي الى اختلاف في أسعار الانتاج عن القيم المتبادلة وبالتالي التبادل غير متكافئ بين الدولتين ٠ الا أن ايمانويل ينظر الى هذه الحالة على انها لا تعبر عن التبادل الغير المتكافئ كعلاقة بين

(1) كريستان بالو ؛الاقتصاد الرأسمالي العالمي ص 99 ٠
(سابق الذكر)

(2) A. EMMANUEL "l'Echange inégale" op. cit p: 298

الـدول المتقدمة والـدول الناميـة ذلـك أن مثـل هـذه الحالـة، أو هـذا النـوع مـن التبـادل الغـير متكافـئ، يوجـد فـي كـل أنـواع التبـادل فـي النظـام الرأسمالـي سـواء تـم ذلـك داخـل أوخـارج الأمـة (1).

النـوع الثانـي : التبـادل غـير المتكافـئ، بمفهومـه الواسـع.

اذا كـان ايمانويـل يرى أن التبـادل الغـير متكافـئ، الناجـم عـن الاختـلاف فـي التركيبـات العضويـة شـئ لا مفـرّ منـه حتي فـي نموذج المنافسـة الكاملـة ، فـان التبـادل اللامتكافـئ، بمفهومـه الواسـع والـذي يعـبر عن العلاقـة (النهـب للقيـم) بيـن الـدول الناميـة والمتقدمـة مـن خـلال المبـادلات التجاريـة ، هـو ذلـك التبـادل الغـير متكافـئ، الراجـع أساسـا الـى ـ الاختـلاف بيـن مستويـات الاجـور ـ والراجـع الـى المنافسـة الغـير التامـة لعنصـر العمـل بسبـب البعـد والحـدود السياسيـة بيـن البلـدان وكـذا بعـض الاجـراءات الخصوصيـة لهـذه المنافسـة (2).

اذن ومـن زاويـة الاختـلاف فـي مستويـات الاجّـور بيـن الـدول الناميـة والـدول المتقدمـة يقـع التبـادل غـير المتكافـئ، التي تـودي الـى انتقـال فائـض القيـم مـن الاولـى حيـث مستويـات الاجّـور منخفضـة الـى الثانيـة ، حيـث مستويـات الاجّـور مرتفعـة وجهـت الـى فكـرة التبـادل غـير المتكافـئ، لايمانويـل عـدّة انتقادات :

(1) يعتـبر أن الاجّـر متغـير مستقـل عـن النظـام .

---

(1) A. EMMANUEL " l'Echange inegal " P: 191

(2) A. EMMANUEL. op cit p: 192

(2) أهمل الدور الذي تلعبه الاسعار الاحتكارية في قضية التبادل الغير متكافي، وتأثيرها في امتصاص جزء من الفائض الاقتصادي للدول المتخلفة وبالتالي تكون أدوات التحليل مازالت قاصرة لديه (1) .

(3) عندما يبدأ ايمانويل في الانتقال الى اثر التبادل الغير متكافي، على عملية التراكم في كلا الطرفين بدأ يفقد توازنه الى الدرجة التي يمكن القول معها في هدم اشكاليته الثانية التي طرحها على نفسه حيث أخذ على عاتقه المدخل في تفسير الاختلافات بين الدول الغنية والفقيرة بالاليات والتبادل غير المتكافي، (2) .

(4) يرى شارل بتلهايم ان استغلال البلدان التابعة عن طريق التبادل غير المتكافئ " كثير ما ينتج عن شراء النتجات التي تقدمها هذه البلدان بسعر أقل من قيمتها (3) .

(5) ان أعمال ايمانويل - سمير أمين ترتكز أساسا على مقولة أن العمال في المحيط يكونون مستغلين من الطبقة العمالية للمركز . الامر الذي يدفع ايمانويل الى القول أن الطبقة العمالية للمركز تعيش على فائض القيمة المحصل عليه من الدول المتخلفة . ان المشكل ليس هنا على مستوى السلعة ، فهنالك عمل ضروري اجتماعي بغرض نفسه وبالنسبة

---

(1) محمد عثمان مصطفى : تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية ... ص227 (سابق الذكر)

(2) محمد عثمان مصطفى : تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية ... ص152 (سابق الذكر)

(3) شارل بتلهايم : التخطيط والتنمية المتسارعة ص 36 - 37 .
ترجمة اسماعيل صبري عبدالله - مكتبة التنمية والتخطيط - دار المعارف مصر عام 1966

للتبادل السلعي من وجهة نظر السلعة لا يهم الأمر سواء كانت الطبقة العاملة لبلد أكثر استغلالا من نظريتها في بلد آخر . وهذا ما يجعل مجموعة الافكار التي ترتكز عليها نظرية التبادل غير المتكافي" خاطئة (1) .

المطلب الثاني : ايمانويل وحوار الشمال والجنوب في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

عندما يعالج ايمانويل قضية حوار الشمال والجنوب في اطار المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد يرى أن النقطة الاساسية التي يجب أن يتحور حولها هذا الحوار هي مسالة التبادل غير المتكافي" (2) وحتى يكون الاتجاه الغير متكافي" ذا اتجاه واحد يجب أن تنعدم المساواة في المبادلات سوء كانت هذه المبادلات بالاحجام ، الاسعار الجارية او مختفية في تركيب هذه الاسعار نفسها (3) .

فطريقة تكوين الأسعار في السوق الرأسمالية هي النقطة والمنطلق الاساسي للنهب الذي تتعرض له الدول النامية مما يجعل حوار الشمال والجنوب الذي تخوضه الدول النامية يجب أن يكون من هذا المنطلق . ويعالج ايمانويل مسالة السعر المجزي بأنه عائد عوامل الانتاج المستخدمة في انتاج البضائع المصدرة وبمعدل يساوي ذلك المعدل المبدول

---

(1) connassance du tiers Monde P: 169
cahiers Jessér /4 Université Paris 7

(2) A. E M M A N U E L. le Prix rémunérateur : Epilogne inégale PP 21 - 39
Revue Tiers monde. Txx . N° 81 janvier Mars 1980

(3) A. E M M A N U E L. op. cit p: 23

لانتاج البضائع التي تحصل عليها في عملية التبادل (1) وينفي ايمانويل وجود علاقة سببية بين رأس المال الاجنبي والتخلف ، ومنه يرى عدم تحميل الشركات متعددة الجنسيات مسؤولية الصعوبات التي تواجهها الدول النامية بل ان هذه الصعوبات تأتي من عدم حصولها رأس المال العالمي (2).

كما يرفض التنمية المعتمدة على الذات والتكنولوجية الملائمة للدول النامية لانها في نظره لا يمكن أن تكون الا تكنولوجية فقيرة مضادة للتنمية (3).

ويحصر مسألة حوار الشمال والجنوب في الاجور المتحفظة في الدول النامية التي كانت سببا في التبادل الغير متكافئ ، وهذه هي السبب الرئيسي والعامل الاساسي للتخلف مما يجب الانطلاق منها في حوار الشمال والجنوب في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

وبذلك يكون ايمانويل عالج مسألة المبادلات التجارية للدول النامية وحصر المسألة في التبادل غير المتكافئ والذي يرجع الى انخفاض الاجور في الدول النامية ويذهب الى أبعد من هذا اذ يرى أن سبب التخلف يكمن في انخفاض الاجور في الدول النامية ويرى انه العامل الوحيد الذي من خلاله يمكن تفسير التخلف ويرفض ايمانويل الاتجاه الذي يحمل رأس المال الاجنبي والشركات متعددة الجنسيات مسؤولية النهب وارساء التخلف في الدول النامية بل يرى

---

(1) A. EMMANUEL : le Prix rémunirateur op: 25

(2) عبد القادر سيد احمد : مفاوضات الشمال والجنوب ص120 .
ديوان المطبوعات – الجزائر 1983 .

(3) نفس المرجع أعلاه ص 120

أن المشاكل التي تعانيها الدول النامية راجعة أساسا الى عدم حصولها على رأس المال العالمي .

وبذلك يكون ايمانويل قد أعطى تبرئة صريحة لأهم العناصر التي كانت ولا زالت سببا في النزيف المستمر للموارد المالية وخلق ثنائية اقتصادية بها واشاعة نمط استهلاكي غربي .

. . . .

المبحث الثاني : سمير أمين والتبادل غير المتكافئ .

تمهيد : ينطلق سمير امين من كون أن المبادلات التجارية بين دول المحيط ودول المركز هي مبادلات لا متكافئة بسبب اختلاف مستويات الاجور . وهذا ما يلعب دوره في نقل القيم من المحيط باتجاه المركز وان التبادل غير المتكافئ هو أساس التطور غير المتكافئ . ويرى سمير أمين ان الدول النامية (المحيط) أمام طريق واحد وهو القطيعة مع السوق الرأسمالي العالمي لأن أية محاولة للتنمية في ظل هذا النظام مآلها الفشل . تلك هي النقاط التي نعالجها من وجهة نظر سمير أمين .

المطلب الأول : التبادل اللامتكافئ :

عندما تم انشاء قطاع تصدير المواد الأولية بالدول النامية

بدافع تصدير رؤوس الاموال الاجنبية للحيلولة دون انخفاض معدلات الارباح • فايجاد قطاع التصدير بالدول النامية كان الهدف منه هو تأمين الحصول على المواد الاولية الضرورية لرأس المال الثابت • وكذا توفير المواد الغذائية لرأس المال المتغير ، وذلك بتكاليف أقل من تكاليف انتاجها في الدول الرأسمالية المتقدمة • في هذا الاطار تدخل نظرية التبادل الغير متكافي" (1) •

ذلك أن المنتجات المصدرة من طرف الدول النامية (المحيط) أهميتها مرتبطة بانخفاض الاجر عما هو عليه في الدول الراسمالية المتقدمة (المركز) مع تساوي الانتاجية مما يمهد الطريق لاخضاع الدول النامية لتوفير الايدي العاملة الرخيصة لقطاع التصدير ومن هنا يعرف سمير أمين التبادل اللامتكافي" : بانه " هو تبادل لنتجات في انتاج يكون فيه الفرق بين الاجور اعلى من الفرق بين الانتاجات "(2) ويرى كريستيان بالو أن سمير لم يستطع أن يرسم خطا فاصلا بينه وبين ايمانويل (3) •

---

(1) العالم الثالث يفكر لنفسه ص 105 — سابق الذكر (التنمية والسياسات السكانية سمير امين) •

(2) سمير أمين : التبادل اللامتكافي" وقانون القيمة ص80 — 81 — ترجمة عادل عبدالمهدي — دار الحقيقة بيروت — الطبعة الاولى 1974 •

(3) : مهما كانت خلافاتنا مع ايمانويل لم نستطع تحطيم بنائه النظري البسيط والمسالة التي اوليناها اهتماما هي تحول القيمة الى سعر انتاج من نطاقها في مجال نمط الانتاج الراسمالي المسيطر الى نمط الانتاج الراسمالي للاقتصاد العالمي • واكيد اعتبرنا كلنا ان الاقتصاد العالمي حقيقة مطلقة وبهذه الحقيقة ترتبط دون ان تختفي كل الحقيقة الوطنية •
كريستان بالو : الاقتصاد الراسمالي العالمي ص 99 •
(سابق الذكر) •

وعندما يحدد سمير أمين مفهوم التبادل اللامتكافىء من خلال القيم الدولية والتي يراها تتمثل في سيطرة أسلوب الانتاج الرأسمالي على الاخرين وهذا ما لم يعالجه ايمانويل حيث ان هذا الاخير " وقف على عتبة المسألة الحقيقية " (1) والمشكلة ان جميع من عالج قيمة قوّة العمل في اسلوب الانتاج الرأسمالي لم يستطع تحديدها بطريقة صحيحة فايمانويل عندما يحدد الاجر بالمتغير المستقل في نمط الانتاج الرأسمالي : هي من سمات الاقتصادية المكانيكية وهي تقع على نقيض الديالكتيكية (2) •

واهم ما قدمه ايمانويل " يقع بالتاكيد على تفوق القيم الدولية (3) ، ان ايمانويل عندما يحدد الاجر بالمتغير المستقل فانه يفصل بين الاجر ومستوى تطور القوى الانتاجية وهذا خلافنا الاساسي ، ذلك أن الاجر (قيمة قوة العمل) ومستوى تطور القوى الانتاجية هما شيئان مرتبطان بشدة (4) •

فسمير امين يرد التبادل اللامتكافىء يرده الى الاختلاف في مستويات الاجور " فالشرط الوحيد لظهور التبادل غير المتكافىء هو امكانية مقارنة الاجور الحقيقية ويعني عدم تحقيق هذا الشرط أن الانظمة الوطنية ستكون منعزلة بعضها

---

(1) سمير أمين : التبادل غير المتكافىء وقانون القيمة ص 16 (سابق الذكر)

(2) " " : " " " " " ص17 (سابق الذكر)

(3) " " : " " " " " ص19 (سابق الذكر)

(4) " " : " " " " ص44 (سابق الذكر)

عن البعض الآخر ولن يقوم النظام الرأسمالي لأن قيامه يفترض الطابع الدولي العالمي للبضائع" (1) .

فاذا كانت (2) قيمة الصادرات في المحيط هي 35 مليار دولار ، فان قيمتها في حالة جزاء عمل معادل لما هو في المركز مع وجود نفس المستوى الانتاجي تكون 57 مليار دولار وبالتالي تكون القيمة المحولة من المحيط باتجاه المركز في حدود 22 مليار دولار وهي تعادل 15٪ من انتاج الدول المتخلفة وهو ما يفسر لنا صعوبة نمو المحيط وتزايد الاتساع في الهوة بينه وبين المركز (3) .

فالمنتجات المصدرة من طرف المحيط في ظل انخفاض الاجور بالمحيط يكون سعرها اقل عالميا مما لو انتجت في المركز ذا الاجور المرتفعة ، مما يجعل التبادل غير متكافيء بين المركز والمحيط حيث يستفيد المركز من الفرق بين القيم ، واذا كان سمير امين يرد صعوبة نمو المحيط الى التبادل غير المتكافيء ، فان كريستيان بالو يرى أنه اذا كان التبادل الغير متكافيء هو اليه لاستغلال الاقتصاديات المسيطرة ، الا أنه ليس العامل الذي يمكن أن نشرح من خلاله التخلف رغم أنه يساهم في توسيع الهوة بين الأمم (4) .

---

(1) سمير أمين : التبادل غير المتكافيء وقانون القيمة ص95 (سابق الذكر)

(2) (3) سمير أمين : التطور اللامتكافيء ص 144 (سابق الذكر) -

(4) كريستيان بالو : الاقتصاد الرأمالي العالمي ص216 (سابق الذكر)

المطلب الثاني : تدهور معدّل التبادل الدولي للدول النامية.

لا يتفق سمير أمين مع القول أن منتجات الدول النامية هي عبارة عن مواد أولية تتصف بانتاجية ضعيفة بالمقارنة مع منتجات الدول الرأسمالية المتقدمة ذات الانتاجيات المرتفعة مما يجعل معدّل التبادل لغير صالح الدول النامية وكذلك انخفاض الطلب العالمي على المواد الأولية وبالتالي انخفاض أسعارها ، ومن ثمة تحملها لخسائر من خلال هذا التبادل .

يرفض هذا المنطلق من أن " صادرات العالم المتخلف في الواقع لا تتكون في جوهرها من منتوجات زراعية متأتية من الزراعات التقليدية لهذه البلدان بل تتكون من مواد أولية ومواد زراعية متأتية من قطاعات حديثة ذات انتاجية عالية " (مناجم - مزارع - استخراج نفط) يمكن مقارنتها بتلك التي في البلدان النامية " (1) وعليه فان التفاوت في الأجور بين المركز والمحيط هو النقطة الرئيسية والسبب الجوهري الذي من خلاله فقط يمكننا تفسير التدهور في معدلات التبادل الدولي للدول النامية ،ومن خلاله فقط يمكن تفسير التبادل اللامتكافئ .

---

(1) التراكم على الصعيد العالمي ص 109
(نقد نظرية التخلف)
داربن خلدون - بيروت -
ترجمة حسن قبيسي . بدون تاريخ .

واذا كان الاختلاف في مستويات الاجور بين المركز والمحيط هو الطريق الوحيد لتفسير التبادل اللامتكافي" بين المركز والمحيط وهو وحده الكافي دون غيره لتفسير تدهور معدلات التبادل الدولي للدول النامية فان سمير أمين يرجع أسباب اختلاف الاجور بين المركز والمحيط الى أسباب تاريخية . ان اللاتساوي في الاجور القائم لاسباب تاريخية " اختلاف التشكيلات الاجتماعية " يقيم تخصصا كما يقيم نظام اسعار عالمية تساعد هذا التخصص على الاستمرار" (1). فاختلاف التشكيلات الاجتماعية هو الذي يودي الى اختلاف مستويات الاجور . فارتفاع الاجور في المركز يجد تفسيره من خلال مستوى التطور في القوى الانتاجية" فالتبادل اللامتكافي" هو أساس التطور اللامتكافي" وليس ثمة شك بأن الطبقة العاملة في المركز تستفاد من معدلات النمو المرتفعة التي تسمح بها التبادل غير المتكافي" لان ضروريات التوازن بين الاجر الحقيقي ومستوى التطور تدفع الى ذلك في تشكيلات المركز أيضا ، ومع ذلك فان الاجور المرتفعة في المركز تجد تفسيرها أساسا من خلال المستوى المتقدم لتطور القوى الانتاجية وليس من خلال الانتقالات الدولية للقيم (2).

اذا كان التطور اللامتكافي" يرجع الى التبادل اللامتكافي" وهذا الاخير يرجع الى مستوى الاختلاف في الاجور بين المركز والمحيط والذي بدوره يغدى الى مستوى تطور القوى الانتاجية .

---

(1) سمير أمين : التطور اللامتكافي" ص119 (سابق الذكر)

(2) التبادل اللامتكافي" وقانون القيمة ص104 (سابق الدكز)
– سمير أمين –

واذا كان هناك في فترة ما تبادل متكافيء حيث المنتجات تبادل بقيمتها ٠ " بتعبير أدق بأسعار انتاجها بالمعنى الماركسي " (1) •وذلك لكون الاجور في المركز كانت تقتصر تقريبا على ضرورات المعيشة وبالتالي فان حدي التبادل (منتوجات ماوراء البحار مقابل منتوجات انجليزية مانيفاتورية) يتطوران باتجاه قاعدة التبادل اللامتكافيء (2) اذا كانت أغلب الدول النامية قد عاشت الاستعمار الا يمكن أن يكون سببا في ايجاد التبادل اللامتكافيء ؟

" لا الاستعمار ليس ضرورة كما بين ذلك استمرار امريكا اللاتينية والصين والامبراطورية العثمانية على استغلالها " (3)
الا يمكن تحميل الاستعمار مسؤولية نهب خيرات الدول المستعمرة في ظل التجارة الاستعمارية ؟

لا ـ لان التجارة الدولية لا تقوم في أية لحظة بدور حاسم في امتصاص الفائض لان هده التجارة متوازية حتى بدون أن تكون حركات رؤوس الاموال غير مهمة " (4) •

اذن كيف يمكن أن نفسر تمركز التطور الاقتصادي في جهة (المركز) وتمركز التخلف في جهة ثانية (المحيط) •

---

(1) (2) التراكم على الصعيد العالمي ص 132 (سابق الذكر)

(3) التبادل غير المتكافيء وقانون القيمة ص125 (سابق الذكر)

(4) التبادل غير المتكافيء وقانون القيمة ص 126 (سابق الذكر)

يرى سمير أمين ان غزو العالم من طرف المركز الرأسمالي مرّ بمراحل يقابلها أنماط من التخصص الدولي بين المركز والمحيط (1).

المرحلة الاولى : وتميزت بقيام التجارة البعيدة وضعف التبادل وكانت هامشية ،فالتجارة البعيدة لا تدخل كعنصر أساسي في أنماط الانتاج الداخلية في التبادل ... وفي هذه المرحلة لا يوجد تخصص دولي بالمعنى الدقيق. ولهذا ظلت التجارة البعيدة هامشية لانها لا تدخل كعنصر أساسي في أنماط الانتاج الداخلة في التبادل "(2).

المرحلة الثانية : وتميزت هذه المرحلة بتحوّل الرأسمالية الى نظام عالمي (3) وبالتالي أحداث تغير في طبيعة التبادل الدولي ولاوّل مرّة يمكن التحدّث عن تبادل دولي لمنتجات ذات قيم معروفة (4). وقد عرفت بريطانيا تدهور في معدلات التبادل من الفترة (1800 ـ 1880) فهذا يعني ان المناطق المتخلفة في 1880 كانت تستلم مع تساوي الكميات الفيزيائية المصدّرة . القطن مثلا . منتجات مصنعة أمتار قطنية أكثر بحوالي مرتين ونصف مما كانت تستلمه في 1800 وأكثر من 2ر1 مرّة مما كانت عليه الامور

---

(1) سمير أمين : التراكم على الصعيد العالمي ص131 (سابق الذكر)

(2) التطور غير المتكافي" ص 123 (سابق الذكر)

(3) (4) التطور غير المتكافي" ص 124 (سابق الذكر)

في منتصف القرن (1)، واستمر المحيط بتأدية وظائف مشابهة للمرحلة الأولى .

المرحلة الثالثة : (1880 - 1945) وفيها فرض على المحيط أن يتخصص في المنتوجات الزراعية الاستوائية زيادة عن الاستثمار المنجمي في حين اختص المركز في المنتوجات المانيفاكتورية . ولم يستطع المحيط أن يستفيد من ارتفاع الانتاجية الحاصل في القطاعات التصديرية وهذا راجع لاختلاف مستويات الأجور مما يودي الى وقوع المحيط في التبادل غير المتكافئ في علاقته مع المركز .

المرحلة الرابعة: وفيها يرى سمير أمين ان أغلبية صادرات أمريكا تتجه نحو أوروبا لصالح السوق الاوروبية نفسها . في حين ان الصناعات الأجنبية في المحيط تتجه هي الاخرى نحو السوق الخارجي ، ولا تهتم الا بشكل ثانوي بالصناعات المكرسة للسوق المحلية مما يجعل الاقتصاد الخارجي سمة من سمات التطور غير التكافئي في الدول النامية .اذا كان سمير أمين يرى في التبادل اللامتكافئ أساس التطور اللامتكافئ ، فان الدكتور محمد الأخضر يرى أنه من البساطة حصر المسألة في اطار التبادل اللامتكافئ . (2)

---

(1) سمير أمين : التطور اللامتكافئ ص 129 (سابق الذكر)

(2) يحصرها في عدة فترات :

(أ) :الثروات المسلوبة - معادن ثمينة - كنوز وسائر القيم الاستعمالية ليست موضوع تبادل غير متكافئ وانما هي موضوع نقل بسيط =

ويستخدم سمير أمين مخططات ماركس المتعلقة بتحول القيمة الى أسعار انتاج على الصعيد العالمي ليوضح كيفية نقل

= وضخم للقيم المسلوبة ـ المسروقة موضوع نقل لموارد يمكن أن تستعمل كرأسمال في البلد المستعمر •

(ب) ممارسة احتكار السوق الاستعمارية بواسطة الاسعار الاحتكارية يمتص عن طريق الضرائب أو الاسعار من منتجات الفلاحين الصغار بسبب انخفاض أسعار المنتجات المصدرة من البلد المستعمر في حين أن أسعارا أعلى تفرض على البضائع المستوردة من البلد المستعمر ـ والفرق بين السعرين يولد فائضا يتم تملكه بشكل رأسمال من قبل الدولة المستعمرة وهي عملية امتصاص ثانية تمثل تملك من الدولة المستعمرة لقسم من الفائض المحقق والذي هو جزء من مقومات الدخل الوطني أي اختلاس جزء من التراكم لصالح الدولة •

(ج) ان القسم من العمل الزائد الذي يمثل القيمة الزائدة المصنوعة هو على العموم كبير بالنسبة الى القسم من العمل الضروري للممثل نقديا بالاجر وانخفاض الأجور في المستعمرات بالنظر الى كون معدلات القيمة الزائدة مرتفعة جدا وهذه أشكال متعاقبة تدع الملكية لكميات من العمل الاجتماعي الذي تبذله الطبقة العاملة ومختلف قوى العمل في داخل شرائح اجتماعية •

(ـ م) + (ـ ز) + (ـ ن)

حيث (م) تمثل الثروات والكنوز التي فيها المستعمرات والتي تنتقل بالقوة الى الدول المستعمرة دون المرور بعملية تبادل •

(ز) الفائض الاقتصادي المنتج من طرف الشرائح المتوسطة وحتى الشرائح الميسورة من السكان المحليين في المستعمرات مع اعتبار ان هذا الفائض أن يكون موضوع تبادل انما يخضع لعملية تبادل غير متكافيء •

(ن) القيمة الزائدة التي تضعها الطبقة العاملة المتكونة أو في سبيل التكوين •

لوجدنا ان المستعمرة تخضع لعمليات امتصاص متعاقبة لاقسام من دخلها الوطني • وهذه السيرورة لا يمكن حصرها في التبادل لامتكافيء فحسب لان عدم التكافوء لا يتبادل سوى لخطتين هما (ـ ز) + (ـ ن) باعتبار أن (ـ ن) هي موضوع اختلاس وتملك جبري لا موضوع تبادل • فالواقع أكثر مأسوية من ان ينجم عن تبادل غير متكافيء • انها سيرورة استعمارية لتراكم رأس المال وهذه السيرورة بمكنها أيضا أن تجري في اطار استعماري جديد انها سيرورة نوعية ملازمة لسيرورة سيطرة الامبريالية على المستعمرات وعلى العالم الثالث واستثمارها •

دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية ، أبحاث الندوة العلمية الثانية من 3 ـ 9 نوفمبر 1979 الجزائر ـ العدد الثالث ـ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائر مارس 1982 •
مقال بن حسين : نظرات حول الشروط الاقتصادية لنشوء الطبقة العاملة في الجزائر •
تراكم بدائي / أو تراكم رأس المال في اطار السيطرة الاستعمارية • ص 73 ، 74 ، 75

القيم من المركز الى المحيط الا أن . هذا الموقف النظري لا يأخذ بالحسبان الفرق الجوهري بين الريع وفائض القيمة" (1)

ويحدد سمير أمين أثر الغزو الذي تعرضت له الدول المحيطية من طرف النمط الرأسمالي في المركز في ثلاثة التواءات (2) .

(1) التواء يتمثل في توجيه العملية الانتاجية نحو النشاطات التصديرية .

(2) التواء يتمثل في تضخم القطاع الثالث غير المنتج .

(3) الاختيار الصناعي حيث يقع على الفروع الصناعية الخفيفة ، وبصورة ثانوية لصالح التقنيات الحقيقية .

ويحاول سمير أمين أن يعطي صورة مستقبلية حول التخصص والتصنيع في الدول النامية ويحصر المسألة في اتجاهين :

(1) استعاب أوروبا الشرقية في شبكة التبادلات الداخلية للمركز وتحديثها (3) .

(2) تخصص العالم الثالث بالانتاج الصناعي الكلاسيكي (بما فيه انتاج معدات التجهيز) مع احتفاظ المركز بالنشاطات الفائقة التحديث" الأتمتة - الالكترونيك - غزو الفضاء - الذرة" (4) .

وكل أشكال التخصص الغير المتكافئة تعبر عن نفسها بتباعد متعاظم في تعويضات العمل (5) . ويمكن ادراك اللاتكافؤ

---

(1) الاستعمار الفرنسي في الجزائر : " سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي " (1830- 1960) ص 204 د . عدي الهواري (سابق الذكر)

(2) سمير أمين : التراكم على الصعيد العالمي : ص238 (سابق الذكر)

(3) " " " " " " ص134 (سابق الذكر)

(4) " " " " " " ص135 (سابق الذكر)

(5) " " " " " " ص135 (سابق الذكر)

عندما يجازى العمل في المحيط بأقل مما عليه في المركز في ظروف انتاجية متساوية (1) •

يختلف كريستيان بالو في مسألة التخصص لأنها بهذا المنظار تكون كفيلة بقطع حلقة التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة والتي تعتبر الرباط الاساسي الذي تحافظ عليه الدول المتقدمة الرأسمالية مهما كلفها ذلك ، فمثل المستقبل التخصصي الذي يطرحه سمير أمين " يتناقض هذا التخصص مع تبعية المحيط التكنولوجية والسياسية كما أن اقامة القواعد الصناعية قد يؤدي الى تدعيم عملية الاستقلال في المجال الهندسي مما يؤدي الى تحطيم التبعية التكنولوجية " (2)وقطع سمير أمين الطريق أمام الانتقال من القطاع التصديري للمواد الأولية للقطاع الصناعي باعتبار أن اختلاف التشكيلات الاجتماعية كفيل بضمان تحديد أسعار عالمية وتحديد تخصص وبالتالي استمراره، ويرى انه ان أرادت الدول النامية أن تخرج من الوضعية التي آلت اليها فالحل الوحيد هو مقاطعة التعامل مع السوق الرأسمالية العالمية ، فأي سياسة انمائية تقع ضمن اطار الانخراط في هذه السوق ينبغي أن تكون فشلا لأنها عاجزة على أن تكون أكثر من امنيات طيبة " (3)•

---

(1) سمير أمين : التطور غير المتكافئ • ص 118 (سابق الذكر)

(2) كريستيان بالو : الاقتصاد الرأسمالي العالمي ص 98 (سابق الذكر)

(3) سمير أمين : التراكم على الصعيد العالمي ص 61 (سابق الذكر)

المطلب الثالث : حوار الشمال والجنوب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد . منظور سمير أمين (1) .

يرى سمير أمين أن التصنع بالدول النامية المرتبط بالبرجوازيات المحيطة ما هو الا مرحلة جديدة من الامبريالية القائمة على تصدير سلع مصنعة زهيدة الثمن - لان النقطة الاساسية هي التبادل الدولي غير المتكافىء .

ويقترح سمير أمين للدول النامية برنامج عمل جماعي في اتجاهين :

أ - طريق المساعدات المتبادلة . أي ان تبادل الدول النامية فيما بينها الموارد المفيدة للمشاريع الوطنية المستقلة وعن طريق ايجاد اتفاقيات تجارية واتفاقيات الدفع المتعددة الاطراف - هذا من شأنه أن يساعد على التخلص من الهيمنة من طرف الدول الرأسمالية كما يمكن للمبادلات التكنولوجية أن تسرع بتمية تقنيات ملائمة للانتاج لان المشاكل التي تسعى لحلها الدول النامية متشابهة .

ب - العمل الجماعي يرمي الى تغيير التقسيم العالمي للعمل من أجل التخفيف من حدّة التبادل غير المتكافىء والسيطرة على استغلال الموارد الطبيعية وهذا يتطلب ليس فقط التأميم الرسمي لهذا الاستغلال ، ولكن أيضا تنظيم تدفقات الصادرات وتخفيض تدفقات الواردات التي تتطلبها الاستراتيجية الداخلية للتنمية .

(1) مفاوضات الشمال والجنوب : عبدالقادر سيد احمد ص 113 - 119 بتصرف (سابق الذكر)

ويغلق سمير أمين الطريق الذي سلكته الدول الصناعية ومنها الاتحاد السوفياتي أمام الدول النامية نظرا لما حدث من تطور بعيد المدى في عمليات الاقتصاد الى الهامش ومن فجوة ساحقة بين التكنولوجية الحديثة التي أنشأها رأس المال المهيمن والمطالبة بتحسين فوري في حياة الجماهير.

ويرى سمير أمين أن استراتيجية النظام الاقتصادي الدولي الجديد قد أفلست لان أغلب الدول النامية اتبعت استراتيجية الاستثمار التي نفذتها الشركات متعددة الجنسيات بدلا من الاشراك في تقسيم عالمي للعمل أكثر ملائمة لبناء حقيقي يعتمد على الذات .

بعد استعراضنا لبعض نظريات التجارة الخارجية منها ما أشاد بدورها في بعث النمو وايجاد نوع من التخصص وتقسيم العمل الدولي وفقا لمزايا تمتاز بها كل دولة. وهذا التخصص من شأنه أن يودي الى الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وعن طريق التجارة الخارجية في ظل نظام الحرية يمكن للدول المتبادلة أن تجني أرباح هذا التخصص وتقسيم العمل، في حين كان رأي الاتجاه الثاني أن التجارة الخارجية للدول النامية وهي وسيلة نهب للقيم من خلال عدم التكافوء في المبادلات، فاننا نطرح بعض التساؤلات :

(1) هل كان تخصص الدول النامية في انتاج وتصدير المواد الاولية وفقا لما يقتضيه منطق الوفرة النسبية لعناصر الانتاج ؟! أم انه حالة فرضت لاسباب تاريخية على هذه الدول .

(2) ماهي الفوائد التي جنتها الدول النامية من تصدير هذه المواد الى الدول الرأسمالية المتقدمة ؟! كيف نفسّر الخسائر التي تتحملها هذه الدول نتيجة مبادلاتها التجارية مع السوق الرأسمالية العالمية ٠

(3) ما هي العلاقة بين صادرات المواد الأولية من حيث الحصيلة ومستوى النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة ؟ وفي ظلّ هذه التقلبات هل يمكن الاعتماد على حصيلة صادرات المواد الأولية لتمويل برامج التنمية ٠

(4) هل هذا التخصص كان نتيجة التبعية اتجاه السوق الرأسمالية العالمية أم أن التبعية هي ناتجة عن هذا التخصص٠ ذلك ما نحاول الاجابة عنه من خلال الفصل الاول من الباب الثاني ٠

الباب الثاني :

التجارة الخارجية للدول النامية في ظل الهيمنة الرأسمالية العالمية .

تمهيد : نتيجة التبعية والاندماج اتجاه السوق الرأسمالية العالمية والناجمة عن التخصص وتقسيم العمل الدولي المفروض على الدول النامية مما جعل من التجارة الخارجية للدول النامية وسيلة بيد الاحتكارات الرأسمالية العالمية لارتباطها نتيجة التبعية بمستوى النشاط الاقتصادي في هذه الدول ، وتحملت الدول النامية خسائر فادحة نتيجة تدهور معدلات التبادل الدولي لغير صالحها . وترك ذلك أعباء ثقيلة على ميزان مدفوعاتها وهذه التبعية اتجاه السوق الرأسمالية العالمية جعلت منها القناة التي ينصب اليها كل الازمات التي تواكب الدول الرأسمالية المتقدمة . وتلعب مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير دورها في اعادة علاقات التبعية والاندماج من خلال السياسات التي ترسمها هذه المؤسسات والداعية الى حرية التجارة الخارجية وتشجيع رأس المال الاجنبي بما يضمن استمرارية التخصص وتقسيم العمل الدولي وبالتالي استمرار عملية النهب ـ واذا كانت الدول النامية تطالب بالمساعدات ، فان هذه الاخيرة أصبحت وسيلة أخرى من وسائل السيطرة والتبعية ، ذلك أن هذه المساعدات متحيزة ضد أي تصنيع في الدول النامية كما ان انسيابها مرهون بمدى خضوع الدول المتلقية لها لسيطرة الدول المانحة .

واذا كانت الدول النامية عملت جاهدة على تغيير واقع التقسيم الدولي التقليدي للعمل باندفاعها نحو التصنيع سواء من حيث احلال الواردات أومن حيث التصنيع للتصدير فانها لم تنجح في القضاء على النهب الناجم عن مبادلاتها التجارية الخارجية مع الدول الرأسمالية المتقدمة فهذه الصناعات لم تكن لتلبي الحاجة العامة لشعوب هذه الدول بل كانت ذات طابع استهلاكي ترفي وجاءت بمبادرة من رأس المال الاجنبي مما جعلها بعيدة كل البعد عن متطلبات التنمية الصناعية بهذه الدول • والصادرات الصناعية للدول النامية ونتيجة التبعية كانت في أغلبها تتجه نحو السوق الرأسمالية العالمية • مما جعلها عرضة للحماية الجمركية من قبل هذه الدول •

وبفعل تغلغل الشركات متعددة الجنسيات داخل الدول النامية فان الحديث عن الصادرات الصناعية للدول النامية في غالبه لا يعبر عن انتاج محلي نابع من الدول النامية وانما وجد نتيجة لوجود فروع الشركات متعددة الجنسيات بهذه الدول مما يجعل الحديث عن الصادرات الصناعية بأنه عبارة تبادل بين فروع الشركات متعددة الجنسيات التي حاولت خلق طبقة ذات استهلاك ترفي بهذه الدول تحاكي نمط الاستهلاك الغربي كما ان مثل هذه الصناعات تحتاج الى تكنولوجية عالية مما زاد في تعميق التبعية التكنولوجية واذا كانت علاقات التبعية والسيطرة مستمرة من خلال التجارة الخارجية للدول النامية في اطار السوق الرأسمالية العالمية • والتي أدت الى خلق نزعة قطرية بين الدول النامية كان لها دورها في جعل المبادلات بين الدول النامية ضئيلة

نتيجة التنافس بين هذه الدول مما وقف عائقا أمام أي تكامل اقتصادي بينها وجل المبادلات الصناعية بين الدول النامية هي في حقيقة أمرها مبادلات بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات •هذه المحاور نتناولها من خلال الفصول التالية:

الفصل الاول : التجارة الخارجية للدول النامية والتبعية الاقتصادية وانعكاساتها على صادرات المواد الاولية •

الفصل الثاني: التصنيع في اطار التبعية والاندماج اتجاه السوق الرأسمالية العالمية ومؤسسات التمويل الدولية•

الفصل الثالث : الصادرات الصناعية للدول النامية •

الفصل الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات والصادرات الصناعية للدول النامية •

الفصل الخامس: التبادل التجاري للدول النامية فيما بينها •

الفصل الاول : التجارة الخارجية للدول النامية والتبعية الاقتصادية
(انعكاساتها على صادرات المواد الاولية)

تمهيد :

. لقد أصبحت التجارة الخارجية للدول النامية في اطار التخصص وتقسيم العمل الدولي وسيلة كرست تبعية الدول هذه اتجاه السوق الرأسمالي العالمي سواء من حيث الاستيراد أو من حيث التصدير ، وجعلت منها عرضة لكل التقلبات الاقتصادية والازمات المواكبة للاقتصاديات الرأسمالية حيث ترتبط حصيلة صادراتها بمستوى الطلب والنشاط الاقتصادي في هذه الدول ومن جهة تحت سيطرة الاسعار الاحتكارية سواء تعلق الامر باسعار الصادرات من المواد الاولية أو الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية . كما جعلت حالة التبعية والاندماج هذه من اقتصاديات الدول النامية أداة لامتصاص التضخم الذي يعتبر سرطان ينهب جسم الدول الرأسمالية المتقدمة . ونجم عن هذه العوامل جميعا أن تحملت الدول النامية مبالغ باهضة كخسائر نتيجة معدلات التبادل الدولي فيما يتعلق بالمواد الاولية نتيجة الاسعار الاحتكارية ونهب الشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة بهذه القطاعات وهذه تسببت في عجز مستمر في ميزان مدفوعات الدول النامية وبالتالي اللجوء الى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز الذي يرجع في أساسه الى المبادلات اللامتكافئة وأصبحت هذه الديون بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وسيلة أخرى تضيف أعباء جديدة على ميزان المدفوعات وأداة ضغط بيد الدول الرأسمالية المتقدمة لاخضاع الدول النامية لسيطرتها . واذا كانت الدول النامية طالبت بنظام اقتصادي دولي جديد يأخذ بعين الاعتبار

أوضاع الدول النامية ومحاولة ربط أسعار صادراتها بأسعار وارداتها من السلع الصناعية فان الدول الرأسمالية حاولت بكل الوسائل افشال هذه المطالب واخراجها عن محتواها الحقيقي حتى تضمن استمرارية التبعية والاندماج لانه في ذلك ضمان لاستمرارية تدفق الموارد .

. . . .

المبحث الاول : التجارة الخارجية للدول النامية والتبعية الاقتصادية

(انعكاساتها على صادرات المواد الاولية)

اذا كانت التجارة الخارجية تلعب دورا أساسي في اقتصاديات الدول النامية يتجلى من خلال الدخل المتولد من قطاع التصدير مما يدل على اعتمادها في جزء كبير من دخلها على صادراتها أي على السوق الرأسمالية العالمية ، فان هذا لا يعني عدم أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة لكن ما تجدر ملاحظته هنا ليس الدخل المتولد من قطاع التصدير بل الاختلاف يكمن أساسا في هيكل الصادرات في الدول النامية والدول الرأسمالية المتقدمة . ذلك أن أغلب صادرات الدول النامية تتشكل من مواد أولية بخلاف الأمر بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة ، حيث تتميز صادراتها بالتنوع وعليه فان أي اختلال في السوق العالمية لسلعة ما يكون له أثر على اقتصاديات الدول النامية وعلى الدخول المتولدة

من الصادرات بخلاف الامر بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة التي تتميز صادراتها بالتنوع ،وعليه فان أي انخفاض في الطلب على سلعة ما يمكن تعويضه عن طريق زيادة الصادرات من سلع أخرى .

وتصبح الدول النامية نتيجة للتخصص المفروض وفق التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل أشد ارتباطا وتبعية للسوق الرأسمالية العالمية مما يجعلها عرضة للتغيرات التي تحدث في السوق الرأسمالية العالمية على المواد الأولية التي تعتبر المورد الاساسي لصادرات الدول النامية فمثلا (1) .

52٪ من صادرات لاكوادور يأتي من تصدير الموز .

74٪ من صادرات بورما تأتي من الارز .

72٪ من صادرات مصر تأتي من القطن الخام .

ويرجع الاختلاف في بنية الصادرات الى الاختلاف في مستوى التطور في بنية قوى الانتاج ، حيث نجده في الدول الرأسمالية المتقدمة شاملا مما نتج عنه تنوع في المنتجات المعدة للتصدير بخلاف الامر بالنسبة

---

(1) التخلف والتنمية ص 101 .
عمر محي الدين - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت - 1975.

للدول النامية ، حيث كان تطوّر القوى الانتاجية محصورا في قطاع واحد هو قطاع انتاج وتصدير المواد الأولية ، وهذه الوضعية التي تتميز بها البلدان النامية هي احدى الاثار التي تركها الاستعمار في هذه الدول في اطار التقسيم الدولي للعمل الذي فرضه على الدول النامية وتخصصها في انتاج المواد الأولية ونتج عن هذه الوضعية أن أصبحت الدول النامية ذات تبعية للسوق الرأسمالية العالمية مما مكن الاحتكارات العالمية من التحكم في أسعار وكميات صادرات الدول النامية والمتشكلة أساسا من المواد الأولية كما يتضح من الجدول (6) التالي :

ان هذا التخصص الأحادي الجانب مكن ويمكن الدول الرأسمالية المتقدمة من السيطرة على البلدان النامية بامتناعها عن شراء هذه السلع الأولية كامتناع مثلا امريكا عن شراء السكر الكوبي ناهيك عن تبعية الدول النامية من خلال الاستيراد أيضا ، ذلك أن جل وارداتها من السلع الرأسمالية الضرورية لاعادة الانتاج بها تأتي من المراكز الرأسمالية ، مما جعلها تحت رحمة الموردين و بذلك نجد أن الدول النامية تعيش تبعية ثنائية من جانب التصدير وكذلك من جانب الاستيراد مما يعرقل برامج وخطط التنمية بها .

جـدول (6) : التخصص وحيد الجانب في صادرات الدول النامية

البلد	الصنف الاساسي من السلع المنتوجة والمصدرة •	الدخل من تصدير السلعة المعنية بالنسبة المئوية •	
		بالقياس الى مجمل الدخل من الصادرات	بالقياس الى مجمل الدخل الوطني
الكويت	البترول	99	97
العراق	البترول	99	40
السنغال	الفول السوداني	92	00
فنزويلا	البترول	91	55
العربية السعودية	البترول	90	93
النيجر	الفول السوداني	87	00
ايران	البترول	85	33
كولومبيا	البن	74	19
بورما	الرز	74	26
هايتي	البن	77	25
سلفادور	البن	73	00
غواتيمالا	البن	73	25

(يتبع •••)

(تابع للجدول رقم (6))

البلـــد	الصنف الاساسي من السلع المنتوجة والمصدرة .	الدخل من التصدير للسلعة المعنية بالنسبة المئويـة .	
		بالقياس الى مجمل الدخل من الصادرا	بالقياس الى مجمل ا الدخل الوطني
ح . ع . م	القطـــن	70	18
البانيـــا	المـــوز	67	12
سيــــلان	الشـــاي	66	41
غـانـــا	الكـاكـاو	66	40
الشيلـــي	النحـــاس	63	20
المـلايــو	الكا تشـوك	62	40
ليبيــريـا	الكاتشـــوك	62	00
البرازيــــل	الـــبن	62	12
الباكستـــان	الجـــوتـه	58	9
الارغـــواي	الصـــوف	58	9
بوليفيـــا	القصديــــر	57	29
الاكـــوادور	المـــوز	56	25

المصـدر : العالم الثالث ونمو التخلف : محمد عبد المولى ص 112
نظريات ـ وقائع ـ آفاق ـ الدار العربية للكتاب ـ ليبيا ـ تونس 1982 .

ولقد عملت الدول الرأسمالية جاهدة على عرقلة التطور الصناعي في الدول النامية من خلال تحويل الفائض في الصناعات التحويلية المحقق في الدول النامية باتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة حيث يتكامل ويتشابك قطاعيا وصناعية مع القطاعات الاخرى .

ويتجلى لنا من خلال الجدول (7) التالي :

جدول (7) : التقدير السنوي للانتاج والاستهلاك العالمي المعدني في مطلع عشرية التنمية (بملايين الدولارات)

80 — 70

المجموعات الدولية	الانتاج	الاستهلاك	العجز الصافي	الفائض الصافي
الدول الرأسمالية الغربية	10	16	6 —	—
العالم الثالث	7	1	—	6+
الدول الاشتراكية	5	5	—	—

أن هناك تكامل وتوازن بين احتياجات الدول الرأسمالية المتقدمة من الانتاج المعدني والمقدرة ب: 6 مليار دولار ، والدول النامية تستهلك ما يقارب 14٪ من انتاجها المحلي المعدني ، أي ان ما يعادل 85٪ من الانتاج المعدني للدول النامية يستهلك خارجها باتجاه الدول الرأسمالية

---

(2) : تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية من قبل الدول الرأسمالية المتطورة على الجانبين البنيوي والكمي للفائض الاقتصادي للدول المتخلفة في اطار الجهاز الانتاجي الرأسمالي الموحد

(أطروحة : دكتوراه الدولة محمد عثمان مصطفى — جوان 1979) سابق الذكر ص272

المتقدمة مما يدلّ على أن الفائض الاقتصادي للدول النامية قد تكوّن خصيصا ليلبي حاجات الدول الرأسمالية المتقدمة.

لقد ترتب على السيطرة والتبعية المفروضة على الدول النامية اندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وذلك طريق عدّة وسائل (رأس المال الأجنبي التبادل اللا متكافئ - ارتباط تجارتها الخارجية الأحادية التركيب مع الدولة الأم - التبعية التكنولوجية ...).

وبقائها في سيطرة تامة تمنعها من الخروج من التخلف مقيدة بعوامل تخلفها بل تزيد في حدّة الفجوة التي تفصلها عن الدول الرأسمالية المتقدمة . وحتى تتمكن الدول النامية من التخلص من التبعية*يجب عليها العمل جاهدة للسيطرة على الموارد المتاحة لديها وذلك من خلال تكوين اتحادات تضم الدول النامية ويعطي لها قوّة تسمح لها بالوصول الى الاسواق المحلية وبالتالي القدرة على السيطرة على التكنولوجية وايجاد مثل هذه الاتحادات بين الدول النامية التي من شأنها التخفيف من التبعية مرهون بخلق ارادة جماعية وهي كما يرى فيرتادو ضرورية لنجاح الدول النامية تؤهلها بأن تشكل مراكز عالمية مسيطرة على التكنولوجية ورأس المال وأدوات فعالة ضد التخلف (1).

---

(1) CELSO. Furtado: les nouvelles sources de Pouvoir dans l'ordre économique international p: 13-20 Revue Tiers Monde N° spécial janvier mars 1980

المطلب الاول : اثر اندماج البلدان النامية في السوق الرأسمالية العالمية :

نتيجة لما عانته الدول النامية في ماضيها من استعمار ونهب لثرواتها وما فرض عليها من تخصص في في اطار التقسيم الدولي للعمل الذي جعلها تدور في حلقة المواد الاولية كما جعل منها سوقا مفتوحة لمنتجات الدول الرأسمالية المتقدمة • وما لعبته الشركات المتعددة الجنسيات من نهب وتحويل للارباح نحو المراكز الرأسمالية عن طريق استثماراتها في الدول النامية وما نجم عنه من خلق لهياكل اقتصادية مشوهة وغير متكافئة ، هذه الظروف جميعها لعبت دورها في ادماج اقتصاديات هذه الدول في السوق الرأسمالية العالمية وبذلك أصبحت القطاعات الاقتصادية في الدول النامية وكأنها جزء من اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة مما جعلها عرضة لكل التقلبات والازمات الاقتصادية التي تنشأ بالدول الرأسمالية المتقدمة حيث تنعكس أثارها على اقتصاديات الدول النامية مؤثرة سلبا على برامج وخطط التنمية بها • ونتيجة لهذا الاندماج فان معدلات النمو بها مرتبطة بالحالة أو الدورة الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة ، فمع ظهور أزمة الكساد والتضخم في السبعينات بالدول الرأسمالية المتقدمة انعكست أثارها على اقتصاديات الدول النامية •

وهــذا مــا ندركــه مــن خــلال الجــدول (8) التالــي :

حيــث نجــد انخفــاض معــدلات النمــو للــدول النامــية المستــوردة للبــترول مــن 5ر5٪ عــام 68 ــ 72 الــى 5ر4٪ فــي 73 ــ 80 • وأدى هــذا الــى انخفــاض فــي معــدلات نمــو حجــم الصــادرات بهــا والــى انخفــاض المعــدل الشرائيــة للــدول الناميــة غــير البترولية مــن 7ر9٪ بــين 68 ــ 72 الــى ــ 6٪ بــين 73 ــ 80 وهــو مــا يفســر لنــا مــدى ارتبــاط وتبعيــة أســعار صــادرات الــدول الناميــة بالاوضــاع الاقتصاديــة السائــدة فــي الــدول الرأسماليــة المتقدمــة • حيــث أن الــدورة الاقتصادية (راجع ــ كلد) الرأسماليــة هــي احــدى العوامــل الاساسيــة فــي توجيــه النشــاط الاقتصــادي ممــا يساهــم فــي زيــادة العجــز فــي مــيزان المدفوعــات وزيــادة المديونيــة لتمويــل هــذا العجــز •

•• / •••

جـــدول (8) : معــدلات النمــو للــدول الصناعيــة والناميــة

68 ـ 72 ـ الـــى 73 ـ 80

(متوســط معدل التغــير السنـــوي)

	72 ـ 68	80 ـ 73
معدل النمو الحقيقي		
ـ الناتج القومي الاجمالــي للدول الصناعية	4ر5	3ر1
ـ اجمالي واردات الدول الصناعيــــة	9ر9	4ر2
ـ واردات الدول الصناعية من الدول النامية غير البترولية	7ر7	5ر6
ـ اجمالي صادرات الدول النامية غير البترولية	9ر3	7ر2
ـ الناتج القومي الاجمالي للدول النامية غير البترولية (عدا الصــين)	5ر8	5ر2
مجموعات فرعيــة (ناتج قومي اجمالــي)		
ـ دول مصدرة صافية للبترول	ـ 6	6ر5
ـ مصدرون رئيسيون لسلع مصنعة	8ر1	5ر8
ـ منخفضــــة الدخـــــل	3ر4	3ر7
ـ الدول الأخرى المستوردة صافية للبترول	5ر5	4ر5
حســب الاقاليــم		
ـ افريقيـــــا	ـ 5	3ر6
ـ آسيـــــا	4ر6	5ر4

(تابع للجدول رقم (8)

80 — 73	72 — 68	
4ر7	6ر1	ـ أوروبـــــا
5ر1	7ر4	ـ الشرق الأوســـط
5ر8	7ر2	ـ باقـي الدول الغربيـــة
1ر2	1ر3	ـ شروط التجارة بالدول النامية غير البترولية
— 6ر6	7ر9	ـ القوة الشرائية لصادرات الدول النامية غير البترولية
6ر5	7ر8	ـ اجمالـي واردات الدول النامية غير البترولية

المصدر : ندوة : الازمة الاقتصاديـــة الرأسماليـــة العالميـــة : محمد عبد السلام ص 55

(دور هيئـــات التمويل الدولـــي فـــي تصديـــر الازمـــة الاقتصادية الرأسمالية الـــى البلـــدان الناميـــة) (جامعـــة قاريونس ـ طرابلس 1984)

(سابق الذكـر)

ويتضح لنا من خلال الجدول (9) التالي الاثر على ميزان المدفوعات بالدول النامية ، فاذا كان لارتفاع اسعار البترول سنة 74 اثره على كل من الدول النامية والدول الراسمالية المتقدمة على حد سواء الا أن هذه الاخيرة بفعل جلب عائدات النفط واعادة استثمارها في الدول الرأسمالية المتقدمة استطاعت وبفعل رفع أسعار السلع الصناعية أيضا أن تعالج حالة العجز في ميزان المدفوعات بل أن بعضها حقق فائضا حالة (المانيا الغربية ـ اليابان) الا أن الواقع بالنسبة للدول النامية يختلف ، حيث كان العجز كبيرا في موازين مدفوعاتها مما عرقل النمو الاقتصادي بها ، فارتباط حصيلة الصادرات في الدول النامية بمستوى نمو الناتج القومي بالدول الرأسمالية المتقدمة كما سلف أن رأينا .

جدول (9): اثر الصدمات الخارجية على موازين مدفوعات الدول النامية

متوسط 1974 – 1978

	الصدمات الخارجية				سياسات الاستجابة			
	اثر معدلات التبادل	اثر حجم الصادرات	مجموع	تمويل خارجي صافي	زيادة حصة الصادرات	احلال الواردات	اثر خفض معدل نمو الناتج المحلي	مجموع
1) الارجنتين	61	23	94	-195	-89	262	15	94
2) البرازيل	2373	523	2868	791	442	1941	-278	2897
3) تشيلي	529	76	735	-43	397	154	228	735
4) كوريا	-231	136	-95	62	-19	-132	-6	-95
5) المكسيك	447	357	705	1482	-198	-719	178	705
6) ارغواي	172	20	193	137	70	7	-20	193
7) الهند	1052	429	1482	1992	-289	197	-25	1482
8) اسرائيل	950	215	1165	664	2340	177	557	1165
9) يوغسلافيا	2009	646	2665	1686	-259	486	742	2655
10) كوريا	1318	451	1769	-1630	1575	2391	-567	1769
11) سنغافورة	724	284	1008	682	227	-432	532	1008
12) تايوان	362	522	685	-673	92	3090	1157	885

(تابع للجدول رقم (9)

13) مصــر	1075	166	1251	1121	-236	-1666	1251	1251
14) المغـرب	364	102	466	980	-100	-281	466	466
15) تونـس	179	95	274	511	46	-230	-49	274
16) كينيـا	193	49	242	108	-32	145	22	242
17) تايلانـدا	571	63	644	70	273	275	25	644
18) الفلبيـن	940	264	1207	1359	81	-177	-57	1207
19) جامايكا	122	132	245	-25	-82	146	216	245
20) البيرو	252	169	421	665	-77	-178	20	421
21) تنزانيـا	171	42	212	151	-95	143	16	212
22) اندونوسيا	-3987	469	-3518	-3326	596	696	-84	-2518
23) ساحل العاج	24	145	-195	-258	165	-108	5	-195
24) نيجيريا	-4052	597	-3455	1029	173	2204	-5	-2455

المصدر : ندوة : الازمة الاقتصادية العالمية 1984 دور هيئات التمويل الدولي في تصدير الازمة الاقتصادية الرأسمالية الـى البلدان النامية : محمد عبدالسلام عويضة ص 53 (سابق الذكـر)

المطلب الثاني :

الديون الخارجية كانعكاس للتبعية

ان الدول النامية وهي تسعى الى احداث تنمية اقتصادية ، وبسبب افتقارها للتكنولوجيا الحديثة ورأس المال وفي ظلّ ما تتميز به صادراتها من عدم الاستقرار النسبي في الأسعار مما يجعل حصيلة الصادرات عاجزة عن تمويل برامج التنمية وتغطية نفقات الاستيراد ، وهنا تجد الدول النامية نفسها مضطرة لطلب القروض من الخارج متحملة الشروط القاسية والاعباء الثقيلة الناجمة عن الالتجاء للقروض الخارجية مما أدى الى عرقلة النموّ الاقتصادي بها وفشل برامج التنمية والتخطيط بها ذلك انها تكون (الدول النامية) تحت سيطرة الاطراف المقرضة التي تتخذ من القروض وسيلة للتدخل في السياسة الاقتصادية الداخلية كالغاء الدعم للصناعات المحلية مثلا دون الاخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية بالدول النامية . والجدول التالي يوضح لنا تطور حجم الديون الخارجية

جدول (10) : الديون الخارجية للدول النامية

(في نهاية العام بمليارات الدولارات)

	75	76	77	78	79	80	81	82
الدين الاجمالي	179ر1	216ر9	264ر6	336ر6	397ر3	456ر2	524	626ر0
متوسط السعر السنوي	24	21	22	27	18	15	15	19ر9

أ تقديري

المصدر : أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ص100

(فيديل كاسترو — (سابق الذكر)

واذا كان الدافع الاساسي لدى الدول النامية عند لجوئها للاستدانة الخارجية هو حاجتها الى العملة الصعبة من أجل تمويل العجز في الميزان التجاري فان هذه الوسيلة أصبحت مصدرا أساسيا لتزيف الموارد المالية باتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة ذلك ان دفع الفوائد الباهضة عن هذه الديون ما هو في حقيقة أمره الا تحويل لهذه الموارد نحو الدول الأم كما اتضح لنا من خلال الجدول (10) السابق اذ أن أسعار الفائدة ارتفعت من 9ر5 عام 75 الى 46ر5 عام 81 وارتفعت الخدمة الاجمالية للديون الخارجية من 26ر2 مليار دولار عام 75 الى 91ر2 مليار دولار عام 80 ويقدر لها أن ترتفع الى 131ر3 مليار دولار عام 82.

وفي الفترة ما بين 1980 ـ 1985 وكما يظهر من الجدول (11) التالي ارتفعت الديون الخارجية لدول النامية من 499ر7 مليار دولار الى 800ر5 مليار دولار عام 85.

وبلغت المبالغ المخصصة لتسديد الفوائد 77ر6 مليار دولار سنة 80 ووصلت الى 114ر4 مليار دولار عام 85 في حين بلغت متحصلات الدول النامية من صادرات السلع والخدمات سنة 80 ، 38ر3 مليار دولار، ووصلت الى 50ر2 عام 85 ، وفيما يتعلق بصادرات المواد الأولية كانت حصيلتها سنة 80 كانت 456ر4 مليار دولار لتصل سنة 85 الى 479ر1 مليار دولار.

واذا أخذنا بعين الاعتبار سنة 80 أن صادرات الدول النامية من السلع والخدمات والمواد الأولية لا يغطي سوى

(17 + 74ر5) 81ر5% من خدمة الديون الخارجية لهذه السنة. وهذا ما يدفع الدول النامية الى البحث عن قروض جديدة لتسديد فوائد الديون السابقة وبالتالي تحويل الموارد من الدول النامية باتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة.

فخلال الفترة 81 – 85 كما يتضح من خلال الجدول التالي تزايد تدفق رؤوس الاموال من الدول النامية الى الدول الرأسمالية المتقدمة من 7ر2 مليار دولار الى 73ر6 مليار دولار أي ما يعادل عشر مرات . وادت هذه الديون في الدول النامية الى دورانها في حلقة مفرغة من الاقتراض من أجل اصلاح العجز في الميزان التجاري مما يدفعها الى زيادة الاقتراض من جديد لتسديد أقساط وفوائد هذه الديون وهذا بطبيعته يقلل من قدرتها على الاستيراد مما يدفعها من جديد للاقتراض من أجل التمويل الخاص بالمستوردات

جدول (11) ثقل الديون على اقتصاديات الدول النامية (1)

(مليار دولار)

السنة	80	81	82	83	84	85
الديون الاجمالية	499ر7	589ر7	676ر4	721ر8	759ر7	800ر5
خدمات الديون في تسديد الفوائد	77ر6	97ر2	106ر3	101ر8	110ر8	114ر4
تسديد الاهتلاكات	39ر3	53ر4	61ر1	58ر7	64ر6	64ر2
صادرات من سلع وخدمات	38ر3	43ر8	45ر2	43ر1	46ر2	50ر2
صادارت المواد الاولية (2)	456ر4	475ر6	444ر4	443ر4	485ر5	479ر1
خدمة الديون بالنسب المئوية	104ر2	98ر1	89ر8	92ر2	95ر9	86ر7
ـ الصادرات من سلع وخدمات	17ر0	20ر4	24ر0	23ر0	22ر8	23ر9
ـ صادرات المواد الاولية	74ر5	99ر1	118ر4	110ر4	115ر5	131ر9
قروض جديدة واعادة التمويل (3)	80ر0	90ر0	86ر7	45ر4	37ر9	40ر8

(يتبع ...)

(تابع للجـــدول رقم (11))

صافـي تدفـق رؤوس الاموال (4)	4ر2 +	7ر2 –	19ر6 –	56ر4 –	72ر9 –	73ر6 –

(1) مـــاعدا الدول المصدرة للبترول من الشرق الاوســـط .

(2) مــــاعـــدا البـــترول .

(3) مجموع الديون ماعـــدا ديـــون السنة الاخيرة .

(4) صافي التدفق لرؤوس الاموال = القروض الجديدة + اعادة التمويل – خدمة الديون .

المصـــدر :

SOURCE : LE MONDE - DIPLOMATIQUE . page 14

N° de - Sep - 1986 - N° 390 Paris - CEDEX

F. F. CLATMONTE

J. C A V A N A C H E

واذا كانت الدول النامية نتيجة التبعية اتجاه السوق الرأسمالية العالمية تتحمل نتائج التقلبات التي تواكب اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة مما ينعكس على حصيلة الصادرات . وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات.

فان الدول الرأسمالية المتقدمة تستطيع أن تكيف نفسها مع تلك التقلبات في الدورة الاقتصادية حيث نلاحظ من خلال الجدول أدناه أنه في حالة الاستقرار النسبي للاسعار وعدم وجود قيود على التجارة الخارجية ،فان وارداتها ترتبط بمستوى الدخل فكل ارتفاع في الدخل يترجم بارتفاع في الاستيراد والعكس.

ففي الفترة 68 ـ 80 كانت مرونة الطلب الداخلية عن الواردات للوحدة يتراوح بين 1ر25 ـ 2ر25 وهذا المعامل يرتفع في فترات التقلبات ،مقارنة بفترات الاستقرار في اتجاه نمو الدخل الحقيقي .

ونجد من خلال الجدول (12) أنه عندما انخفض الدخل في الدول الرأسمالية المتقدمة سنة 75 بنسبة 6٪ نجم عنه انخفاض في الواردات بنسبة 8٪ وكان المرونة 13ر3٪ .

وعندما ارتفع الدخل سنة 80 بنسبة 1ر2 ٪ زادت الواردات بنسبة 2ر4 ٪ .

جـــدول (12) المرونـــات الدخلية الضمنية للواردات الاجمالية للدول الصناعية 68ـ 80

(معدل تغيير سنوي في المتوسط)

	متوسط 72ـ68	73	74	75	76	77	78	79	80	متوسط 80ـ73
حجم الواردات	9ر9	12ر2	0ر3	(8ر0)	14ر4	3ر1	5ر4	8ر4		4ر2
الناتج القومي الحقيقي	4ر5	6ر3	0ر7	(6و)	5ر2	3ر9	4ر0	3ر7	1ر2	1ر3 (غ)
الرمرونة الدخلية (1)	2ر2	1ر9	0ر4	13ر3	2ر8	0ر8	1ر3	2ر3	(2ر-)	2ر6
بنود اضافية ـ اسعار الصادرات	4ر2	22ر6	41ر5	8ر7	1ر0	9ر9	9ر9	18ر5	22ر7	16ر9
ـ معامل تخفيض الناتج القومـي	5ر3	7ر3	11ر6	11ر2	7ر4	7ر6	7ر5	7ر8	9ر0	8ر7
ـ نسبة الواردات الرسمية الى الناتج المحلي الاجمالي الاسمـي	11ر0(3)	12ر9	16ر5	14ر7	15ر7	15ر8	15ر2	17ر1	18ر0	15ر8
ـ نسبة الواردات الحقيقية الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقـــي	15ر9(3)	17ر7	17ر6	16ر2	17ر7	17ر6	17ر8	18ر5	17ر9	17ر6

(1) ـ نسبة التغير في حجم الواردات الى التغير في الدخل الحقيقي ب•

(2) ـ تم استبـعـــاد 75 ـ 80 •

(3) ـعـــن عـــام 70 •

المصدر: ندوة الازمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية ؛محمد عبدالسلام عويضة ص 54 (سابق الذكـر)

المطلب الثالث : استيراد التضخم كانعكاس للتبعية والاندماج

لقد عانت الدول النامية ولا زالت تعاني من ظاهرة التضخم العالمي فكل موجة من موجات التضخم التي تجتاح الدول الرأسمالية المتقدمة يكون لها أثرها اقتصاديات الدول النامية حيث انها تؤدي الى ارتفاع أسعار وارداتها كما ان عائداتها من الصادرات تتناقص بسبب أثر التضخم ان الدول الرأسمالية التي تسيطر على 75٪ من التجارة العالمية لعبت دورها في تصدير التضخم الى الدول النامية ، ذلك ان 80٪ من مبادلات الدول النامية تتم مع الدول الرأسمالية المتقدمة وعلمت الدول الرأسمالية المتقدمة خاصة منذ السبعينات على تصدير التضخم الى الدول النامية مقابل أسعار النفط وانخفاض معدلات النمو • حيث عملت الدول جاهدة الى رفع أسعار صادراتها بمعدلات تفوق كلا من معدلات الزيادة في الأسعار المحلية وأسعار وارداتها ، اضافة الى تغيير نمط السياسات النقدية في الولايات المتحدة والذي أدى من خلال السوق الدولية لرأس المال الى رفع تكاليف الاقتراض في الدول النامية •

ومن خلال الجدول (13) ادناه نجد انه بعد حالة الاستقرار النسبي في أسعار الصادرات خلال الستينات حيث كان معدل الزيادة السنوية حوالي 1ر2٪ ثم ارتفعت هذه الأسعار بنسبة 8ر9 ٪ عام 73 ثم ارتفعت الى 7ر23 ٪ عام 74 في الوقت الذي ارتفعت الأسعار المحلية في الدول الرأسمالية المتقدمة بمعدلات 7ر7٪ عام 73 و 1ر13 عام 74 •

جدول (13) نسب التغير السنوي في معدلات التضخم وقيمة الوحدة من كل الصادارات والواردات في البلدان الصناعية والبلدان الناميـــة •

(أ) مـــن سنة 1968 ــ 1972 الى 1978:

	1968+ 1972	73	74	75	76	77	78
معدلات التضخم (1) البلدان الصناعية	3ر9	7ر7	13ر1	11ر0	8ر2	8ر4	7ر1
البلدان النامية النفطية (2)	4ر1	11ر1	20ر6	14ر6	14ر9	22ر8	17ر7
البلدان النامية غير النفطيـــة	9ر1	22ر1	28ر7	27ر0	27ر6	23ر6	20ر8
اسعار الصادرات البلدان الصناعية	2ر1	9ر8	23ر7	10ر7	5ر6	6ر6	5ر2
البلدان النامية النفطية	2ر6	25ر7	202ر5	4ر0	11ر8	8ر4	5ر8 —
البلدان النامية غير النفطية	1ر2	21ر1	37ر7	1ر9 —	12ر6	13ر2	2ر0 —
اسعار الواردات البلدان الصناعية	1ر8	11ر7	40ر5	7ر9	6ر6	7ر9	2ر3
البلدان النامية النفطية	2ر1	12ر5	26ر9	9ر9	5ر7	7ر3	4ر9
البلدان النامية غير النفطيـة	1ر1	14ر2	45ر8	7ر8	6ر2	6ر2	2ر2

(+) متوسط التغير السنوي

(1) التغير في اسعار المستهلك •

(2) البلدان المصدرة الصناعية للنفط •

ـ المصدر : الازمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية والـدول الناميـــة الاخـــرى •
محمد العمادي ص 42 ــ ندوة : الازمــة الاقتصادية العالمية 1984 •

(تابع للجدول رقم 13)

(ب) من سنة 1979 الى 1985 :

	79	80	81	82	83	84	85
معدلات التضخم							
البلدان الصناعية	9ر0	11ر8	9ر9	7ر4	4ر9	4ر9	4ر9
البلدان النامية النفطية	17ر7	24ر2	24ر4	44ر0	71ر4	48ر3	21ر5
البلدان النامية غيرالنفطية	24ر8	31ر4	30ر3	30ر3	41ر4	44ر5	27ر1
اسعار الصادرات							
البلدان الصناعية	11ر3	12ر2	6ر3	3ر1	- 6ر0	2ر3	3ر9
البلدان النامية النفطية	40ر5	58ر7	20ر4	2ر2	- 7ر8	1ر6	0ر9
البلدان النامية غيرالنفطية	15ر0	14ر9	7ر8	0ر2	0ر6	5ر7	4ر4
اسعار الواردات							
البلدان الصناعية	15ر4	20ر5	8ر0	1ر0	- 2ر7	1ر8	3ر5
البلدان النامية النفطية	9ر5	10ر7	8ر2	2ر5	0ر7	4ر0	4ر4
البلدان النامية غيرالنفطية	14ر3	19ر4	13ر6	3ر6	- 0ر2	4ر5	3ر8

وفي عام 75 ارتفعت أسعار صادراتها بمعدل 7ر10٪ مقابل ارتفاع أسعار وارداتها بمعدل 9ر7 ٪ وبلغ معدل الزيادة في أسعار صادراتها بين 2ر5٪ و 6ر6٪ خلال الفترة 76 ـ 78 ثمّ الى 3ر11٪ عام 79. والى 2ر12٪ عام 1980 ، ثمّ انخفضت هذه المعدلات بين 3ر6٪ عام 81و 1ر3 ٪ عام 1982 .

ومنه نجد أن واردات الدول النامية باعتبار انها تشكل في أغلبها من سلع كمالية وترفيه أو سلع بسيطة ذات طابع استثماري ، وما يميز سوق هذه السلعة المستوردة هو احتكار القلة (1) وهذا له تأثير على الاسعار . وباعتبار ان الفئات المستهلكة والمستمرة للسلع المستوردة هي الفئات المستفيدة من التضخم وهذا ما يجعل اعادة توزيع الدخول دائما لصالحهم وتكون نتيجة ذلك ان المرونة السعرية للطلب على هذه السلع تكون منخفضة .

ويكون أثر التضخم المستورد في النهاية ذا آثار سلبية تعرقل برامج وخطط التنمية في الدول النامية نتيجة تضخم قيمة الاستثمارات وبالتالي انخفاض معدلات الانجاز والاستثمار الحقيقي .

---

(1) مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي ص111.
(الجذور والسببات ـ والابعاد والسياسات)
محمود عبدالفضيل ـ مركز الدراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ لبنان ـ
الطبعة الأولى 1982 .

ولقد كانت الدول النامية هي الاكثر تضررا من آثار التضخم العالمي كما يتضح من الجدول (14) التالي[1] :

الجدول (14) : التضخم العالمي في مجموعة البلدان

(محسوبا بواسطة التغير السنوي وبالنسبة المئوية لمعدل الاسعار للمستهلك)

	73	74	75	76	77	78	79	80	81
الدول الرأسمالية الرئيسية السبع المتطورة	7ر5	13ر3	11ر0	8ر0	8ر1	7ر0	9ر3	12ر2	10ر0
البلدان النامية المصدرة للبترول	11ر3	17	18ر8	16ر8	15ر5	10ر6	10ر5	13ر1	-
البلدان النامية المستوردة للبترول	22ر1	28ر7	27	27ر6	27	23ر6	29	36ر9	37ر3

وهكذا نجد ان الاحتكارات الرأسمالية تستخدم تصدير التضخم الى الدول النامية كوسيلة لاعادة توزيع الموارد المتاحة من التجارة الخارجية لصالحها ففي (2) - عام 73 - كانت الدول الرأسمالية تحصل على 60 دولار من الربح الصافي عن كلّ طن من البترول مقابل 17 دولار للبلد المنتج وكان ذلك قبل رفع أسعار البترول ، فاذا حسبنا أرباحها في أربع سنوات من عام 70 - 74 حيث استخرجت 11 ألف طن ، لوجدنا أن الاحتكارات البترولية العالمية قد حصلت على أرباح تبلغ 660 مليون دولار في العام الثاني مباشرة عندما نجحت البلدان المنتجة للبترول في تحرير أسعاره .

(1) أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ص 93 - فيديل كاسترو 1983 - سابق الذكر .

(2) مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ص 99 - حمدي الصيافي 1983 - الطبعة الثانية - دار الحداثة -

والاحتكارات العالمية بفعل سيطرتها الاقتصادية العالمية ، فهذه الاحتكارات العالمية وبدافع المستمر نحو اقتناء أكبر الأرباح هي المحرك الاساسي لارتفاع الأسعار على المستوى العالمي وهي بفعل تنقل رؤوس الأموال بين الدول بما يضمن مصالحها بالدرجة الأولى واذا كان التضخم ظاهرة عالمية مرتبطة بالنظام الرأسمالي الاحتكاري فان الدول النامية وعن طريق أستيرادها للتضخم ، تكون هي كبش الفداء واذا كانت أهمّ قنوات تصدير التضخم الى الدول النامية هي القناة السلعية ، وذلك راجع الى ضرورة الواردات في اقتصاديات الدول النامية وارتفاع أسعار هذه الواردات ينعكس على الدول النامية ، مما يترك المجال لهيكل الاسعار الرأسمالي للتحكم والسيطرة عليها كما ان للصادرات دورها خاصة في الدول ذات الصادرات المحدّدة ، فان تحديد أسعارها يتمّ على أساس الاسعار السائدة في السوق الاحتكارية ، ولا يعتمد على تكلفة وظروف السوق المحلية .

كما ان الدول النامية وهي تسعى لاكتساب التكنولوجيا وفي ظلّ النظام الرأسمالي الاحتكاري لها تستورد الدول النامية التضخم - عن طريق تزايد ما تدفعه الدول النامية لاستيراد هذه التكنولوجيا . ولرؤوس الاموال الأجنبية من ناحية أخرى دور في زيادة تكلفة الانتاج وذلك من خلال التأثير على عوامل الانتاج زيادة عن اعادة تصدير الارباح الناجمة عن استثمار هذه الأموال مما يؤدي الى انخفاض في ميزان المدفوعات وضعف في التراكم

الرأسمالي وبقاء الطاقة الانتاجية للدول النامية ضعيفة وكون أن بعض الدول النامية نجد اتجاه معاكس لتصدير رؤوس الأموال الوطنية باتجاه الخارج مما يعمق من النتائج السلبية على ميزان المدفوعات ، وكذلك على الطاقة الانتاجية للبلاد . وهذا ما يتطلب من الدول النامية فرض الرقابة على السلع المستوردة خاصة الكمالية والترفيه والاقتصار على السلع الضرورية ، ومحاولة ايجاد صناعات محلية تشبع الحاجات الأساسية للمواطنين ، واتخاذ السبل الكفيلة بتحسين نمط توزيع الدخل القومي بين الافراد ذلك أن عدالة توزيع الدخل القومي من شأنها أن تخفض من الميل المتوسط للاستيراد .

. . . .

المبحث الثاني : صادرات المواد الأولية

(التقلبات في الكميات والأسعار)

ان ما يميز صادرات المواد الأولية للدول النامية كونها تتشكل في الغالب من مادة أو مادتين كالنفط ـ القهوة ـ السكر المطاط ـ النحاس ...الخ . وجل هذه الصادرات تستوعبها السوق الرأسمالية العالمية بفعل ارتباط وتبعية الدول النامية لها ـ حيث يتضح لنا من خلال الجدول (15) التالي ،ان جل تجارة الدول النامية تتجه نحو الدول الرأسمالية المتقدمة ، حيث شكلت خلال السنوات

75 ـ 80 ـ 81 علـــى التوالـــي 6ر71٪ و 3ر72٪ و 8ر71٪ من اجمالـــي صادراتهـــا ، كما يتضـح لنـــا مـــن خـــلال هذا الجـــدول أيضـا ارتبا ط واردات الـــدول الناميـــة بالدول الرأسماليـــة المتقدمـــة ، حيـث شكلـــت خـــلال نفـــس السنـــوات النـــسب التاليـــة : 0ر71٪ و 0ر69٪ و 0ر68٪ علـــى التوالـــي مـــن اجمالـــي وارداتهـــا

جـدول (15) : اتجـــاه تجـارة الـــدول الناميـــة

75 و 79 و 80 (مليـــون دولار امريكـــي)

	الصـــادرات						الـــواردات					
	75		80		81		75		80		81	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الدول النامية	52ر162	24ر1	106ر211	24ر7	143ر049	25ر1	54ر664	24ر9	109ر406	27ر3	151ر982	28ر6
الدول الاشتراكية	9ر280	4ر3	12ر972	3ر0	17ر401	3ر1	8ر922	4ر1	14ر946	3ر7	18ر082	3ر4
الدول الصناعية	154ر894	71ر6	310ر792	72ر3	409ر950	71ر8	156ر094	71ر0	276ر804	69ر0	360ر320	68ر0
الاجمالـــي	216ر316	100	429ر975	100	570ر400	100	219ر670	100	401ر159	100	530ر224	100

المصدر: التقريـــر الاقتصادي العربـــي الموحـــد ص 141
جامعـــة الدول العربية تونـــس 1982 .
مركـــز التوثيـــق والمعلومـــــــات.

كما ان جل هذه الصادرات تستوعبها السوق الرأسمالية العالمية • ويذكر سمير أمين (1) ((ان تجارة المحيط مع المركز تمثل 80٪ بينما نجد أن التجارة الخارجية بين بلدان المركز تتطور بسرعة لدرجة ان 80٪ من التجارة الخارجية تتم فيما بينها)) •

أما بالنسبة للدول النامية فنجد أنه في سنة (2) 1977 كانت نسبة تجارتها مع العالم المتقدم تشكل 67,4٪ بينما لم تمثل تجارتها فيما بينها سوى 5,6٪ من اجمالي التجارة العالمية • وينجم عن تركز صادرات البلدان النامية في مواد أولية محدودة وتركز معاملاتها مع دول رأسمالية محدودة • وتركز اتجاهات التصدير هي التي تحدد اتجاهات الاستيراد ، فاغلب الدول النامية تستورد من الدول الرأسمالية المتقدمة التي تشتري صادراتها •

وترتب على التخصص والتقسيم الدولي للعمل الذي فرض على البلدان النامية انتاج المواد الأولية وتصديرها للدول الرأسمالية المتقدمة والذي كان يتم في غالبيته عن طريق الاستثمارات الأجنبية في ميدان انتاج هذه المواد ، وكان المصدر الأساسي لتصريف هذه النتجات الخام هو السوق الرأسمالية العالمية مما جعل صادرات البلدان النامية خاضعة للتقلبات الاقتصادية التي ترافق الدول الرأسمالية المستوردة لهذه المنتجات الأولية وتحمل

---

(1) التطور اللامتكافئ • سمير أمين ص 146 (سابق الذكر) •

(2) مصطفى محمد حسن علي : نقد المذهب الصناعي لليونيد و واقامة نسق اقتصادي دولي جديد ص 140 – 141

أطروحة دكتوراه الدولة – جامعة الجزائر 1982 •

الدول النامية نتائج التقلبات في السوق الرأسمالية العالمية والذي ينعكس على حجم وسعر صادراتها من المواد الاولية ، فانكماش النشاط الاقتصادي يترتب عليه انكماش الطلب على المواد الاولية • وعليه فالتقلبات الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة تنعكس على حجم وسعر الصادرات الاولية للبلدان النامية كما يوضح ذلك الجدول (16) •

فاذا علمنا ان الصادرات تمثل (1) أكثر من 20 ٪ وقد تصل الى 40٪ من الناتج القومي للدول النامية وتمثل صادراتها الاولية أكثر من 60٪ اتضح لنا مدى حدّة وآثار هذه التقلبات على اقتصاديات الدول النامية ناهيك مما تؤدي اليه من نقص في العملات الاجنبية مما يؤثر على قدراتها في استيراد المعدات الرأسمالية وبالتالي عرقلة برامج وخطط التنمية فيها

---

(1) التخلف والتنمية : عمر محي الدين ص 103 (سابق الذكر)

جـــدول (16) : تذبذبات الاسعار الرسمية لبعض المواد الاولية 60 ـ 77 (٪)

المواد الاولية	متوسطات التفاوت منسوبة للميل العام					
	الاسعار الشهرية			الاسعار السنوية		
	65–60	71–66	77–72	65–60	71–66	77–72
سكر	48ر36	15ر24	54ر52	45ر01	8ر34	77ر72
قهوة	7ر94	8ر23	20ر02	7ر39	7ر06	17ر71
شاي	7ر56	7ر25	14ر24	1ر70	6ر50	12ر32
كاكاو	11ر89	16ر66	20ر68	10ر83	15ر54	18ر55
بذور زيتية وزيوت	7ر30	5ر67	30ر14	6ر23	4ر08	24ر96
موز	12ر93	9ر88	8ر73	2ر13	3ر12	7ر00
لحوم	6ر07	4ر09	11ر97	2ر16	2ر29	9ر53
قطن	1ر41	5ر42	18ر27	0ر89	4ر91	15ر27
حوت	22ر19	7ر13	13ر18	18ر32	4ر10	9ر46
أخشاب استوائية	1ر15	2ر36	13ر08	1ر22	1ر93	11ر22

(يتبع ...)

(تابع للجـــــدول رقم (16)

المواد الاولية	متوسطـــــات التفاوت منسوبـة للميل العـــام					
	الاسعـــار الشهريـــة			الاسعـــار السنويـــة		
	65–60	71–66	77–72	65–60	71–66	77–72
مطـــــاط	7ر37	11ر34	20ر13	6ر38	10ر51	18ر44
سيزال (فيبر)	19ر95	7ر03	43ر04	18ر02	6ر41	26ر56
فوسفـــــات	2ر03	3ر62	35ر73	1ر69	3ر43	35ر51
نحـــــاس	12ر26	16ر43	22ر19	13ر14	11ر99	19ر07
قصديـــــر	8ر43	4ر71	14ر01	7ر14	4ر08	11ر57
منغنـــــيز	—	9ر43	12ر19	4ر69	9ر35	10ر95
حديـــــد	—	5ر71	10ر14	—	5ر44	9ر74
الومنيـــــوم	2ر26	1ر60	8ر01	2ر33	1ر48	5ر29

المصدر: مصطفى محمد حسن علي " نقد المذهـــب الصناعي لليونيد و واقامة نسق اقتصادي دولـــي جديـــــد ص 149

(سابق الذكـــر)

وطبقا لارقام البنك الدولي 82 انخفضت أسعار المواد الاولية بمقدار 14٪ عام 81 بالنسبة لعام 80 وانزلقت بـ 8٪ أخرى خلال السداسي الاول من عام 82 وكان هذا الانخفاض انعكاسا في الاسعار للمجموعات المنتجة الثلاثة - الاغذية المنتجات الزراعية غير الاغذية - الفلزات .

وشهدت المواد الغذائية انخفاضا في الاسعار بين المجموعات الثلاث حيث انخفضت بنسبة 16٪ في المتوسط العام . وانخفضت (1) القوة الشرائية لصادرات المواد الاولية (عدا الوقود) خلال الفترة 70 - 80 كالتالي :

36٪ بالنسبة للدول المنخفضة الدخل .
27٪ " " المتوسطة الدخل .
14٪ " " الصناعية .

أما فيما يتعلق بالارقام القياسية للمواد الغذائية وهي الارز والذرة والقمح التي تستوردها الدول النامية ارتفعت أسعارها عام 80 بحوالي 41,1٪ و 20,3٪ و 9,2٪ ، على التوالي في حين ان السلع الزراعية التي تصدرها الدول النامية كالبن والحوت والفلفل والمطاط . انخفضت أسعارها بنسب 31,7٪ و 36٪ و 28٪ و 25,2٪ و 11٪ على التوالي.

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1982 ص 9 .
(سابق الذكر)

كان للثورة العلمية والتقنية وأزمة الطاقة بالغ الاثر على المواد الاولية ، ذلك أنها أدت الى احداث تغيرات في بنية الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة باتجاهها نحو الصناعات المتميزة بكثافة منخفضة في استخدام المواد الاولية مما ترتب عليه انخفاض الطلب على المواد الاولية في السوق العالمية وبالتالي الضغط على اسعارها .

ونجد من خلال الارقام التالية :(1) في عام 82 انخفضت أسعار كثير من المواد الاولية سنة 81 وقبل نهاية 1982 بنسبة 30٪ وكان نتيجة هذا أن خسرت البلدان النامية بين 80 ـ 82 ما يعادل 21 مليار دولار ، كما كان لدورات الكساد المواكبة للاقتصاديات الراسمالية المتقدمة وسياسة الاحتكارات الدولية التي تتحكم بمعظم تجارة المواد الاولية ، حيث في منتصف السبعينات كانت هذه الاحتكارات تسيطر على 70 ـ 75٪ من صادرات الدول النامية من الموز والرز والمطاط ، 75 ـ 80٪ من الصفيح ، 85 ـ 90٪ من الكاكاو والتبغ والحبوب ، 90 ـ 95٪ من الحديد الخام والبوكاسيت.

ومن حيث القوة الشرائية لصادرات المواد الاولية (عدا النفط) للدول الرأسمالية المتقدمة انخفضت بنسبة 25٪ فقط ، في حين نجدها انخفضت في الدول النامية ذات الدخل المتوسط للفرد الواحد بنسبة 50٪ وكان الانخفاض أشد بالنسبة للدول النامية الاقل تطورا حيث بلغ نسبة 75٪ خلال السبعينات بسبب تدني أسعار المواد الاولية .

---

(1) مجلة قضايا : العدد 9 السنة 1983 ، ص 136 ـ 140 .

وكان عبثها أكبر على البلدان النامية ، ذلك أن الجزء الأعظم من صادرات المواد الأولية يذهب للدول الرأسمالية المتقدمة وبالتالي يكون عرضة لتقلبات النشاط التجاري والاقتصادي فيها .

مثلا (1) تدني سعر السكر من مستوى 42 سنت للباوند الواحد عام 1980 الى ما يعادل 70٪ عام 81 والى حوالي 85٪ ليبلغ 6 سنت عام 1982 وهذا التدني في الاسعار أدى تحمل الدول النامية في عام 1981 خسائر تقدر بحوالي 8 الاف مليون دولار .

وسندرك خطورة الأمر اذا وضعنا بعين الاعتبار أهمية المواد الأولية . في اقتصاديات الدول النامية ، ذلك أن 60٪ أو أكثر من مداخيل الدول النامية تأتي من المواد الأولية .

ان تدهور قيمة صادرات الدول النامية نتيجة ارتباطها بالسوق العالمية الرأسمالية وارتفاع أسعار السلعة المصنعة التي تستوردها وذلك للاسباب التالية (2) :

(1) انخفاض أسعار المواد الاولية الخام وعدم مسايرتها للارتفاع الحاصل في أسعار السلع المصنعة التي تستوردها الدول النامية .

(2) الفجوة الهائلة بين السعر الذي تحصل عليه الدول المصدرة للمواد الأولية . والسعر الذي تباع به للمستهلك أي الدول الصناعية اذ يبلغ الاول 10٪ فقط بالنسبة للثاني والفرق الهائل بين السعرين يذهب في معظمه في شكل مصاريف تسويق – وتأمين ونقل وضرائب حكومية باهضة .

---

(1) أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية – ف . كاسترو ص70 – 71 (سابق الذكر)

(2) التضخم واثاره في العالم الثالث : ص 41 ، خيرات البيضاوي – معهد الانماء العربي – التقرير الاقتصادية (6) طرابلس – فرع لبنان – الطبعة الاولى – بيروت 1976 .

(3) تحكم المضاربين و الشركات المتعددة الجنسيات باسعار المواد الاولية ، وتركها تحت رحمة طمعهم في الربح السهل ، اذ يستغلون حاجة الدول النامية للسيولة النقدية فيفرضون عليها الاسعار التي تتلائم مع توقعاتهم الرابحة .

(4) يقدر ما تحصل عليه الدول النامية أقل من 25٪ من الاسعار النهائية للمستهلك ففي حالة الدول المنتجة للشاي تحصل هذه الدول في أسواق الدول المستهلكة له ما بين 20 - 40٪ حسب عوامل التسويق والضرائب المفروضة (1) .

وبسبب هذه التقلبات في حصيلة صادرات المواد الاولية للدول النامية تعاني آثارا تلعب دورها على جميع العناصر الاقتصادية ، ذلك ان انخفاض حصيلة الصادرات من المواد الاولية من شانه التأثير مباشرة على دخول منتجي هذه المواد الاولية وبالتالي بتأثر مستوى استهلاكهم واستثمارهم ، وهذا بدوره يكون له أثر على بقية القطاعات الاخرى ، وبالتالي بتأثر حجم العمالة مما ينجم عنه انخفاض الطلب على السلع المحلية ، وبالتالي أسعارها وهذا ما ينعكس في الاخير على مستوى الادخار والاستثمار

---

(1) **Nord - Sud. un programme de surive.**
Rappport de la commission independante sur les problemes de developpement international sous la présidence de WILLY. BRANDT
chap: IX . P: 252 Paris 1980

وجميع هذه المؤشرات الناجمة عن التقلبات في حصيلة المواد الأولية تنعكس سلبا على برامج التنمية .

وهذه التقلبات هي احدى العوامل الاساسية التي جعلت قطاع انتاج وتصدير المواد الأولية عاجزا عن دفع عملية التنمية الاقتصادية بالدول النامية .

المطلب الأول : الصادرات الأولية للدول النامية وتحكم الشركات متعددة الجنسيات

للشركات متعددة الجنسيات قدرة فائقة في التحكم في القرارات فيما يرتبط بتحديد الأسعار فهذه الشركات عندما تحدد سعرا معينا للمنتوج وتبيعه بهذا السعر وبأي حجم يمكن أن يستوعبه السوق وهذا ما يسمى بالسعر الاحتكاري الذي يقرره البائع من أجل الحصول على أعلى قدر من الارباح الاحتكارية وعلى نطاق نشاطاتها الواسعة تغطي الانخفاض المحتمل في ربح سلعة ما بزيادة الربح في سلع أخرى .

ومن خلال الجدول (17) الذي سيرد فيما بعد نجد أن الشركات المتعددة الجنسيات سيطرت على مستوى 18 سلعة أساسية تشكل أغلبية صادرات البلدان النامية عدا الجلود تتراوح النسبة بين 50 ـ 60٪ وتصل الى نسبة 85 ـ 90٪ في 11 مادة من هذه المواد .

فالدول النامية والاشتراكية التي تنتج أكثر من 80٪

من القطن العالمي تلعب دور ثانوي في تقلبات اسعار القطن العالمية وتجد نفسها مجبرة على قبولها وتخسر الدول النامية بين 50-100 ألف دولار بسبب تحكم الشركات المتعددة الجنسيات في الأسعار . ان الدول النامية يجب عليها أن تسعى جاهدة لالغاء سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على التسويق والتجارة .

../...

جـدول (17) : صادرات البلدان النامية المسوقة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات عام 1976

المنتوجات الغذائية	الصادرات الاجمالية (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية لتسويق الشركات المتعددة الجنسيات
الكاكاو	1737	85
الموز	793	70 — 75
التبغ	1079	75 — 90
الشاي	728	85
البن	7831	85 — 90
السكر	4881	60
الأرز	1102	70
القمح	449	85 — 90
المواد الخام الزراعية :		
الجلود	297	25
الكاوتشوك الطبيعي	2202	70 — 75
القطن	2692	85 — 90
الحوت	172	85 — 90
منتوجات الغابات	4169	90
الخامات المعدنية والمعادن :		
البترول الخام	29149	75
النحاس	1031	85 — 90
فلز الحديد	1256	90 — 95
البوكسيت	518	90 — 95
القصدير	604	76 — 80
الفوسفات	850	50 — 60

ملاحظة : ان المعلومات عن النحاس والبترول وفلز الحديد والقصدير والجلود هي معلومات خاصة بعام 1973

المرجع (1) : أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية — انعكاساتها على البلدان المتخلفة ... ص 75 — (فيديل كاسترو — (سابق الذكر).

المطلب الثاني : ظروف وطبيعة عرض وانتاج المواد الاولية :

بفضل الظروف التاريخية التي عاشتها الدول النامية وما فرض عليها من تخصص في انتاج المواد الاولية وما تعانيه من تقلبات في السوق الرأسمالية الدولية المستوعبة للمواد الاولية للدول النامية واذا كان عامل الوفرة النسبية لعوامل الانتاج الضرورية لانتاج المواد الاولية المعدة للتصدير ، لعب دوره فيما سبق من خلال الندرة التي دفعت رؤوس الاموال الاجنبية نحو الدول النامية بما تركه من آثار سلبية على هذه الاقتصاديات بدافع الربح دون مراعاة لمصالح هذه الدول ، لكن مع مرور الوقت وتناقص الموارد المذكورة تغير نمط التجارة الخارجية من خلال التقدم التقني وتطور أساليب الانتاج ، وهذا التطور ظل محصورا في القطاعات الانتاجية الحديثة دون أن يمتد الى بقية القطاعات .

ويتميز سوق المواد الاولية بالتقلبات السعرية وفي الكميات المصدرة مما يترك آثارا بالغة الخطورة على الدول النامية خاصة وان حصيلة الصادرات من المواد الاولية تشكل نسبة هامة من الدخل القومي بالنسبة لهذه الدول وهذه التقلبات تؤدي الى اضطرابات واختلالات في برامج وخطط التنمية بهذه الدول . على المدى القصير والمدى البعيد .

(أ) المدى القصير : نجد أن هذه التقلبات في كميات وأسعار المواد الاولية منها ما يرجع الى جانب الطلب ومنها ما يرجع الى جانب العرض .

(1) الطلب على صادرات المواد الأولية :

ان حجم صادرات المواد الأولية يتوقف على مستوى الطلب على هذه المواد من طرف الدول الرأسمالية المتقدمة وهذا الاخير مرتبط بمستوى التقلبات في النشاط الاقتصادي والدخل القومي بالدول الرأسمالية المتقدمة حيث أن أي انكماش يصيب مستوى النشاط الاقتصادي بهذه الدول ينعكس على حجم الطلب بالنسبة للمواد الأولية ، ورغم كون معدلات نمو الدخل القومي بالدول الرأسمالية المتقدمة أكثر منها في الدول النامية الا أن مرونة الطلب على الواردات اتجاه تغيرات الدخل القومي في الدول الرأسمالية المتقدمة أقل بكثير عنها في الدول النامية المعتمدة أساسا على تصدير المواد الاولية ذلك أنه كلما زاد الدخل في هذه الاخيرة كلما زادت حاجتها الى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة للاستثمار زيادة عن طلبها على السلع الاستهلاكية ·

وهذا ما يفسر لنا معاناة الدول النامية أكثر من غيرها بالنسبة للازمات الاقتصادية التي تصيب الدول الرأسمالية المتقدمة واذا كان المنطق بالنسبة للدول الرأسمالية هو تقلص الطلب على المواد الأولية في حالة الكساد وزيادة الطلب في حالة الرخاء ، فان الأمر يختلف بالنسبة للدول النامية ، نجد انها حتى في حالة الكساد مضطرة الى الاستمرار في طلب السلع الصناعية وبنفس المستوى نتيجة لقلة مرونة طلبها على هذه السلع·

(2) عرض المواد الأولية : ان ما يتميز به عرض المواد الأولية في الدول النامية هو قلة المرونة بالنسبة للعرض بالاضافة الى عوامل الآفات والتقلبات الطبيعية • وتميل انتاج المواد الأولية الى الجمود وضعف الاستجابة للتغيرات في الطلب والأسعار وهو الامر الذي يعكس على اقتصاديات الدول النامية عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في حصيلة الصادرات • مما يترك معه آثار خطيرة على هذه الدول ، ذلك ان انخفاض حصيلة الصادرات من المواد الاولية يترتب عليه انخفاض دخول منتجي المواد الأولية وبالتالي انخفاض مستوى انفاقهم مما ينعكس على بقية القطاعات واذا كانت أغلب عناصر الاستثمار في الدول النامية يتم استيرادها فان مثل هذه التقلبات تعكس على طاقة الاستيراد وبالتالي الاستثمار ، وهذه الاضطرابات تضع صعوبات أمام التخطيط في هذه الدول وأحيانا ايقاف بعض المشروعات أو عدم اتمامها •

(ب) في المدى الطويل : يميل الطلب على المواد الأولية الى التراخي بالقياس بمعدلات نمو الدخل بالدول الرأسمالية المتقدمة ، حيث تتضاءل نسبة ما ينفق منه على استيراد المواد الأولية ويرجع هذا الى التغير في بنية الطلب في الدول الرأسمالية المتقدمة واتجاه السياسة الاقتصادية في هذه الدول الى تقييد فرص تسويق المنتجات الأولية المستوردة بأسواقها • وترجع التغيرات في اقتصاديات الدول النامية الى التغير في هيكل الصناعة ، حيث تحتل الصناعات التي يقل فيها المستخدم من المواد الأولية كالصناعات

الالكترونية والهندسية خلافا لما كان عليه الأمر في في الماضي • ومن جهة أخرى فان زيادة أهمية قطاع الخدمات وما يتميز به من انخفاض في استخدام المواد الأولية •

ونجم عن التطور التقني والتكنولوجي في الدول الرأسمالية المتقدمة انتاج سلع بديلة للمواد الأولية الطبيعية كالمطاط الصناعي والحرير الصناعي •

كما ان لاتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة نحو الصناعات الثقيلة واتباعها سياسة الاكتفاء الذاتي بانتاج العديد من المواد الأولية والغذائية والصناعية التي كانت تستوردها كل هذه عوامل تلعب دورها في تراخي الطلب على المواد الأولية في الامد الطويل تاركة أعباء ثقيلة على اقتصاديات الدول النامية

المطلب الثالث : اتجاهات معدل التبادل الدولي للدول النامية المصدرة للمواد الأولية

ان معدلات التبادل الدولية للدول النامية تتميز بتدهور ناتج عن عدم التكافوء في التبادل بينها وبين الدول الرأسمالية المتقدمة مما يترتب عليه انخفاض في حصيلة الصادرات للدول النامية ذلك ان الطلب على صادراتها الأولية لا يؤهلها للتأثير على حجم هذه الصادرات لرفع الكميات المصدرة في حالة انخفاض الاسعار بسبب ارتباطها وتبعيتها للسوق الرأسمالية العالمية وعدم قدرتها في التحكم

بالاسعار وهذا التدهور في معدلات التبادل الدولي للدول النامية راجع الى الاختلال الهيكلي في تقسيم العمل الدولي والذي يعمل بدوره على تعميق هذا الاختلال. كما ان الدول الرأسمالية المتقدمة لم تعد تعتمد في تنمية صادراتها على القوة الشرائية لمنتجي المواد الاولية بسبب زيادة حجم السلع الصناعية المتبادلة بين الدول الرأسمالية المتقدمة نفسها • وقد رأينا فيما سبق ارتباط صادرات المواد الاولية للدول النامية بالاوضاع الاقتصادية السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة كما ان للشركات متعددة الجنسيات مخزون من المواد الاولية تستخدمه وقت الكساد مما يمكنها من تخفيض مشترياتها من المواد الاولية بنسبة اكبر من نسبة تخفيض الانتاج في مصانعها مما يصاحبه انهيار في أسعار المواد الاولية للبلدان النامية • واذا أخذنا بعين الاعتبار ان صادرات (1) البلدان النامية تحتل فيها (عدا البترول) المواد الاولية نسبة 80٪ وتتمركز في 12 سلعة أولية اتضح لنا سهولة التحكم في أسعارها من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة• اضافة الى تعرضها للمنافسة من قبل مواد تحليقية للضغط على أسعارها كما في حالة المطاط والالياف الطبيعية كالقطن والصوف • ان المواد التحليقية وان كانت تستخرج من مواد أولية أخرى اهمها البترول فان تركز القوة الاقتصادية والتكنولوجيا بيد الدول الرأسمالية المتقدمة

---

(1) نحو نظام اقتصادي عالمي جديد : اسماعيل صبري عبدالله ص 10 الهيئة المصرية العامة للكتاب _ الطبعة الاولى 1977 •

بجعل أطرافا عديدة تستفيد من المواد الأولية على حساب الدول المنتجة لها ، ونكشف ذلك من خلال الفرق الذي تباع به المواد الأولية للمستهلك النهائي والسعر الذي يحصل عليه المنتج . فالنسبة لـ 12 سلعة المشار اليها سلفا أثبتت الدراسة (1) ان المستهلك النهائي يدفع ثمنا لها يقدر بحوالي 200 بليون دولار في حين لا تحصل الدول المصدرة لها (بعد رفع أسعار البترول) الا على 30 بليون دولار فقط والفرق يذهب الى الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في الاستخراج والتصدير والنقل والتأمين والتسويق والاعلان والاستثمارات الفنية والادارية وفي صورة ضرائب كما ان المواد الأولية التي تنتجها الدول الرأسمالية (بعكس الدول النامية) تتميز بالاستقرار في سعرها . فعند مقارنة (2) أسعار القطن المصري والقطن الأمريكي للسنوات 56 ــ 65 ــ 72 حيث كان سعر الرطل من القطن الامريكي على التوالي 9ر26 ، 8ر23 ، 4ر34 بينما ولنفس الفترة كان سعر القطن المصري على التوالي 9ر63 ، 3ر44 ، 9ر65 مما يوضح لنا الاستقرار النسبي لاسعار القطن الامريكي حيث لم يتجاوز الانخفاض نسبة 11% بينما كان الانخفاض في القطن المصري 20% مع ان القطن المصري أجود من القطن الامريكي .

ان تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يعكس لنا بعدا آخر يتمثل في العلاقة النسبية بين

---

(1) محبوب الحق : خيارات أمام العالم الثالث : ترجمة احمد فؤاد بلبع ص 185 عام 1977 .

(2) الشركات متعددة الجنسيات : سميركم ــ معهد الانماء العربي ص 71 ــ فرع لبنان طبعة جديدة 1981 .

أسعار الصادرات والواردات لهذه الدول ، فالتدهور في نسب التبادل يوضح لنا تدهور القوة الشرائية لهذه الدول الناجمة عن التبادل لا متكافئ وسيتجلى لنا ذلك من خلال الأمثلة التالية (1) :

- في عام 1960 بيع طن من البن كان بالامكان شراء 37,3 طن من الأسمدة الكيماوية لكنه في 1980 بيع طن من البن أصبح بالامكان الحصول على 15,8 طن من الأسمدة الكيماوية فقط .

- في عام 1959 بيع 24 طن من السكر كان من الممكن الحصول على تراكتور ذي قوة 60 حصانا الا انه ففي نهاية 1982 أصبح من الضروري امتلاك 115 طن من السكر من أجل شراء نفس التركتور .

- في عام 1959 بيع 6 أطنان من الياف الجوت كان من الممكن شراء شاحنة حمولتها 7 - 8 أطنان لكنه في نهاية عام 1980 أصبح من الضروري بيع 26 طن من الياف الجوت لشراء نفس الشاحنة المذكورة .

- في عام 1959 بيع طن من أسلاك النحاس كان من الممكن شراء 39 أنبوب من أشعة X للاستخدام الطبي لكنه في نهاية عام 1982 وبنفس هذا الطن أصبح بالامكان شراء ثلاثة أنابيب من أشعة X فقط .

وهكذا نجد الدول النامية وبفعل تبعيتها وارتباطها

---

(1) أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية : ف . كاسترو ص 72
(سابق الذكر)

بالسوق الرأسمالية العالمية وما فرض عليها من تخصص في اطار النظام الاقتصادي الرأسمالي وفي ظل التقسيم الدولي للعمل كانت نتيجته أن كان معدل التبادل الدولي لغير صالحها وهذا ما ندركه من خلال الجدول (18) •

جدول (18) : معدلات تبادل البلدان النامية

(73 ـ 82 (1978 = 100)

البلدان النامية	التغيرات في معدل التبادل (نسب مئوية)أ		التغيرات في القوة الشرائية للصادرات (نسب مئوية)ب	
	73 ـ 76	79 ـ 82	73 ـ 76	79 ـ 82
منخفضة الدخل				
آسيا	12ر1	3ر2 –	58ر5	15ر7
افريقيا	15ر3 –	13ر8 –	18ر7 –	3ر5 –
متوسطة الدخل				
المستوردة للنفط	9ر5 –	10ر7 –	4ر5	2ر5
المصدرة للنفط	59ر9	31ر8	71ر0	11ر5

أ ـ نسبة الرقم القياسي لقيمة وحدة الصادرات على الرقم القياسي لقيمة وحدة الواردات •

ب ـ ناتج معدل التبادل والرقم القياسي لكمية الصادرات •

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم (البنك الدولي) 1983 ص 25 •

ولقد ترتب عن التدهور في معدلات التبادل الدولي للدول النامية أن تحملت خسائر فادحة • ففي حالة البلدان المستوردة أساسا للبترول تجاوز(1) التدهور المتراكم في معدلات التبادل الدولي للبلدان النامية بين عامي 77 ـ 81 نسبة 15 ٪ أي ما يعادل 45 أو 50 الف مليون دولار أمريكي • ولهذا الوضع أثره على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للبلدان النامية وما يعانيه من عجز ناتج عوامل اهمها تدهور شروط التبادل التجاري •

يقدر عجز الحساب الجاري للدول غير المصدرة للنفط خلال (2) 78 ـ 81 بـ: 63 مليار دولار ويعود هذا العجز الى العوامل التالية :

18 مليار دولار (6ر28٪) عجز في الميزان التجاري للنفط

21 مليار دولار (3ر33٪) شروط التبادل التجاري •

24 مليار دولار (1ر38٪) صافي مدفوعات الفوائد •

أي ان شروط التبادل التجاري تحتل مكانة عالية في احداث العجز في ميزان مدفوعات الدول النامية •

فتدهور معدلات التبادل الدولي نتيجة اندماج وتبعية الدول النامية للسوق الرأسمالية العالمية تلعب دورا أساسيا في احداث العجز في ميزان المدفوعات •

---

(1) أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ف • كاسترو ص 15 •
(سابق الذكر)

(2) مجلة التمويل والتنمية ـ ديسمبر 1983 ـ العدد 4 . ص 33
تصدر كل ثلاثة اشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير

حيث نرى من خلال الجدول أدناه ارتفاع العجز في ميزان مدفوعات الدول النامية غير البترولية من 30ر2 مليار دولار سنة 78 الى 77ر5 مليار دولار عام 1981 وما تقارب ثلثي هذه الزيادة يرجع الى تدهور معدلات التبادل الدولي للدول النامية .

جدول (19) : ميزان المدفوعات والحساب الجاري للدول النامية
(بالالاف الملايين من الدولارات)

	78	79	80	81
الدول النامية	– 34ر0	10ر6	35ر9	– 11ر5
الدول النفطية التي تتمتع بفائض رأسمال	19ر0	65ر0	103ر7	81ر5
" " التي تعاني من عجز في رأس المال	– 22ر8	7ر1	0ر9	– 15ر5
الدول غير النفطية	– 30ر2	– 48ر2	– 68ر7	– 77ر5

المصدر :
محمد عبدالسلام عويضة
ندوة الأزمة الاقتصادية العالمية ص56 .
جامعة قاريونس – طرابلس 1984 (سابق الذكر)

ويمكن حصر العوامل المؤثرة على اتجاه معدل التبادل الدولي للمنتجات الأولية للدول النامية .

أ) من جانب الطلب : يتميز طلب الدول النامية على الواردات بارتفاع المرونة وهذا راجع الى كون ان الدول النامية في أوقات زيادة الطلب على صادراتها يرتفع لديها الميل الحدي للاستيراد ، مما يجعل ميزان المدفوعات في غير صالحها . بخلاف الدول الرأسمالية المتقدمة التي يتميز طلبها على الواردات بانخفاض المرونة.

ب) من ناحية العرض : ان الدول النامية لا تستطيع أن توجه الموارد لديها في استخدامات أخرى عندما يقل الطلب بعكس الدول الرأسمالية المتقدمة التي تستطيع أن تحول عناصر الانتاج نحو استخدامات بديلة .

والدول النامية وبسبب قلة رؤوس الأموال لديها والايدي العاملة الماهرة تجعلها لا تستطيع أن تكيف نفسها لمواجهة انخفاض أسعار المواد الأولية.

ج) على مستوى السوق : ان الدول الرأسمالية المتقدمة ونتيجة تحكمها في أسعار السلع الصناعية بسبب الاحتكارات وكذا عناصر الانتاج الداخلة في تكوينها مما يجعلها تضمن الاستقرار النسبي لهذه الأسعار . ، بخلاف الأمر بالنسبة للدول النامية التي تصبح لعبة في يد الاحتكارات الرأسمالية العالمية .

وخسارة الدول النامية من التبادل التجاري ترجع الى :

(1) الأسباب العائدة لدائرة الانتاج :

حيث ان انتاجية العمل في الدول النامية هي أقل بكثير من مثيلتها في الدول الرأسمالية المتقدمة مما ينجم عنه أن تصبح قيمة السلع التي تصدرها الى السوق الرأسمالية العالمية هي أقل من قيمتها المحلية اضافة الى كون الدول الرأسمالية نفسها لديها مواد أولية تنتجها في ظل ظروف انتاجية عالية ويترتب على هذا هبوط القيمة العالمية لمنتوجات الدول النامية وزيادة المعروض منها بما يتجاوز الطلب فتهبط قيمة المواد الأولية من جديد ، وهذا راجع الى الحقبة الاستعمارية التي كبحت كل تطور للقوى الانتاجية في الدول النامية .

(2) الأسباب العائدة لدائرة التداول :

فالدول الرأسمالية المتقدمة وبواسطة الاحتكارات الرأسمالية بامكانها التحكم في أسعار أي منتوج كان تشتري وبأسعار متدنية منتوج أحد فروعها التي تعمل في استخراج المواد الأولية في البلدان النامية وفي هذه الحالة يتحمل الفرع خسائر لكن الشركة الام تحصل على خدمات رخيصة تجري عليها بعض العمليات ثمّ تسوقها من جديد في شكل سلع صناعية رافعة السعر الى حدوده القصوى وبذلك تتحمل الدول النامية خسارة ذلك المنتوج الذي تستورده الشركة الامْ والذي يشكل جزءا هاما من صادرات الدول النامية وبالتالي تقل حصيلة العملة الأجنبية لديها

وهذا ما يوضح لنا الخسائر التي تتحملها الدول النامية والارباح التي تكسبها الدول الرأسمالية المتقدمة عن طريق احتكاراتها دون أي مقابل تدفعه •

ونتيجة للهيمنة والتبعية التي تعيشها الدول النامية اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة • نجد ان مبيعات الدول النامية الى الدول المتقدمة تختلف من حيث الأسعار بالنسبة لمبيعات الدول النامية للدول النامية ، حيث نجدها في الأولى منخفضة عنها في الثانية وهذا لنفس السلعة على العكس من ذلك بالنسبة لمبيعات الدول المتقدمة للدول النامية التي تكون مرتفعة عنها بالنسبة لمبيعاتها للدول المتقدمة الأخرى وهذا لنفس السلعة • وهذا ما يعكس لنا التكتل والانحياز بين الدول المتقدمة فيما بينها في حين نجد أن هذه الميزة مفقودة بالنسبة للدول النامية•

وكما يتضح لنا من خلال الجدول (19) الاتي:
حيث نأخذ سنة 70 الاساس بلغ السعر القياسي للسلع التي باعتها الدول المتقدمة الى الدول المتقدمة الاخرى 86•
بينما كانت مبيعاتها للدول النامية بسعر اكبر بلغ 91
كما نجد أن سعر الوحدة الواحدة من الصادرات المتجه من الدول المتقدمة الى الدول المتقدمة الاخرى عام 60 كان بمعدل 94 في حين كان سعر الواحدة المتجه نحو الدول النامية فيما بينها 98 •

وفي سنة 74 بقي المعدل على حاله تقريبا 109 مقابل 110 هذا بالنسبة للدول المتقدمة فيما بينها•

في حين نجد أن مبيعات الدول النامية فيما بينها كانت مرتفعة وفي مجال المواد الأولية كانت 175 مقابل 190 – الوقود 535 مقابل 565 المكائن والمعدات والمواد المصنعة 179 مقابل 181 •

وهذا راجع الى الهيمنة الرأسمالية واستغلالها لدول العالم الثالث ، أما فيما يتعلق بالمكائن – فالاختلاف يرجع الى كون المكائن التي تصدرها الدول المتقدمة الى الدول النامية هي بسيطة غير معقدة رخيصة الثمن بالنسبة لسعر المكائن المعقدة المصدرة للدول المتقدمة (1) •

---

(1) التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي : ص 128 •
عادل عبدالهادي : معهد الانماء العربي •– الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية •
طرابلس – فرع لبنان – بيروت
الطبعة الأولى • 1978 •

جـــدول (19) : سعـــر الوحـــدة للصـــادرات 1970 = 100

	من المتقدمة للمتقدمة		من المتقدمة للنامية		من النامية للنامية		مـن النامية للنامية	
	60	74	60	74	60	74	60	74
ـجمـــوع:	86	170	91	192	94	310	98	309
ـواد الغذائية	82	176	94	232	88	180	85	180
ـواد الاولية	87	185	101	222	109	175	109	190
ـــــود	96	318	97	280	103	535	106	565
ـكيماوية	112	198	113	216	—	—	—	—
ـــــن	97	152	84	161	71	179	95	181
ـمصنعـة	89	163	89	180	—	—	—	—

المصـــدر: التضخم العالمـي والتخلف الاقتصادي ص 127
عادل عبدالهادي ـ (سابق الذكـــر)

اذا كانت الدول النامية أدركت ما آلت اليه وضعية التجارة الخارجية في ظل التخصص في انتاج وتصدير المواد الأولية وما تسبب فيه من نهب وتشويه لاقتصادياتها فانها اندفعت نحو التصنيع محاولة منها الخروج من الاطار التقليدي لتقسيم العمل الدولي اعتقادا منها ان التصنيع وحده الكفيل بالحد من الاستيراد وزيادة التصدير مما يلعب دوره في تحسين حالة ميزان المدفوعات ،فان هذا يقودنا الى طرح الأسئلة التالية :

(1) ما هي مكانة الدول النامية داخل مؤسسات التمويل الدولية وهل يمكن الاعتماد عليها في تمويل هذه الصناعات – ما هي آثار السياسات التي رسمتها هذه المؤسسات على برامج التصنيع في هذه الدول – كيف يمكن وضع استراتيجية للتصنيع وفق الهيمنة الرأسمالية من هذه المؤسسات ؟ وهل يمكن أن يكون التصنيع عملية مستقلة أم أنه عملية تخدم مصالح الدول المسيطرة على هذه المؤسسات بما يضمن استمرارية التبعية .

(2) لماذا احلال الواردات – ولماذا التصنيع للتصدير – وهل أدى الى النتائج المرجوة ؟! أم انه أدى الى خلق استهلاك ترفي وتعميق التبعية التكنولوجية .

(3) هل جميع الدول النامية تقوم بتصدير سلع صناعية ، ما هو تركيبها التكنولوجي ،ولما السوق الرأسمالية هي المستوعب الرئيسي لها – هل استطاعت هذه الصادرات الصناعية أن تحد من التبعية والاندماج اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة ؟! .

(4) هل استراتيجية التصنيع جاءت بمبادرة محلية من قبل الدول النامية من أجل تحسين وضعها في التجارة الخارجية أم انها جاءت بمبادرة من رأس المال الاجنبي والشركات متعددة الجنسيات.

(5) هل تعبر هذه الصناعات عن الاحتياجات الحقيقية للدول النامية ؟! أم انها بعيدة عنها تخدم مصالح الاقلية الموالية للنظام الرأسمالي - ما هو دور المساعدات في قيمة هذه الصناعات هل هي مساعدات صناعية للدول النامية أم انها وسيلة تخدم اقتصاديات الدول المانحة لها ؟! وهل استطاعت هذه الصناعات أن تخلق التشابك مع بقية القطاعات الاخرى أم انها بقيت منعزلة عن الدول المتواجدة بها ومكملة للصناعات في الدول الرأسمالية المتقدمة؟! ما هو أثر الحماية الجمركية على صادرات هذه السلع الصناعية ؟!

تلك هي أهم التساؤلات التي نحاول الاجابة عليها من خلال الفصلين التاليين :

../...

الفصل الثاني : التصنيع في اطار التبعية والاندماج اتجاه السوق الرأسمالية العالمية ومؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي ـ البنك الدولي للانشاء والتعمير)

تمهيد : ان مؤسسات التمويل الدولية ما هي الا وسائل رأسمالية هدفها اعادة انتاج نمط التبعية والاستغلال للدول النامية ، وذلك من خلال رسم السياسات الاقتصادية التي من شأنها ارساء قواعد النظام الرأسمالي والدفاع عن حرية التجارة الخارجية وتشجيع القطاع الخاص وتدفق رؤس الأموال الأجنبية والسلع للدول النامية وجعل موارد هذه المؤسسات رهينة بالتزام الدول النامية بالسياسات التي تحددها هذه المؤسسات والا حرمت من مواردها . هذه السياسات هي في أغلبها تتعارض والتنمية الحقيقية المستقلة لهذه الدول وهي متحيزة ضد أي تصنيع بهذه الدول الا تلك الصناعات ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للدول الرأسمالية المتقدمة.

. . . .

المبحث الأول : استمرارية التبعية والاندماج من خلال مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي ـ البنك الدولي للانشاء والتعمير)

-.-.-.-.-.-.-.-.-.-.-.-.-.-.-.-.-.-

ان الدول النامية ونتيجة لما عانته من استعمار سياسي واقتصادي وما تركه فيها من بنيان اقتصادي مشوه وما فرض عليها من تخصص في انتاج المواد الأولية ونتيجة لما تعانيه من تقلبات في أسعار صادراتها في السوق

الرأسمالية العالمية وحتى بعد استقلالها السياسي بقيت آثار هذه العوامل تجتر الدول النامية سلبياتها نتيجة لما تراكم عليها من ديون • وما تعانيه من عجز هيكلي ومزمن في ميزان مدفوعاتها •

واذا كان انشاء صندوق النقد الدولي يهدف اساسا الى معالجة الاوضاع النقدية العالمية للدول الاعضاء فيه فالسؤال الجدير بالطرح في هذه الحالة
(أ) هل الصندوق يهدف الى الاستقرار النقدي أم أن هدفه الاساسي هو خلق الظروف التي تهيأ استمرار التبعية والاندماج في النظام الرأسمالي ؟
(ب) ما هي آثار الشروط المطروحة من قبل الصندوق على اقتصاديات الدول النامية وهل تؤدي الى اصلاح الخلل في ميزان المدفوعات أم ان هذا الاخير ضروري لاستمرار انتاج التبعية والاندماج •

(ج) الى أي مدى تتكامل أهداف الصندوق والبنك ؟! في ضمان خلق الظروف الملائمة لتوفير مراكز رأسمالية في الدول النامية • وما مدى تعارض تدخلات البنك في الدول النامية مع أهداف التنمية الصناعية في هذه الدول ؟

المطلب الاول : تبعية البلدان النامية داخل الصندوق

كل دولة تريد الانخراط في عضوية الصندوق مطالبة بالمساهمة بحصة معينة في رأس مال الصندوق وملتزمة بالخضوع

لأوامره وتنفيذ سياسته.

واذا كانت حصة الدولة في الصندوق هي التي تحدد قوتها التصويتية اتجاه قرارات الصندوق وهي التي تحدد أيضا حجم القروض التي تمكنها الحصول عليها من الصندوق فان هذه الحقائق ومن خلال الجدول (20) التالي ، حيث يتضح لنا أن الدول الصناعية الغربية تشكل نسبة مساهمتها في الصندوق 7ر61٪ من اجمالي الحصص والولايات المتحدة الامريكية 1ر20٪ من اجمالي الحصص وبلدان المجموعة الاوروبية 5ر26٪ من اجمالي الحصص والبلدان النامية في مجموعها تشكل 3ر38٪ من اجمالي الحصص وهذه الاخيرة مقسمة الى بلدان نامية غير مصدرة للنفط 4ر27٪ وبلدان نامية مصدرة للنفط وتشكل مساهمتها 9ر10٪ .

جـــدول (20) : حصـــص مجموعـة البلـــدان فـــي الصنـــدوق حـــتى كانـــون الثانـــي –ينايـــر 1982

مجموعـة البلـــدان	حجم الحصة لملايين وحدات حقوق السحب الخاصـــة	نسبـة الحصـص الـــى مجموع الحصص %
اجمالي حصص جميع البلدان الاعضـــــاء	60674ر0	100ر00
البلدان الصناعية الغربية	37410ر0	61ر7
الولايات المتحدة الامريكيـة	12607ر5	20ر8
بلدان المجموعة الاوروبيـة	16138ر5	26ر5
مجموعة البلدان الناميـــة	23264ر0	38ر3
مجموعة البلدان النامية المصدرة للنفـــط	6662ر1	10ر9
مجموعة البلدان النامية غـير المصدرة للنفـــــط	16601ر9	27ر4
مجموعة البلدان العربيـــة	4889ر7	8ر1

المصـــدر: صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية ص20
معهد الانماء العربي – عزالدين صالحانـــي
الطبعـــة الاولى – بيروت – 1983 •

وباعتبار أن القوة التصويتية تتم فرادى بالنسبة للدول الأعضاء في الصندوق ،تكون الدول الرأسمالية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة القرار النهائي في أي خطوة يقوم بها الصندوق وبالتالي يكون الهدف الضمني للصندوق هو خدمة مصالح هذه الدول وايجاد السياسة الاقتصادية والنقدية التي تضمن الاستقرار والنمو ومن جهة ثانية العمل من خلال توصيات الصندوق على اعادة انتاج التبعية والاندماج للدول النامية اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال صندوق النقد الدولي الذي يجسد طبيعة عمل القوانين ذات الطابع الاقتصادي الرأسمالي دون مراعاة لمتطلبات هذه الدول من أجل التنمية الصناعية ونتيجة لضعف موقعها من الصندوق ونتيجة حاجتها الماسة لجلب الموارد من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات تجد نفسها تحت رحمة الدول الرأسمالية المسيطرة على الصندوق وحددت أهداف الصندوق النقدي الدولي في أهم العناصر التالية (1) :

(1) تشجيع التعاون النقدي عن طريق ايجاد مؤسسة دائمة تهيء الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في حل مشاكل العالم النقدية •

---

(1) عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ص337
الجزء الاول : دار الوحدة للطباعة والنشر •
بيروت — لبنان — الطبعة الاولى 1981 •

(2) تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الخارجية والمساهمة بذلك في تحقيق مستويات عالية من التشغيل والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الانتاجية لجميع الدول الأعضاء .

(3) العمل على تحقيق ثبات سعر الصرف والمحافظة على نظم الصرف السليمة المتفق عليها بين الأعضاء وتجنب المنافسة في تخفيض أسعار الصرف.

(4) المعونة في وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية والتخلص من القيود الصرفية التي تعترض نمو التجارة الخارجية .

(5) بث الثقة في نفوس الأعضاء بجعل موارد الصندوق في متناولهم لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

(6) العمل طبقا لما تقدم على تقصير أمد الاختلال في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء والتقليل من حدته .

بتمعن الأهداف السابقة لصندوق النقد الدولي نجد أنه يسعى الى محاربة كل القيود الموضوعة أمام حرية التبادل ودخول وخروج رؤوس الأموال وبطبيعة الحال فان الصندوق وان كان يحاول فرض هذه الشروط على الدول النامية ، لكي تفتح الأبواب أمام المنتجات الصناعية للدول الرأسمالية المتقدمة وكذلك حرية التحويل بالنسبة للاستثمارات

المتواجدة بالدول النامية واغفاله عن التزام الدول الرأسمالية المتقدمة بهذه الشروط نتيجة سيطرتها على القرارات فيه فان ذلك يعني أن تشترك الدول المجال مفتوح لانسياب الأرباح من الدول النامية نحو الدول الرأسمالية المتقدمة دونما قيد أوشرط وفتح المجال أمام الواردات يعني ضمنيا استمرارية علاقة اللاتكافوء في التبادل وزيادة الخسائر التي تتحملها الدول النامية وبالتالي استمرار زيادة الحاجة لديها للاقتراض سواء من أجل العجز في ميزان المدفوعات أو من أجل برامج التنمية • وهذه تعطي لصندوق النقد الدولي وسيلة أساسية للضغط والسيطرة على الدول النامية وباعتبار الصندوق النقدي الدولي ضامنة رأسمالية تتجسد فيها كل القوانين الاقتصادية الرأسمالية ، فانه يدعو الى الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية محاولا اعادة نسج ما دعت اليه أفكار آدم سميث وريكاردو لكن هذه الحرية التجارية أحادية أي من جانب الدول النامية فقط ، أما بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة فيمكنها أن تحدّد ما تستورده من الدول النامية حتى ولو شكل ذلك خروجا عن مبادىء الصندوق •

ويرى صندوق النقد الدولي ان الدول النامية عندما تتدخل لتحديد سعر الصرف الخاص بعملتها • فانها غالبا ما تتخذ سعر صرف أعلى من السعر الحقيقي الذي لولا تدخل الدولة لتحدد عن طريق التوازن التلقائي ، فعندما تحدّد الدولة سعر الصرف أعلى من مستواه الحقيقي فان ذلك (حسب زعم الصندوق) يؤدي

التي تعادل بين أسعار الموارد الانتاجية في السوقين المحلي والعالمي رغم اختلاف الانتاجية في السوقين وهذا يشكل عائقا أمام السوق ليلعب دوره في تقسيم العمل ويحد من انسياب رؤوس الأموال الاجنبية بين الدول • فالسوق هي الكفيلة بتحديد أسعار السلع والخدمات المتبادلة، مما يجعل الأسعار هي المعبر عن الندرة النسبية للموارد والكلفة الحقيقية لها وبالتالي يعرف المستهلك كيف يوزع دخله بين الاستهلاك والادخار ويعرف المنتج كيف مواردہ لانتاج السلع التي تحقق له عائدا اكبر •

واذا أخذنا بعين الاعتبار التحيزات بالنسبة للقروض الموجهة نحو بناء قاعدة صناعية بالدول النامية ندرك مدى الدور الذي يلعبه الصندوق والبنك لاستمرارية ذلك النمط من التخصص وتقسيم العمل الدولي •

فالسياسات التي يضعها البنك والصندوق هي شروط أساسية لبث قواعد النظام الرأسمالي وتقييد الدول النامية في سلوكه ، فالتأكيد على المشروع الحر وآليات السوق واحترام الملكية الخاصة هي بالنسبة للصندوق مبادئ لا تتزعزع(1)

---

(1) دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية ص 78•
معهد الانماء العربي — الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية •
— جون قرم — اعداد عبدالقادر سيد احمد وفريق العلوم الاقتصادية الاستراتيجية •
— طرابلس — فرع لبنان — الطبعة الاولى 1977 •

المطلب الثاني : اثر الالتزام باقتراحات الصندوق على اقتصاديات الدول النامية •

اذا كان العجز في ميزان المدفوعات في الدول النامية يرجع الى التبادل اللامتكافي"

– تزايد أعباء الديون الخارجية –

كعوامل أساسية في احداث هذا العجز وهذه الظروف وجدت واستمرت في ظل التبعية والاندماج المفروضة على الدول النامية اتجاه الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وبذلك يبقى العجز مستمرا ما دامت عوامل ايجاده مستمرة ، ويعمل الصندوق على استمرارها لا نها كفيلة باستمرارية التبعية •

وعندما تصل الدول النامية الى درجة العجز عن دفع الديون وهذا طبعا ما يسعى الصندوق للوصول اليه لانه الوسيلة الكفيلة بتدخله لاعطاء النصح وتحديد السبل الكفيلة التي في حقيقة أمرها تمهد الارضية في هذه الدول التي لا تملك الا الاستجابة لهذه السياسة المقترحة منها ما يتعلق بالتجارة الخارجية ومنها ما ترتبط بالتضخم ومنها ما له علاقة بالاستثمار الخاص المحلي والاجنبي • وهي اقتراحات تتمثل في سياسات اقتصادية مستمدة من طبيعة الدول الرأسمالية المتقدمة وتخدم مصالحها بالدرجة الاولى وتعتبر تدخل مباشرة في السياسة الاقتصادية للدول النامية التي تفقد كل مقومات استقلالية القرار الاقتصادي وهذا طبعا ما يسعى الصندوق الى تحقيقه بجعل السياسة

الاقتصادية في الدول النامية انعكاس للسياسة الاقتصادية في الدول الراسمالية المتقدمة وذلك ما يدعم وينمي من واقع التبعية والاندماج .

وهذا ما نحاول كشفه من الاقتراحات التي يقدمها الصندوق للدول النامية والتي تكون مجبرة على تنفيذها والا حرمت من تمويله لها والتي غالبا ما كانت تترك اضطرابات اجتماعية في الدول النامية عند تطبيقها لهذه الاقتراحات كما حدث في الهند - يوغسلافيا - البرازيل - زامبيا - تركيا .

ونجمل هذه الاقتراحات في النقاط التالية (1):

(1) - علاج اختلال التجارة الخارجية .
- تخفيض سعر الصرف .
- الغاء الرقابة على النقد الاجنبي او تقليلها الى الحد الادنى .
- تحرير الاستيراد من القيود خاصة بالنسبة للقطاع الخاص .
- الغاء الاتفاقيات الثنائية التجارية .

(2) - علاج التضخم .
- تقليل العجز في الميزانية العامة عن طريق ضغط الانفاق العام الجاري والاستثماري .
- الغاء الاعانات المقدمة للسلع التموينية .
- زيادة الضرائب .
- زيادة اسعار سلع وخدمات القطاع العام

---

(1) دور هيئات التمويل الدولي في تصدير الأزمة الى البلدان النامية ص15 .
محمد عبدالسلام عويضه . (سابق الذكر)

(3) ـ الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي •

ـ اعطاء مزايا ضريبية لنشاط راس المال محليا كان ام أجنبيا •

ـ ضمان عدم مصادرة او فرض المراقبة على المشروعات الخاصة •

ـ ضمان تحويل حرية تحويل الارباح للخارج بالنسبة للمشروعات الاجنبية •

ـ تقليص نمو القطاع العام وحصره على المشروعات العامة •

ـ اعطاء قوى السوق الحرية في تخصيص وتوزيع الموارد •

• ونظرة خاطفة حول هذه الاقتراحات تجعلنا نخرج بالملاحظات التالية :

(1) ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحده المسؤول عن الاختلال في ميزان المدفوعات وبالتالي يرى الصندوق أن لا تتدخل الدولة وتترك الامر لقوى السوق ، فهي كفيلة باعادة التوازن وبطبيعة الحال عامل أساسي لتخصيص وتوزيع الموارد الانتاجية والصندوق يدرك ما آلت اليه وضعية الدول النامية وما تراكم عليها من ديون جعلتها تدور في دوامة من التبعية والاستدانة ، لكن حرية المبادلات يعني ضمنيا بالنسبة اليه :

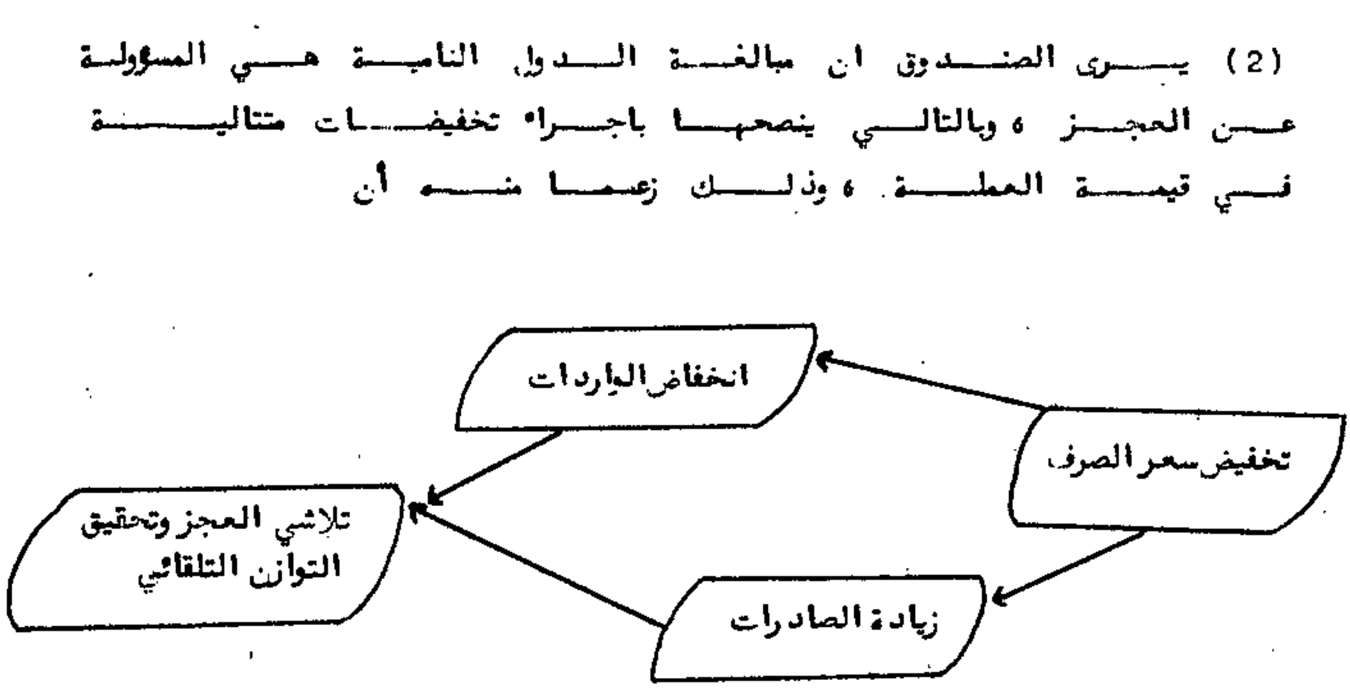
أ ـ استمرارية التبادل اللامتكافئ •

ب ـ استمرارية تزايد عائدات الاقتراض وتزايد فرض الالتزام بسياسة الصندوق •

جـ ـ استمرارية نمط التخصص وتقسيم العمل الدولي بين الدول النامية والدول الرأسمالية المتقدمة •

وعليه فاستمرار وزيادة العجز في ميزان المدفوعات يخدم مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال الصندوق لانه كفيل باستمرار التبعية وكفيل بعدم التصنيع في الدول النامية •

(2) يرى الصندوق ان مبالغة الدول النامية هي المسؤولة عن العجز ، وبالتالي ينصحها باجراء تخفيضات متتالية في قيمة العملة ، وذلك زعما منه أن



لكن الواقع الذي يميز صادرات الدول النامية كونها تتميز بقلة المرونة سواء من ناحية العرض أو الطلب • لكن ما يهمنا هنا هو أن تخفيض قيمة لا يؤدي الى زيادة الطلب ذلك أنه يتوقف على مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة اكثر مما يرتبط بسعرها • كما أن زيادة العرض مرتبطة بمدى قدرة الجهاز الانتاجي لهذه التغيرات •

كما ان تخفيض سعر الصرف ليس بالضرورة يؤدي الى انكماش الاستيراد ، ذلك ان واردات الدول النامية إما

أن تكون سلع انتاجية ووسيطية مما يؤدي الى ارتفاع تكاليفها وبالتالي انخفاض الاستثمار وتراجع الدخل القومي والنمو الاقتصادي - واما أن تشكل سلع غذائية وبالتالي فارتفاع أسعارها يؤدي الى ردّ فعل من طرف فئات الشعب. كما ان ارتفاع أسعار المنتجات الأولية في السوق المحلية نتيجة انخفاض سعر الصرف كفيل بزيادة عائداتهم وبالتالي زيادة طلبهم على السلع المستوردة الكمالية ، ويتمثل في السلع المعمرة والاستهلاكية الترفيهية وهي نتاج التقدم التكنولوجي في الدول الرأسمالية المتقدمة وتصبح هذه الظاهرة بمرور الزمن وبفعل المحاكاة هي النمط السائد (1) ، ويتم اشباعه اما بزيادة الاستيراد أو باحلاله محليا عن طريق استيراد مستلزمات انتاجه وفي كل الاحوال يعني زيادة استمرارية الاستيراد وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة واستمرارية اللجوء للاقتراض وهو ما يضمن تبعية واستمرار هذه التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة وهو ما يسعى الصندوق الى اعادة انتاجه باستمرار .

(3) تشجيع القطاع الخاص الذي يمثل احدى دعائم النظام الرأسمالي ، وبذلك يحاول أن يخلق البنيان الاقتصادي الملائم لاستعاب مقومات النظام الرأسمالي في الدول النامية بما يضمن استمرار التبعية لانها رأسمالية خاصة

---

(1) محمد عبدالسلام عويضة ص 31
(دور هيئات التمويل الدولي في تصدير الازمة الى البلدان النامية)
مرجع سابق الذكر

بالدول النامية حيث أنها تفقدها كل مقومات النمو الذاتية وما اصرار الصندوق على منح التسهيلات أمام رأس المال الخاص المحلي والاجنبي الا وسيلة لاستمرار النهب وتدفق الموارد من البلدان النامية باتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة ، حيث انه من خلال رأس المال الخاص المحلي يخلق طبقة اجتماعية تستحوذ على جل الموارد المحلية ومرتبطة بالخارج • ناهيك عن الارباح التي يحولها رأس المال الاجنبي تمثل نزيف مالي من الدول النامية باتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة• كما ان ارتفاع أسعار الفائدة قد جلب للاحتكارات العالمية (1) شركة المرسيدس حققت 1ر7 مليار مارك كارباح فوائد شركة سيمنس حققت 1ر8 مليار مارك فوائد نتيجة استثمارها مبلغ 16ر6 مليار مارك كاحتياطي مالي لديه حققت المصارف الالمانية ما مجموعه 31 مليار مارك كارباح فوائد نتيجة استغلال واستثمار مدخرات الافراد •

وهذه التسهيلات لرأس المال الاجنبي التي يقرها الصندوق تؤدي الى استيلاء الشركات متعددة الجنسيات على المشروعات الوطنية للدول النامية ، ويلعب تخفيض سعر الصرف دوره في تلاشي الرأسماليين المحليين بسبب زيادة كلف الانتاج نتيجة زيادة أسعار الواردات اللازمة لانتاجهم

---

(1) الازمة الاقتصادية العالمية • الابعاد والنتائج ص 23 •
فرحات شرنسه 1984
ندوة الازمة ــ جامعة غار يونس ــ طرابلس ــ نوفمبر 1984 •

وستغـــير الشركـــات متعـــددة الجنسيـــات مـــن حريـــة الاســـتراد التي يقرهـــا الصنـــدوق ، لانهـــا ستـــورد العناصـــر اللازمـــة للانتـــاج مـــن فـــروع لهـــا تابعـــة لنفـــس الشركـــة (1) .

أمـــا فيمـــا يتعلـــق بالقـــروض الـــتي تمنـــح للـــدول الناميـــة مـــن هـــذه المؤسســـات فهـــي ضئيلـــة لا تكـــاد تذكـــر . ففـــي سنـــة 1985(2) بلغـــت قـــروض البنـــوك الدوليـــة 216 مليـــار دولار أي بزيـــادة قدرهـــا 21٪ بالنسبـــة لسنـــة 1984 وزعـــت كالتالـــي : حصلـــت الـــدول الرأسماليـــة المتقدمـــة علـــى حصـــة الأســـد أي حوالـــي 194 مليـــار دولار مقابـــل 119 مليـــار دولار عـــام 1984 فيمـــا لـــم تحصـــل الـــدول الناميـــة الا علـــى 3 مليـــار دولار مقابل 14 مليـــار دولار عـــام 1984 ، وهـــذا المبلـــغ لا يمثـــل ســـوى 2 ٪ مـــن المجمـــوع العـــام لخدمـــات الديـــون . فـــي حـــين ان شركـــة (HITACHI) اليابانيـــة خصصـــت لوحدهـــا مبلـــغ 1مليار دولار لميزانيـــة الأبحـــاث والنمـــو فقـــط .

---

(1) شريـــل بايـــر : فـــخ القـــروض الخارجية (صندوق النقـــد الدولـــي والعالم الثالـــــث) ص42
ترجمـــة بيـــار عقـــل — دار الطليعة للطباعة والنشر — بيروت — الطبعـــة الأولـــى 1977 .

(2) Le monde diplomatique N° Sept 1986 N° 390 Paris
F. FCLATMONTES (J C A V A N A C H page 14

المطلب الثالث : تكامل الوسائل لتحقيق الأهداف
(الصندوق ـ البنك)

ان تدفق موارد الصندوق نحو الدول النامية رهينة بمدى التزامها بتطبيق توصياته التي تمثل خلق الجو السياسي والاقتصادي المناسب لاستعاب روس الأموال الأجنبية كما أن الالتزام بهذه التوصيات ضروري حتى يقبل الصندوق منح القروض للدول النامية وإذا كان البنك الدولي للانشاء والتعمير يمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل فانه في حقيقته يسعى الى اقامة مراكز ارتكازية ضرورية لضمان التنمية التابعة واستمرار تشجيع القطاع الخاص (1) " حتى يضمن بناء الأساس الاقتصادي الكفيل بضمان استمرارية التبعية والاندماج واعادة انتاج نمط التخصص وتقسيم العمل الدولي لانه الكفيل باستمرارية التبادل اللامتكافئ واستمرارية العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي استمرارية الحاجة للاقتراض وبالتالي تسهيل توفير الجو لقبول كل التدخلات في السياسة الاقتصادية للدول النامية والبنك من أهدافه (2) حسب الاتفاقية .

---

(1) الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ص 354
عادل حسين : الجزء الأول (سابق الذكر)

(2) صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية ص54 .
عزالدين صالحاني . (سابق الذكر)

(1) تشجيع التوظيف والاستثمار الاجنبي عن طريق تقديم الضمانات والمشاركة في استثمار القطاع الخاص.

(2) تسهيل وتشجيع توظيف رؤوس الأموال من أجل اعادة بناء ما دمرته الحرب .

(3) تنظيم عمليات التبادل الدولية ومساعدة الاعضاء في الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات في المدى الطويل .

(4) تنظيم عمليات الاقتراض وضمان التحويلات التي تتم بطرق أخرى خارج نطاق البنك .

(5) المساهمة في تنمية التجارة الدولية للبلدان الاعضاء من خلال عمليات التوظيف والاستثمار الدولية .

والعلاقة العضوية التي تربطهما (الصندوق والبنك) تجعل الدول النامية هي كبش الفداء والابعد من هذا كله أن الدول الرأسمالية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية متحيزة في قروض البنك والصندوق حتى بين الدول النامية ،فيما تمنح الاولوية للدول ذات المصالح المباشرة معها كالتي تشكل بالنسبة اليها استراتيجية (1) عسكرية مثل تايلندا - تايوان - كوريا الجنوبية .

وتكامل الوسائل لضمان استمرار النموذج الرأسمالي للتنمية لانه ينتج التبعية ويدعم التخصص التقليدي ويبعد

---

(1) أزمة الديون الخارجية ص 424
رمزي زكي - (سابق الذكر)

فكرة التصنيع، وهذه عوامل تخدم الدول الرأسمالية المتقدمة. وباعتبار الدولار هو العملة الرائدة في الصندوق ، جعل الولايات المتحدة الامريكية تستخدم منه وسيلة أساسية للنهب والابتزاز ، فعندما انخفض سعر صرف الدولار في السبعينات فان ذلك يخدم الاحتكارات الامريكية وعندما ارتفع سعره في الثمانينات وهذا ما يؤثر على وارداتها وباعتبار أن أغلب المعاملات التجارية تكون على أساس الدولار ، وقد لعبت ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للدول النامية دورة في تمويل العجز في الميزانية الأمريكية والذي يعود (1) الى التسليح والاعداد للحرب مما يجعل الدول النامية اداة في تمويل التسليح الأمريكي .

ففي عام 73 عند ارتفاع أسعار النفط بلغت(2) مبيعات اكبر شركة متعددة الجنسيات في العالم وهي شركة اكسون الامريكية في عام 1980 أكثر من 103 مليار دولار وحققت أرباح اضافية تجاوزت 5ر6 مليار دولار ثم شركة موبيل أويل التي بلغت مبيعاتها عام 1980 حوالي 5ر59 مليار دولار وأرباحها 8ر2 مليار دولار - واذا أخذنا 35 شركة الأمريكية الكبرى بلغت مبيعاتها عام 1980 حوالي 6ر732 مليار دولار وأرباحها الصافية 40 مليار دولار وكل هذا

---

(1) الأزمة الاقتصادية العالمية - النتائج والابعاد ص28
فرحات شرنته - ندوة الازمة - طرابلس 1984 (سابق الذكر)

(2) انطنيوس كرم : العرب أمام التحديات التكنولوجية ص 100 (سابق الذكر)

ناجم عن التبعية اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة مما يجعل كل المبادلات التجارية لغير صالحها .

وإذا كانت الدول النامية تطالب بالمساعدات التنموية من المنظمات الدولية النقدية والدول الرأسمالية المتقدمة فان هذه المساعدات أصبحت هي الاخرى وسيلة لفرض التبعية والسيطرة ، وأداة لاستمرار النهب كما نرى في المبحث التالي :

. . . .

المبحث الثاني :

الساعدات كوسيلة لاستمرار التبعية والاندماج في النظام الاقتصادي الرأسمالي .

" نصت الاستراتيجية الدولية للتنمية التي أصدرتها الأمم المتحدة في 24 أكتوبر عام 70 كبرنامج عمل للعقد الثاني للتنمية 70 ـ 80 على أن تقدم الدول المتقدمة من الموارد المالية الى البلاد النامية ما تبلغ نسبته 1٪ من الناتج القومي الاجمالي باسعار السوق للدول الأولى وأن تذهب منه 0ر7٪ في صورة مساعدات تنموية رسمية " (1)

---

(1) قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد
محمد عبد الشفيع ص 284 (سابق الذكر)

لكن ما قدمته الدول الرأسمالية المتقدمة خلال السبعينات كان ضعيفا جدًا كما يتضح لنا من خلال الجدول (21) التالي حيث كانت النسبة في اليابان 0,21٪ من اجمالي الناتج القومي عام 77 الى 0,26 عام 79 ، أما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فكانت 0,25 ٪ عام 77 الى 0,19 ٪ عام 79 من اجمالي الناتج القومي ، المانيا الفيدرالية 0,33٪ عام 77 الى 0,24٪ عام 79 •

أما دول الاوبيك فقدمت 1,96٪ عام 77 و 1,28 عام 1979•

فالمساعدات الاقتصادية ليست عملية حيادية خالصة • انها عملية سياسية اجتماعية ثقافية أيضا (1) ان المساعدات التي تقدمها الدول الرأسمالية المتقدمة الى الدول النامية رغم ضآلتها فانها تعتبر الاداة الرئيسية لضمان استمرارية تبعية البلدان النامية للبلدان الرأسمالية المتقدمة • ذلك ان هذه المساعدات تقدم أساسا للدول النامية السائرة في فلك الرأسمالية ، حيث تشكل أداة استراتيجية هامة ضد حركات التحرر القومي والمواجهة السياسية العالمية مع الاتحاد السوفياتي (2)

---

(1) التنمية والتخلف ص 142
السيد الحسيني (سابق الذكر)

(2) محمد عبدالشفيع : قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ص294
(سبق ذكره)

جدول (21) مساعدات التنمية الرسمية

البيان / الفترة الزمنية	القيمة بملايين الدولار 77	78	79	(1) 80	النسبة من الناتج القومي الاجمالي 77	78	79	(1) 80
الولايات المتحدة	4ر682	5ر664	4ر567	4ر567	0ر25	0ر27	0ر19	0ر18
اليابان	1ر424	2ر215	2ر638	3ر071	0ر21	0ر23	0ر26	0ر27
المانيا الفدرالية	1ر717	2ر347	3ر350	3ر581	0ر33	0ر37	0ر24	0ر44
فرنسا	2ر267	2ر705	3ر358	3ر836	0ر60	0ر57	0ر59	0ر59
المملكة المتحدة	1ر120	1ر456	2ر067	2ر453	0ر46	0ر48	0ر52	0ر52
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	15ر690	19ر994	22ر267	24ر594	0ر33	0ر35	0ر34	0ر34
دول الأوبك	5ر526	(2) 3ر919	(2) 4ر579	—	3ر95	(2) 2ر55	(2) 2ر43	—
دول الاوبك	5ر866	4ر344	4ر711	—	1ر96	1ر35	1ر28	—

(1) تقديرات

(2) أرقام أولية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1981 ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية – مركز التوثيق والمعلومات – ص140

ومن هنا نجد أن شكل هذه المساعدات ما هي الا وسيلة أساسية لدعم استمرارية التبعية لانها في أغلبها مرتبطة بشروط وأوامر يفرضها البلد المانح لمثل هذه المساعدات • بحيث تسمح بعمل نظام التبعية من دون اختلال مباشر يكون استمرارها مكبحا أو عقبة اضافية أمام القاطعة الحاسمة لهذا النظام (1) •

المطلب الاول : <u>المساعدات تخدم اقتصاديات الدول المانحة:</u>

اذ تهدف هذه المساعدات الى خدمة الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بالدرجة الاولى دون أن تكون لها فائدة بالنسبة للدول المتلقية لمثل هذه المساعدات •المقيدة حيث تتضمن نوع من التكولوجية ومواصفات معينة للمعدات مما يؤدي الى اختيار نوع المشروعات التنموية بحيث أن أولويات التنمية لا تحدّد وطنيا في اطار الاحتياجات الحقيقية للتنمية المستقلة وانما تحدّد خارجيا مما يؤدي الى تشويه التنمية (2) •

فالمساعدات الامريكية تستخدم في شراء سلع وخدمات أمريكية واستقدام خبراء أمريكيين وباسعار السوق الأمريكية • فنسبة 90٪ من المعونات السلعية الأمريكية قد انفقت في شراء منتجات أمريكية والمساعدات التقنية استخدمت

---

(1) ايف بينوت : ماهي التمية ص 65
ترجمة سعيد أبو الحسن - (سبق ذكره)

(2) اسماعيل صبري عبدالله : نحو نظام عالمي جديد ص 79
(سبق ذكره)

لاستجار خبراء أمريكيين • والمساعدات الغذائية استخدمت لتصريف فائض القمح الأمريكي فهدف المساعدات الأمريكية هو تصريف المنتجات والتكنولوجية الأمريكية (1) مما يجعل هذه المساعدات في خدمة الاقتصاد الرأسمالي المتقدم • كما أن هذه المساعدات رغم ضآلتها فانها مقيدة من حيث انفاقها في المجالات التي تكون قصيرة المدى • وجل هذه المساعدات متحيزة ضد تصنيع العالم النامي فنسبة المساعدات المتوجهة نحو الصناعات التحويلية في البلدان النامية في 75 - 76 والتي كانت في شكل ساعدات ثنائية مقدمة من طرف لجنة ساعدات التنمية لم يزد هذه النسبة عن 3ر5٪ • وتطبيق هذه النسبة على قيمة تلك المساعدات عام 77 وهي 19ر5 بليون دولار فاننا نجد ان بليون دولار فقط قد أتيح للصناعات التحويلية في العالم الثالث (2) •

وان المعونات التي تقدمها الدول الرأسمالية للدول النامية في اطار ما تطلق عليه المنحة يتضمن

---

(1) العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي ص 289
عيسى محمد عبدالشفيع - (سابق الذكر)

(2) قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ص 295
محمد عبدالشفيع (سابق الذكر)

تضليل حسابي يخدم في النهاية مصلحة الدول المانحة لمثل هذه المساعدات(1)٠

---

(1) اذا كان مبلغ القرض 1000 دولار - مدة القرض 20 سنة - سعر الفائدة 5٪ فترة السماح 5 سنوات ٠

فخلال 5 سنوات الاولى يدفع البلد المدين 50 دولار٠ وفي 15 سنة الباقية يدفع سنويا 96,34 دولار - تصبح جملة المبالغ المستحقة التي يحطها المدين حتى نهاية فترة الدين 1665 دولار٠

والبلد الدائن يهتم بتقدير القيمة الحالية لهذه المبالغ وذلك عن طريق خصمها بمعدل خصم معين والذي يحسب في ضوء الغلات النقدية التي كان من الممكن أن يغلها مبلغ القرض في ظروف الاستثمار السائد في الدائن فاذا كان معدل الخصم 8٪ فالقيمة الحالية لجملة المبالغ التي يدفعها المدين في المستقبل ستكون 761 دولار في حين أن مبلغ القرض الاسمي هو 1000 دولار وهذا يعني أن حجم المعونة المقدمة في هذا القرض تعادل 239 دولار أي بنسبة 23,9٪ من قيمة القرض - وعليه فحجم المعونة يتغير وفقا لشروط العقد في القرض ويتوقف على سعر الفائدة ومعدل الخصم ومدة القرض وفترة السماح ٠

---

(1) أزمة الديون الخارجية ص 254 - 255 ٠

رمزي زكي (سابق الذكر)

وحجم هذه المساعدات يرتبط بمدى خضوع الدولة المتلقية لهذه المساعدات الى الأوامر والسياسات التي تمليها الدولة المانحة للمساعدة (1)، فسياسة المساعدات تتناسب مع الشكل الذي ترغب فيه الاحتكارات لاستمرارية استغلال البلدان المتخلفة (2).

---

(1) تلقت الشيلي بين 64 - 69 ما مجموعه 875 مليون دولار من المساعدات الاقتصادية والعسكرية المباشرة من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ومصادر تمويلية أخرى - واصبحت التشيلي في عهد فراي أكبر متلق للمساعدات الامريكية - وتلقت التشيلي أيضا بين 64 - 69 ما متوسطه 126 مليون دولار سنويا عبر البرامج الامريكية الثنائية • يضاف اليها 17,2 مليون دولار من البنك الدولي و 29,8 مليون دولار من مصرف التنمية الانترامريكي بعد ما كانوا تلقين وذلك في انتخابات 1970 من انتصار سلفادور الينيدي خفضت المعونة الثنائية الامريكية المباشرة بنسبة تفوق الثلثين بين 69 - 70 ومنذ عام 71 - 73 عندما كان البنك الدولي يقوم بمضاعفة عمليات اقراضه في انحاء العالم لم تتلق الشيلي أية قروض أو اعتمادات جديدة لكن بعد نهاية الينيدي بالانقلاب عام 1973 تلقت التشيلي 125 مليون دولار من المساعدات الامريكية الثنائية للعام المالي 1974 وتلقت عام 1973 حوالي 350 مليون دولار من امريكا بموجب المساعدة الثنائية وحوالي 400 مليون دولار أخرى من مصارف التنمية المتعددة الاطراف

---

(1) من الاقتصاد القومي الى الاقتصاد الكوني ص 176 - 137 - 138 - 139•
مايكل تانز وآخرون - ترجمة عزيز الرزاز - الناشر مؤسسة الابحاث العربية ش.م.م
بيروت - لبنان - الطبعة الاولى 1981 •

(2) ايف فوي : المساعدات الخارجية - التخلف - الاستعمار الجديد ص 73
دار الحقيقة - بيروت 1978 - ترجمة عبدالله اسكندر •

المطلب الثاني : مساعدات الدول العربية المنتجة للنفط

اما ما قدمته الدول العربية المنتجة للنفط كما هو موضح بالجدول (22) التالي حيث المساعدات كالتالي :

السعودية بين 75 – 79 قدمت 5ر40٪ و 15ر3٪ على التوالي من الناتج القومي الاجمالي ، الامارات العربية المتحدة 12ر14 ٪ و 58ر1٪ ، الكويت 12ر8٪ و 14ر5 ٪ من اجمالي الناتج القومي الاجمالي .

وهذه المساعدات لا تتضمن ما تقدمه الدول العربية في شكل مساعدات ثنائية .

ان القسم الأكبر من المساعدات العربية للدول النامية يكون عن طريق مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، مما يفقد الدول المانحة لهذه المساعدات بسبب ضعف مكانتها في هذه المؤسسات . في تحديد أهدافها وادارتها ومما ضمن في الاخير لهذه المؤسسات التمويلية الدولية ضمان استمرارية الهيمنة والتبعية على الدول النامية فهذه المساعدات التي تقدمها الاوبك تبقى خاضعة للمصالح الاستراتيجية الامريكية . حيث امتصت هذه الاخيرة جزء من الموجودات العربية الخارجية من هذه المعونات رفضت في المقابل اعتماداتها للمساعدة الخارجية وهي تتحكم في معدل التدفقات العربية . وفي وجهتها كما لو كانت أموالها .

السعودية قدمت مساعدة اقتصادية لشراء الاسلحة

الى حوالي 50 دولة وتبلغ قيمتها من 10 ــ 12 بليون دولار والسعودية تصرف بلايين الدولارات على قوس من مناطق النفوذ يمتد من المغرب الاقصى الى اقصى الجنوب عبر افريقيا . ومن الشرق الاوسط حتى غرب آسيا ، وهو تخطيط الادارة الامريكية التي ترغب في مساعدة حكومات هذه المنطقة.(1)

---

(1) الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ص197
عادل حسين (سابق الذكر)

جـــدول (22)

المساعـدات التي تقدمهـــا الدول العربية المنتجـة للنفـط للـــدول الناميـة ونسبتهـــا الـــى الناتج القومي الاجمالـــي

(بليـــــــون دولار)

	75		76		77		78		79	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
...ودية	1ر997	5.40	2.407	5.73	2.410	4.32	1.470	2.76	1.970	3.15
...راق	218	1.65	232	1.44	61	0.32	172	0.76	861	2.94
...ـا	261	2.31	94	0.63	115	0.65	169	0.93	146	0.59
...ت	976	8.12	615	4.36	1.518	10.61	1.268	6.35	1.099	5.14
...ارات ...ـيـة	1.046	14.12	1.060	11.02	1.177	10.22	690	5.60	207	1.59
...ـر	339	15.62	195	7.95	197	7.93	106	3.65	251	5.60
...ـوع	4.837	47.22	4.603	31.13	5.478	34.05	3.875	25.65	4.534	18.99

المصـدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1981 ص141

الامانة الدائمـة لجامعة الدول العربيـــة

مركـــز التوثيـــق والمعلومـــــــــات

(سابق الذكـــر)

ان الصناعات المتواجدة ببعض البلدان النامية " تايوان - كوريا الجنوبية - البرازيل - المكسيك" هذه الدول التي تشكل استراتيجية هامة بالنسبة للولايات المتحدة مما يفسر نفوذ احتكاري وليس في هذه الدول تصنيع حقيقي واستقلال اقتصادي" فالمسألة لا تتعلق بتصنيع حقيقي اطلاقا يوفر للبلد استقلال اقتصادي حقيقي بل العكس يقود الى تجمعة وشبه التصنيع هذا فائدة أخرى اذ انها تعطي للاحتكارات الامريكية وسائل ضغط جديدة (1)

ان المعونات مرتبطة بالفعل بعوائد الانفاق الرأسمالي (مثل المباني المدرسية) تذهب الى الشركات والبيوت المالية للدولة المانحة فهذه المؤسسات هي التي تقوم بالدراسات وتصدر التجهيزات والمواد اللازمة وترسل مستخدميها للعمل في الموقع ولا يستفيد التجون والقوى العاملة المحلية الا بنسبة ضئيلة من اعتمادات المعونة - وتشكل مرتبات المتعاونيين 70٪ من حجم المساعدات المقدمة التعليم ولا تنفق كلها في البلد المستفيد وانما يعود جزء كبير منها الى البلد الأصلي في شكل مدخرات أو استهلاك سلع صناعية منتجة في البلد الأصلي "

العالم الثالث يفكر لنفسه : ص 41

سعد زهران - دار بن رشد للطباعة والنشر - الطبعة الاولى 1981.

---

(1) ايف فوزن: المساعدات الخارجية : التخلف - الاستعمار الجديد ص91 ترجمة عبدالله اسكندر.

(مرجع سبق ذكره)

الفصل الثالث : (الصادرات الصناعية للدول النامية (احلال الواردات ـ التصنيع للتصدير))

تمهيد : لعبت المتغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاديات النامية منذ السبعينات دورا هاما في زيادة اعتماد هذه الدول على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة كما كان للاتجاهات الحديثة في تدويل وتكامل الاقتصاد الدولي دور في زيادة هذا الاعتماد من خلال القنوات الانتاجية والتجارية والمالية .

(١) القناة الانتاجية : حيث تتجه الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة نحو تدويل الاقتصاد عن طريق نقل عدد من الصناعات الى الدول النامية خاصة الصناعات الملوثة للبيئة والاكثر ربحا في الدول النامية وتحتفظ لنفسها بالصناعات الاساسية ذات الأرباح المستقرة والتي تسيطر من خلالها على مجموع الصناعة في العالم ومن أهم الاشكال التي يتم بها نقل بعض الصناعات الى البلدان النامية نذكر :

(أ) ان تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتوريد وتنفيذ الصناعات الجديدة بناء على طلب البلد النامي من خلال أسلوب تسليم المفتاح وقد يقتصر دورها على الادارة وحدها أو تمنح براءة الاختراع .

(ب) وقد يتم تلاقي الشركات المتعددة الجنسيات مع الشركات المحلية في الدول النامية وتحدد التشريعات

نسبة مشاركة الشركات الأجنبية من رأس المال وهذه الشركات تحتفظ لنفسها بحصص من الأرباح مقابل الادارة أو براءة التصنيع حيث يمكنها من الحصول على أكبر قسط من الأرباح .

(جـ) وقد يكون للشركة الأجنبية حقوق تسمح لها بكسر السلسلة الصناعية للسلعة ونشر حلقاتها على عدّة دول وبهذا تصبح الشركة المحلية جزءا من سلسلة الاقتصاد الرأسمالي العالمي اذا كان هذا النوع قد يدفع عجلة التنمية والتصنيع ،الا أنها تجعل هذه التنمية في خدمة التكامل الدولي والسوق الرأسمالية العالمية ، وبالتالي تزيد من تعميق التجزئة بين الدول النامية وعدم الارتباط بينهما .

(2) القناة التجارية : تعتبر اقتصاديات الدول النامية شديدة الحساسية للتجارة الخارجية باعتبارها بلدانا مصدرة أساسا للمواد الأولية ومستوردة للسلع الصناعية بصفة عامة وما ارتفاع واردات الدول النامية الا دليل واضح عند تزايد الاعتماد على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

(3) القناة المالية : ازدادت تبعية الدول النامية للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة حيث خلفت أزمة الطاقة في السبعينات أشكالا جديدة على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية ، واذا كانت الدول النفطية استطاعت أن تدخل السوق العالمية كشريك له وزنه الا أن الدول الرأسمالية

بابتكارها أساليب تضمن اعادة تدوير الاموال النفطية الى الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال ايجاد شبكة مالية من أجل تعبئة الاموال النفطية واقراضها واستثمارها في الدول الصناعية وأحيانا في الدول النامية وهذا ما يزيد من الاعتماد على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة •

وانطلاقا من السبعينات بدأت بعض الدول النامية تتجه نحو التصنيع ، فهل يعني هذا خروج عن التقسيم التقليدي للعمل الدولي ؟! وهل يمكن لهذه الصناعات أن تقضي على التبعية والاندماج في اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة ؟! هل قيام مثل هذا التصنيع هو ضرورة اقتضتها متطلبات التنمية داخل الدول النامية ؟! أم هي ضرورة اقتضتها مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة ؟! هل هذه السلع الصناعية هي تعبير عن انتاج محلي وهل تشمل كل الدول النامية ؟! أم انها وليدة تواجد الشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة بهذه الدول النامية ؟!

تلك هي أهم النقاط التي نعالجها في الفصلين التاليين :

••/•••

المبحث الأول : الصفة الجديدة للتخصص وتقسيم العمل الدولي :

لقد مر التخصص وتقسيم العمل الدولي بين الدول النامية والدول الرأسمالية المتقدمة بمراحل متعاقبة استدعتها ضرورة التطور الاقتصادي الرأسمالي ، ونحصر هذه المراحل :

(1) المرحلة الاولى : وفيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات التحويلية مقابل تخصص الدول النامية في المواد الأولية كالزراعة والصناعة الاستخراجية.

(2) المرحلة الثانية : وفيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في انتاج السلع الانتاجية والرأسمالية بصفة خاصة وكان نصيب بعض الدول النامية التي كانت تسعى نحو النمو الصناعي أن تخصصت في السلع الاستهلاكية وذلك في عقد الخمسينات والستينات واتجاه بعض الدول النامية الى اقامة سياسة احلال الوزردات مثل مصر ـ الباكستان ـ الهند ـ البرازيل ـ الأرجنتين.

(3) المرحلة الثالثة : وفيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات ذات التطور العلمي والتكنولوجي العالي مقابل تخصص بعض البلدان النامية في الصناعات ذات المستوى الأدنى نسبيا من التطور العلمي والتكنولوجي وهي تكنولوجيا تقليدية كالمنسوجات أو لبعض الصناعات المكملة

لتلك السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة (كتجميع المكونات) أو بعض الصناعات البسيطة الانتاجية الوسيطة - البتروكياويات - الحديد - الصلب - بناء السفن ، وبدأت وبدأت المرحلة الثالثة في عقد السبعينات عندما دخلت أمريكا اللاتينية وبعض دول الشرق الأقصى تجربة التصنيع من أجل التصدير .

ونجد أن الدول الرأسمالية المتقدمة تعمل الى انشاء قاعدة صناعية في بعض الدول النامية تتكامل تكنولوجيا مع صناعاتها وزيادة التبعية والسيطرة الصناعية والتكنولوجية دون بناء قاعدة تكنولوجية في الدول النامية .

المطلب الاول :

(ـ) نمط احلال الواردات :

عملت بعض الدول النامية على تغيير موقفها من تقسيم العمل الدولي محاولة بناء قاعدة صناعية مستقلة من أجل الحد من الاستيراد أي أن تنتج محليا ما كانت تستورده سابقا أو ما يمكن أن تستورده لو لم تقم بالانتاج ، وقد أدى نمط احلال الواردات الى تعميق التفاوت في توزيع الدخول حيث بقيت الطبقات الاجتماعية (العمال - الفلاحين) بعيدة عن دائرة الانتاج السلعي مقابل اتساع الطلب من قبل الطبقات الحائزة على أغلب الثروة والدخل وانصب استهلاكها

على السلع المعمرة الحاكية للغرب مما أدى بالانتاج الذي حل محل الاستيراد الى انتاج مثل هذه السلع .

كما أن صناعات احلال الواردات تتميز بالانتاج كثيف رأس المال وقليل العمل مما نجم عنه تقليل فرص العمل لدى الأوساط العمالية وبالتالي تعميق التفاوت الطبقي في البلدان النامية ، كما أدت من جهة أخرى الى زيادة تعميق التبعية للسوق العالمية الرأسمالية حيث أدت سياسة حماية الصناعة الناشئة الى احداث قيود على استيراد السلع الاستهلاكية الجاهزة مقابل فتح الأبواب أمام استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة وتزايد الاعتماد على رأس المال الأجنبي لاستمرار تشغيل هذه الصناعات بنفس مستوى طاقاتها الانتاجية مما نجم عنه زيادة الحاجة للعملات الأجنبية وتزايد العجز في ميزان المدفوعات ، واذا كانت الدول النامية قد حققت بعض التقدم في البناء الاقتصادي خاصة الصناعات التحويلية في آسيا حيث ركزت على انتاج بدائل الواردات للحد من مصاعب ميزان المدفوعات ، لكن هناك عوائق اعترضت مثل هذه البدائل أهمها ضيق السوق المحلية للدول النامية . والتركيز على احلال الواردات كان يؤدي حتما الى اختلالات. فسياسة اقامة فروع الصناعة الموجهة الى تغطية الحاجات المحلية للدول النامية وتحت ظروف ضيق أسواقها المحلية النسبي أدى الى ظهور مشروعات مماثلة في البلدان المجاورة وتكاليف الانتاج

المرتفعة في هذه الشروحات نجم عنها عبر العلاقات بين الفروع الاخرى للاقتصاد الوطني ارتفاع تكاليفها أيضا بما في ذلك الفروع التصديرية مخفضة بذلك من مستوى تطورها ومسببة مصاعب اضافية لميزان المدفوعات. ويعتبر راؤول بريبش من الداعين لهذه الاستراتيجية التي تخلى عنها فيما بعد لادراكه بعدم جدواها ، كما أن نمو هذه الصناعات أخذ يصطدم بضيق السوق المحلية وكانت السوق الخارجية مغلقة بالنسبة للقسم الأكبر من المنتجات الصناعية للدول النامية بسبب المنافسة الحادة بين الاحتكارات وبسبب سياسة الحماية من طرف الدول الرأسمالية المتقدمة والكساد المستمر فيها والكلفة العالية للمنتوجات الصناعية ونصف الصناعية وبسبب محدودية تشكيلتها • عدا منتجات بعض الفروع للصناعات الخفيفة المنتجة من قبل الفروع التابعة للشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة في الدول النامية (كوريا الجنوبية ـ تايلندا ـ سنغافورا ـ تايوان ـ كونغ كونغ) باستخدام احدث التكنولوجيا والاستفادة من قوة العمل الرخيصة مكنتها من تزويد بضائع ذات قدرة تنافسية للسوق الرأسمالية العالمية •

فالاخذ بسياسة بدائل الاستيراد يعني في النهاية اننا استبدلنا استيراد هو الناتج النهائي باستيراد آخر هو قطع الغيار (1)

---

(1) بالو : الاقتصاد الرأسمالي العالمي ص 204 (سابق الذكر)

وحمل هذا النمط بذور أزمته التي تجد مظاهرها (1) في :

- عدم القدرة على البطالة الناتجة عن تحويل جزء صغار المنتجين الى أجزاء ومن تزايد عرض قوّة العمل نتيجة تزايد السكان •

- الطاقات الانتاجية المعطلة الناتجة عن عدم السيطرة الفعلية على التكنولوجية المستوردة •

- العجز عن تزويد النشاط الزراعي بما يلزم لتطويره ولحلّ مشكلة الغذاء •

- محاباة نمط التوطين للمدنية مع ما تستتبعه من تزايد وتعقد المجتمع الحضري •

- تحمل موازين المدفوعات لاعباء اضافية • نتيجة استعاضة الواردات (السلع الاستهلاكية) بواردات أخرى (السلع الوسيطة والانتاجية) •

- عدم تحقيقه المرحلة الثانية أو الثالثة التي يفترضها أصلا (مرحلة السلع الوسيطة ثم الانتاجية) •

وتكمن أسباب تلك الازمة - في الواقع - في أن هذا النمط :

- ينطلق من نمط استهلاك يحاكي عددا من السلع تستهلكها فئات يساندها نمط توزيع الدخل السائد والذي يعني في نهاية الامر محدودية السوق خاصة اذا ادخلنا ميل الفئات الى اقتناء ما هو مستورد حتى في حالة توفير بديل له محلي •

(1) مصطفى محمد حسن علي :نقد المذهب الصناعي لليونيد و واقامة نسق اقتصادي دولي جديد ص 301 - 302 (سابق الذكر)

- يهمل احداث تغيير جذري في الزراعة وتطويرها .

ينخرط نمط تقسيم العمل الدولي الرأسمالي سواء فيما يخص القطاع الأولي الذي يخضع لتقلبات الاثمان في غير صالحه أو الخضوع للصناعات الاستهلاكية للشروط الخارجية من حيث التغيرات التقنية التي يعرفها المنتج أو من حيث امكانيات حماية تلك الصناعات.

يتجاهل الاصل التاريخي للتخلف .. ومن ثمة يتصور بوعي أو بلا وعي امكانية الخروج من التخلف مع البقاء في نفس الاطار التاريخي لتكونه بمعنى آخر انه لا يستطيع أن يتصور التطوير كنقله كيفية للعملية التاريخية وليس كمجرد اعادة ترتيب الأوضاع في اطار نمط تقسيم العمل الدولي الذي يتضمن التخلف .

المطلب الثاني :

(ب) نمط التصنيع للتصدير في البلدان النامية

بعد فشل نمط احلال الواردات في منتصف الستينات بدأت الدعوة الى تنمية صناعية عن طريق التصدير وأدت هذه الاستراتيجية الى زيادة الحاجة للاستيرادات الرأسمالية وزيادة الحاجة للاغذية من قبل الدول النامية وترتب عليها اهمال الزراعة وبالتالي زيادة استيراد الاغذية ونتيجة لتدهور معدلات التبادل

الدولي للبلدان النامية وارتباطها بالسوق الرأسمالية العالمية استدت حاجتها للعملات الاجنبية مما زاد في عجز ميزان مدفوعاتها وزيادة ديونها الخارجية ، ويستند نمط التصدير للتضيع على حجتين رئيسيتين هما (1)

1 - ان اقامة صناعات موجهة للتصدير سوف يجبرها على أن تزيد من قدرتها التنافسية في السوق الرأسمالية العالمية مما يؤهلها الى زيادة التركز والتخصص وتحقيق وفورات خارجية مما يؤدي الى تحسين جودة المنتجات والكفاءة الاقتصادية للصناعات .

2 - ان التضيع للتصدير وسيلة للحصول على موارد جديدة من العملة الصعبة حيث يزيد من الصادرات ويقلل من الواردات مما يؤدي الى تحسين حالة ميزان المدفوعات وتخفيف حدّة المديونية .

لكن دراسة اقتصاديات بعض الدول النامية كالبرازيل والارجنتين وتايوان نجد أن عمليات التضيع شملت التضيع الأولي لبعض المواد الأولية والصناعة التجميعية وكثيفة الاستخدام للطاقة وعنصر العمل .

واعتمدت على استيراد التكنولوجيا من الدول الرأسمالية المتقدمة واستمرار استيرادها وانتاجها محليا وبنفس المواصفات حتى تكون قادرة على المنافسة العالمية مما أدى الى تعميق التبعية التكنولوجية والحيلولة دون قيام تكنولوجيا

---

(1) قضية التصنيع ... محمد عبدالشفيع ص 378
(سابق الذكر)

ذاتية كما أن التصنيع للتصدير جاء بمبادرة رؤوس الأموال الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي ميدان التجارة الخارجية ارتبط تطور التصنيع واستمراره مستقبليا أي ارتبط الانتاج المحلي بمدى وقوة اتجاهات الطلب في المراكز الخارجية وهي المراكز الرأسمالية المستهلكة لمنتجات تلك الصناعات التصديرية (1) ، ان استراتيجية كهذه تؤدي الى تنمية مشوهة ترتكز على جانب من الاقتصاد الوطني وتزيد من تدهور بقية اجزائه ، واذا كان الاستعمار قديما يهتم بالصناعات الاستخراجية اللازمة لصناعة (القطن - المطاط) فان الاهتمام في هذه الاستراتيجية الجديدة قد انتقل الى الصناعات التحويلية التي تتبناها الشركات متعددة الجنسيات مثال الأرجنتين ، ومثل هذه الاستراتيجية التي تتم في اطار الشركات متعددة الجنسيات تجعل قطاع التصدير بعيدا عن متطلبات الانتاج والاستهلاك والتكنولوجيا في البلد المضيف للاستثمارات الأجنبية وتعمق الاختلالات الهيكلية ويصبح التصنيع معتمدا على ظروف البلدان الرأسمالية المتقدمة

ان نمط التصنيع للتصدير كان يسعى الى الاستفادة من التكلفة المنخفضة للاجر والمصادر الطبيعية المتوفرة بالدول النامية مما يمكنها من تحقيق تصنيع بكلفة منخفضة وبالتالي

---

(1) أزمة الديون الخارجية : رمزي زكي ص612 ص 616
(سابق الذكر)

تستطيع المنافسة في السوق الرأسمالية العالمية وكذلك تدعيم التعاون بينها وبين بقية الدول النامية .

لكن الواقع ان تحقيق مثل هذه الصناعات يتطلب استخدام أحدث التقنيات في ميدان الانتاج الصناعي وهذا ما استدعى ضرورة اللجوء الى الشركات المتعددة الجنسيات وكان النتيجة تعميق التبعية . وفرض المفهوم الرأسمالي للتنمية (1) .

وأدت هذه الاستراتيجية الى تعميق التبعية اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال (2)

(1) تحكم رأس المال الاجنبي في عملية التنمية كلها .

(2) التبعية المالية فالمصدر الاساسي للتمويل هو الشركات متعددة الجنسيات مما يجعل من المشروعات المدارة برأس مال أجنبي خاصة مشروعات الصناعة والبنوك والتجارة والتأمين هي جزء من الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي تديره الشركات متعددة الجنسيات .

(3) التبعية التكنولوجية حيث الشركات متعددة الجنسيات تركز التطور التكنولوجي في قبضتها .

(4) سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاسواق العالمية مما يجعل اي دولة نامية عندما تصدر تنطوي تحت لواء الشركات المتعددة الجنسيات والدخول في احدى شبكاتها التوزيعية والقنوع بالثمن الارخص والنصيب الادنى .

---

(1) مصطفى محمد حسن علي : نقد المذهب الصناعي للبونيدو واقامة نسق اقتصادي دولي جديد ص 304 (سابق الذكر)

(2) اسماعيل صبري عبدالله : نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ص 175 ـ 176

ويرى سينكل ان تجربة التصنيع بالدول النامية اظهرت ما يلي (1)

(1) ان نموذج التنمية الصناعية المتبع يتطلب حجما من رأس المال الاجنبي لم تكن الدول الصناعية على استعداد لاتاحته وتحويله الى بلاد التخوم •

(2) ان نموذج التصنيع على أساس احلال الواردات يميل الى الركود بعد فترة معينة•

(3) رغم جهود التصنيع التي بذلت فان جزءا من السكان يبقى غير قادر على أن يحقق التكامل مع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية القائمة اننا هنا بصدد عملية مركبة تجمع بين فكرة التقدم ومصالح فئات اجتماعية وهي على وجه التحديد ـ عملية التحديث ـ أي عملية تقليد الغرب دون بناء القوّة الابداعية وتضخم نوع من النشاط الاقتصادي الطفيلي دون تنمية القوى الانتاجية والعملية والتكنولوجية تنمية استراتيجية على المدى الطويل (2)

<u>المطلب الثالث :</u>

ـ دوافع المشاركة الاجنبية في الصناعة بالدول النامية

سواء تعلق الامر باحلال الواردات أم بالتصنيع للتصدير فان المسألة لا تخلو من تدخل الدول الرأسمالية المتقدمة ففي ما يتعلق بمسألة التصنيع من أجل التصدير نجد أن أساسها هو قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل بعض مراحل الانتاج في بعض الصناعات كالسيارات مثلا الى بعض

---

(1) دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ص78 مركز الدراسات العربية ـ سلسلة كتب المستقبل العربي (1) عادل حسين وآخرون ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثالثة 1985
(2) نفس المرجع : أعلاه ص 34•

الدول النامية التي لديها تركيب اقتصادي يمكنها من استيعاب هذه المرحلة والتي بها قوة عمل رخيصة ،كأن تقوم بعض الشركات في الدول الرأسمالية المتقدمة بتصدير أجزاء معينة الى بعض الدول النامية لاجراء عملية تحويلية أو تجميعية ثم يعاد تصديرها الى الشركة الام لتقوم بتصريفها .

وعندما يتعلق الامر بالدوافع فنجد أن الدافع الاساسي هو تعظيم الارباح للدول الرأسمالية المتقدمة من خلال بحثها عن العوامل التي توفرلها هذا الدافع الذي يحرك نشاطها .

ويمكن حصر هذه العوامل في النقاط التالية :

(أ) الحصول على الموارد الطبيعية من الدول النامية .

(ب) السيطرة على الاسواق المحلية في الدول النامية .

(جـ) استغلال العمل الرخيص بالدول النامية .

ومن خلال الجدول (23) أدناه نجد أن الجزء الاكبر من الاستثمارات الاجنبية بأمريكا اللاتينية كان نحو احلال الواردات 62٪ في السوق المحلية .

وفي الشرق الاوسط كان الاستثمار الاجنبي موجه أساسا لاستغلال المنتجات الاساسية 91٪ أما في افريقيا فكانت الاستثمارات الاجنبية تتجه نحو الصناعات الاستخراجية 90٪ وفي آسيا كان الاستثمار الاجنبي موجه للسوق المحلية 36٪ .
فالرساميل تأتي الى الاطراف لتستثمر وتتراكم في الفروع التي تعاني في المركز من صعوبات تراكم خصوصا مع

معــــدل الربــــح فــــي الفــــروع المسيطــــرة ذات التركيــــب القيمــــي المرتفــــع • واستمــــرار هــــذا التصنيــــع مــــن الاسفــــل – أي يبــــدأ بالفــــروع دات العضــــوي الضعيــــف" " بدائــــل الاســــتيراد " وهــــذه الاستراتيجيــــة اعتمدهــــا رأس المــــال الدولــــي بهــــدف اعــــادة الانتشــــار خــــارج المركــــز • وكذلــــك تغيــــير بعــــض الفــــروع الــــتي تعتــــبر ملوثــــة (1)

---

(1) الاستعمــــار الفرنســــي فــــي الجزائر ص 214
عــــدي الهــــواري (سابق الذكر)

الجـــدول (23): توزيــع الاستثمارات الاجنبيــة فــي الدول الناميــة عــام 1970 حسب الاقاليــم والنمــط .

الاقاليـــم	نمــط الاستثمـــار الاجنبــي		
	استغلال المنتجات الاساسيــة	التغلغل في الاسواق المحليــة	استغــلال العمــل الرخيــص
جنوب أوروبــا	19	62	19
افريقيــا	60	34	6
أمريكا اللاتينيــة	33	62	5
الشرق الاوســط	91	9	—
آسيــا	30	36	34
نسبة مئويــة من الاجمالــي	42	48	10

المصدر: العالم الثالث والتحدي التكنولوجي العربي (70 – 80) محمد عبدالشفيع عيسى ص 95

الطبعة الاولى يونيو 1984 دار الطليعة للطباعة والنشر بـ بيروت –

المبحث الثاني :

الصادرات الصناعية للدول النامية

تعتبر مساهمة البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي محدودة وحتى بعض القطاعات الصناعية التي عرفت نموًا هي صناعات بسيطة (تركيب القطع الصناعية البسيطة ـ صناعة النسيج ـ الملابس) والبلدان النامية بالاضافة الى مشاركتها المحدودة في الانتاج الصناعي العالمي ، فانها تعاني من تفكك بين قطاعاتها الاقتصادية. وداخل القطاعات نفسها مما ينجم عنه عدم وجود التكامل الاقتصادي الضروري لربط عملية التصنيع فيها .

نرى من خلال الجدول (24) الذي سيرد فيما بعد أن البلدان النامية تساهم . بـ 25٫6% في استخراج المعادن فانها تنتج 4٫1% فقط من المواد المصنعة في العالم ، ويتركز فيها 31٫2% من البترول والغاز العالمي لكنها لا تشارك الا بـ 7٫5 % من النتاج العالمي الكيمائي والبتروكيمائي .

كما ان هذه الصناعات تعمل معتمدة على عناصر مستوردة وليس على أساس موارد وطنية في اقتصاد متكامل داخليا . مما يزيد في الضغط على ميزان المدفوعات للدول النامية . والصناعات لبدائل الاستيراد تكون في قطاعات غير منافسة للصناعات المماثلة في الدول

المتقدمة • ففي حالة أمريكا اللاتينية فهذه الصناعات تعمل لصالح السوق المحلية وهذا الانتاج المباع بالعملة المحلية ينتج بدوره أرباح تعاد الى الوطن الام بالعملات الصعبة مما يساهم في الازمات المعتادة للعملة الصعبة في العالم الثالث وبالمقابل فان هذه الصناعات التي تحل محل المستوردات تخلق الحاجة الى مستوردات اخرى لا لالآت - التجهيزات - قطع الغيار) وكلها منتجات صناعية عالية الاستمرار فيها يتطلب فتح أسواق جديدة (1)

---

(1) اين بينوث : ماهي التنمية ص57
ترجمة سعيد أبو الحسن - دار الحقيقة - بيروت -

الجدول (24) مساهمة البلدان النامية في الصناعة العالمية

(بالنسبة المئوية)

	1963	1970	1975	1980
استخراج المعادن	17ر6	20ر0	20ر7	19ر6
التعدين	25ر4	23ر7	24ر0	25ر6
المنتوجات المعدنية المصنعة	2ر0	3ر0	4ر0	4ر1
البترول والغاز	29ر4	34ر0	33ر5	31ر2
الكيمياء	8ر0	7ر4	7ر7	7ر5
الانسجة	15ر2	16ر3	17ر6	17ر4
الملبوسات	8ر0	9ر1	11ر9	11ر8
المواد الغذائية المصنعة	12ر5	13ر4	14ر1	15ر2
الاخشاب	6ر3	7ر0	7ر2	8ر0
الورق	4ر9	5ر5	7ر6	7ر9

(1) أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ـ ف. كاسترو ص 144

(سابق الذكر)

من خلال الجدول (25) التالي يتضح لنا ما حققته بعض البلدان النامية في بعض الصناعات ،كالصناعات الغذائية والنسيجية وما يميز هذه الصناعات هي انها صناعات ذات تكنولوجية بسيطة وكثيفة العمل ومن خلال الجدول نجد أن نصيب الدول النامية من القيمة المضافة للصناعات التحويلية العالمية اذا استبعدنا البترول نجد انها تنحصر في المنتجات الغذائية والتبغ - والمشروبات وبعض المنتجات النسيجية .

حيث تشكل المنتجات الغذائية 12٪ ، 12٫2٪ ، 13٪ خلال 70 ، 75 ، 78 ، على التوالي ، أما المشروبات فتشكل 11٫6٪ ، 13٫2٪ ، 15٫3٪ ، خلال 70 - 75 - 78على التوالي ، وفيما يتعلق بالتبغ فكان 25٫7 ٪ ، 27٫6 ٪، 29٪ خلال نفس الفترة على التوالي، أما المنسوجات فكانت 14٫8٪ ، 16٫8 ، 16٫9 ٪ على التوالي وهذه النسب تمثل نصيب الدول النامية من القيمة المضافة العالمية بالنسبة لهذه المنوعات .

وهي كما ذكرنا صناعات بسيطة تكنولوجيا اما فيما يتعلق بالصناعات الكماوية فنلاحظ انها لا زالت من نصيب الدول الرأسمالية المتقدمة ، حيث شكلت 76٫4٪ ، 68٫8٪ ، 69٫8 ٪ خلال 70 - 75 - 78 على التوالي اما نصيب الدول النامية في الصناعات الرائدة ذات التكنولوجية العالية فلازال هزيلا جدا ، مقارنة بالدول المتقدمة . وبلغ 5٪ ، 7٫1٪ ، 71 في نفس الفترة على التوالي .

جــدول (25): نصيب الفروع الصناعيــة فــي المجموعات الاقتصادية الدوليــة فــي القيمــة المضافــة للصناعات التحويليــة العالميــة

(نســـب مئويــــــة)

الفروع الصناعيــة	اقتصاديات السوق المتقدمة			الاقتصاديات المخططة مركزيـا			البـلاد الناميــة		
	70	75	78	70	75	78	70	75	78
المنتجات الغذائية	65ر2	62ر8	62ر7	22ر8	25	24ر3	12	12ر2	13
المشروبــات	69ر2	66ر1	64ر2	19ر2	20ر7	20ر5	11ر6	13ر2	15ر3
...ــغ	61	57ر7	56ر4	13ر3	14ر7	14ر6	25ر7	27ر6	29
...وجــات	61ر4	55ر4	54ر3	23ر8	27ر8	28ر8	14ر8	16ر8	16ر9
...ب والنتجات الخشبيــة	74ر2	70ر3	70ر9	16ر7	20ر2	19ر3	9ر1	9ر5	9ر8
...ويات الصناعية	76ر4	68ر8	69ر8	18ر6	24ر1	23ر1	5	7ر1	7ر1
...ويات الاخرى	83ر9	79ر5	79ر8	5ر2	6ر8	6ر4	10ر9	13ر7	13ر8
البــترول	54ر7	53ر5	50ر2	9ر2	14ر2	14ر8	36ر1	32ر3	35
...ات متنوعة مـن ...ترول والفحـم	52ر7	48ر1	46ر4	35ر7	38ر1	38ر1	11ر6	13ر8	15ر5
...ات الفخار والطيني	58ر7	50ر1	48ر3	29ر8	37ر2	38ر8	11ر5	12ر7	12ر9
...ــاج	75ر9	68ر1	67ر4	17ر1	22ر8	23ر7	7	9ر1	[illegible]
... أخرى معدنية ...ــة	64ر6	57ر7	58ر1	27ر8	32ر8	31ر6	7ر6	9ر5	10ر3

المصدر: العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي ص 164
محمد عيســى عبدالشفيع (سابق الذكر)

لقد كان للثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الصناعة وما نجم عنها من تعقد تكنولوجي سمح بنقل بعض الصناعات البسيطة تكنولوجيا من الدول الرأسمالية المتقدمة الى الدول النامية ومن ناحية أخرى فان الثورة العلمية والتكنولوجية قد رفعت من نسبة كثافة عنصري العمل والتكنولوجيا وعنصر رأس المال في الصناعات القائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة بينما دفعت بالصناعات كثيفة العمل الى الدول النامية التي تتميز بانخفاض الاجور كما لجأت الى نقل بعض الصناعات الملوثة للبيئة الى الدول النامية كما كان لتطور أزمة الطاقة الرخيصة في الدول الرأسمالية المتقدمة دور في اقامة صناعات بتروكيماوية موجهة للتصدير في بعض الدول النامية المنتجة للبترول بايعاز من الشركات المتعددة الجنسيات ، ونجد أن حصيلة البلدان النامية من الصادرات الصناعية تعد ضئيلة اذا ما قارناها بمعدل النمو في الدول الرأسمالية المتقدمة كما انها تختلف عنها في البلدان النامية حيث نجد أن جلها من المعادن المواد الخام المصنعة رغم قيامها ببعض الصناعات التحويلية كالالات ـ ومعدات النقل الا أنها لا زالت ضعيفة وتبقى الدول الرأسمالية المتقدمة هي المصدر الأساسي والمصدر الرئيسي للسلع الاساسية كما يتضح من الجدول (26) •

اذا قلنا إن نمط الانتاج الرأسمالي قد تخلى لعالم الثالث عن الصناعات التقليدية فليس هناك ما يسمح

بالقول أن هذه الصناعات التي صنعت أوروبا في القرنين الماضيين سوف تؤدي نفس المهمة التصنيعية اليوم في اطار يختلف كليا عن السابق وفي تشكيل اقتصادي محرف وخاضع للسيطرة – كما ان آمال التطور التي بلغها العالم الثالث لا تسمح الى حد الآن بامتصاص النشاطات التي تخلى عنها نمط الانتاج الرأسمالي وهذا ما يفسر الرغبة المعلنة في قبله في تدعيم تنمية عن طريق مساعدة مختارة (1)

---

(1) كريستيان بالو : الاقتصاد الرأسمالي العالمي ص 218 – 219 (سابق الذكر)

جـــدول (26): التركيب الهيكلـــي لجمل الصادرات السلعيـــة لكـل مجموعـــة مـــن البلـــدان فـــي 1977 .

مجموعة البلدان	الحصة من اجمالـي الصادرات السلعية لكل مجموعة %				
	وجود مواد منجمية معدنية	منتجات أولية أخرى	نسيج والبسة	الات ومعدات انقـــل	مصنوعات أخرى
البلدان الناميـــــة					
ذات الدخل المنخفض	37	44	7	2	10
ذات الدخل المتوسط	33	30	10	9	18
المصدرة للنفط ذات الفائـــــــض	99	(・)	(・)	(・)	1
البلدان الرأسمالية المتقدمـــــة	9	15	5	39	32
البلدان الاشتراكية	24	16	4	31	25

المصدر: مصطفى محمد حسن علي : نقد المذهب الصناعي لليونيدو واقامة نسق اقتصادي دولي جديـــد ص 120

(سابق الذكـــر)

واذا تناولنا نمو الصادرات مقسمة حسب المجموعات السلعية الصناعية كما يتضح في الجدول (27) الذي سيرد • حيث يتضح من خلاله تضاؤل نسب الزيادة في الصناعات ذات الميزة النسبية في البلدان النامية كصناعة المنسوجات في شرق آسيا حيث انخفضت نسب الزيادة من 20ر3٪ بين 70 ـ 75 الى 8ر3٪ بين 75 ـ 80 ؛ وفي صناعة الآلات ومعدات النقل • من 20ر3 ٪ بين 70 ـ 75 الى 7ر3٪ بين 80 ـ 75 ؛ وتبلغ الانخفاض في الصناعات الكيماوية من 16ر5٪ بين 70 ـ 75 الى 3٪ بين 75 ـ 80 •

ويبقى السوق الرأسمالية العالمية هي الطريق الوحيد لصادرات الدول النامية وذلك بفضل تحكمها في التجارة الخارجية في اطار التقسيم الدولي للعمل الذي مكنها من توجيه العلاقات الاقتصادية الدولية بما يخدم مصالحها بضمان مصادر تزودها بالمواد الأولية الضرورية لصناعتها وخلق أسواق لتصريف منتجاتها الصناعية •

تمثل تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة الاهمية الاستراتيجية في المواجهة الغربية خاصة الامريكية مع الصين وكانت كوريا الجنوبية ذات أهمية في المواجهة مع شمال كوريا ونظرا لهذه الاهمية حصلت تايوان على معونات اقتصادية أمريكية تقدر بـ: 1444 مليون دولار عام 51 ـ 65 ؛ كوريا الجنوبية حصلت على مساعدات في أغلبها منح بقيمة 6ر12 بليون دولار في 46 ـ 75 وكانت قنوات المساعدة الامريكية لكوريا الجنوبية تتمثل في تدريب الاقتصاديين الكوريين واقامة مؤسسات قادرة على ادارة البحث العلمي مثل معهد كوريا للتنمية ـ المعهد الكوري للعلم والتكنولوجيا • وبلغت الاستثمارات في مجال =

جـــدول (27) : نمـو الصادرات الصناعيـة للـدول النامية 70 ـ 85
(متوسـط معدلات النمو كنسـب مئويـة بأسعـار 75)

	70 ـ 75	75 ـ 85
الملابـــــس	20ر3	9ر3
المنسوجـــــات	17ر8	6ر2
الكيماويـــــات	16ر5	13
الحديد والصلـــب	10ر7	14ر5
الالات ومعدات النقـــل	20ر3	17ر3
المنتجات الأخرى (ساعات ـ لعب ... الخ)	10ر2	10
اجمالي المصنوعـــات	14ر9	12ر2

- التعليم 52 ـ 66 حوالـــي 100 مليون دولار • وفي عام 74 كانت 55ر4٪ من صادرات المنشآت الاجنبية تتم بواسطة المنشآت ذات الاصل الياباني و 33ر7٪ بواسطة المنشآة الفرعية الامريكية اما من حيث وصول الصادرات السلعية الكورية الجنوبية نجد في 65 70 ـ 75 ـ لت امريكا 35ر2٪ و 47ر3٪ و 30ر2٪ على التاولي ثم اليابان 25٪ من اجمالي الصادرات الكورية ـ وحصلت كوريا الجنوبية من أجل دعم التجربة الصناعية التصديرية (1) منح تفضيلات تجارية خاصة بكورية خلال حرب الفيتنام ـ (2) زيادة الحصص الاستراد ية الممنوحـــة من جانب أمريكا في مجال المنسوجات الكورية الجنوبية وهونغ كونغ ـ (3) السماح صراحة أو ضمنـا على انتهاج بلدان الشرق الاقصى بالتهرب من القواعد المنظمة للتجارة الخارجية الامريكيـــة •

العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي : محمد عيسى عبدالشفيع ص 140 ـ 141 ، 143 ، 146 ، 169
(سابق الذكـــر)

مصدر الجدول (27) : قضية التصنيع ••• محمد عبدالشفيع ص 257
(سابق الذكـــر)

وما تجدر ملاحظته بهذا الصدد أنه ليس كل الدول النامية قد حققت نموًا في صادراتها الصناعية الفعلية حيث أن الأمر بقي محصورا على عدد قليل من الدول النامية لها أهمية خاصة بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة لاستخدامها في مواجهة حركات التحرر في البلدان النامية والمجمع الاشتراكي .

ورد في التقرير السنوي للبنك الدولي عام 78 الملاحظتان التاليتان (1)

1 ـ انحصار الصادرات الصناعية للدول النامية في عدد قليل منها وجميعها متطورة صناعيا مقارنة مع البلدان النامية حيث ان ما يقارب 45٪ من هذه الصادرات تأتي من كوريا الجنوبية ـ فورموزا ـ كونغ كونغ ـ اسبانيا وترتفع هذه النسبة الى 80٪ اذا أضفناها البرازيل ـ المكسيك ـ اسرائيل ـ سنغافورة ـ اليونان ـ البرتغال ـ الهند ـ يوغسلافيا .

2 ـ منذ 65 حققت عدة دول أخرى توسعا في صادراتها الصناعية أهمها ماليزيا ـ كولومبيا ـ تايلندا ـ تركيا .
ناهيك ان نمو الصادرات الصناعية قد أعتمد على المساعدات والاستثمارات الرأسمالية المتقدمة ، وفيما عدا هذه الدول لم تحقق البلدان النامية نموًا في صادراتها الصناعية يذكر .

وفي دراسة (2) للصادرات الصناعية للدول النامية لعينة تشمل 76 بلد عام 1977 اتضح أن 86,6٪ من اجمالي صادرات

---

(1) تقرير عن التنمية في العالم (البنك الدولي) 1978 . ص 20

(2) مصطفى محمد حسن على نقد المذهب الصناعي ... ص 153 (سابق الذكر)

المصنوعات لمجمل بلدان العينة يعود الى 11 بلد فقط ولا تشارك 65 بلد سوى بنسبة 4ر13٪ وبعزل 11 بلد الأولى تنخفض النسبة الى 10٪ فقط .

أما من خلال الجدول (28) الذي سيرد فيما بعد نجد أن الحديث عن الصادرات الصناعية للدول بالاضافة بساطته ينحصر في قلة قليلة من الدول النامية ففي الفترة 75 – 80 كانت 5 بلدان تمتص 79 من الانتاج الصناعي في الدول النامية واذا أضفنا كونغ كونغ – فرموزة – سنغافورة فان هذه الدول الثمانية تمثل أكثر من 70 ٪ من الصادرات الاجمالية للدول النامية .ونرى حسب معطيات الجدول أنه في عام 1980 كانت 5 بلدان تمثل 4ر61٪ من المنتوج الصناعي للعالم النامي و 7ر56٪ عام 1977 مما يدل على أن أكثر من 115 بلد نامي كانت تتقاسم الباقي وهو أقل من 40٪ من الانتاج الصناعي .

وتشارك في الانتاج العالمي بما يلي (1) :

6ر6٪ ماكنات الغزل .

8 ٪ المحركات الكهربائية .

06ر0٪ مكاكنات قطع المعادن .

3 ٪ من الآت الخراطة .

---

(1) أزمة العالم ... ف. كاسترو ص149 .

(سابق الذكر)

جدول (28): مساهمة بعض البلدان المتخلفة في الانتاج الصناعي
(بالنسب المئوية)

	1963	1970	1975	1980
البرازيل	14ر0	14ر3	16ر4	18ر8
كوريا الجنوبية	1ر4	3ر5	7ر1	12ر1
الهند	18ر8	14ر9	12ر1	12ر0
المكسيك	9ر1	10ر7	10ر2	10ر7
الارجنتين	11ر1	11ر9	10ر6	7ر8
المجموع	54ر4	55ر3	56ر7	61ر4

المصدر : الازمة اقتصادية العالمية ص 52
دورهيئة التمويل
ـ محمد عبدالسلام عويضة (سابق الذكر)

المطلب الأول : التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية للدول النامية

تتعرض الدول النامية من خلال صادراتها المصنعة وشبه المصنعة لحصار من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة وتشكل صادراتها المتبادلة فيما بينها النسبة العظمى من صادراتها الاجمالية .

ويتضح لنا من خلال الجدول (29) توزيع السلع الصناعية للأقطار الصناعية حيث من خلال هذا الجدول السابق الذكر ان نسبة الزيادة في الصادرات المصنعة من الدول الرأسمالية المتقدمة الى الدول النامية بلغت خلال الفترة 60 – 70 نسبة 29% بينما كانت نسبة زيادة واردات الدول الرأسمالية المتقدمة من الدول النامية من السلع الصناعية تمثل 9% ورغم ذلك فان الصادرات الصناعية للدول النامية تستوعبه الدول الرأسمالية المتقدمة بسبب التبعية والاندماج ، مما يجعل الدول الرأسمالية المتقدمة تتحكم فيها زيادة ونقصانا .

جدول (29) : الزيادة في تجارة الأقطار المصنعة من المصنوعات، مجموعات البلاد 60 _ 70 بالاسعار الجارية

(نسب مئوية)

	نسبة الزيادة في واردات المصنوعات	نسبة الزيادة في صادرات المصنوعات
التجارة بين بلاد أوروبا الغربية	55	38
باقي التجارة بين البلاد المصنعة	34	24
التجارة مع البلاد النامية	9	29
التجارة مع البلاد المصدرة للبترول	–	3
التجارة مع البلاد ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	2	6
العالم	100	100

المصدر: قضية التصنيع ... محمد عبدالشفيع ص252

(سابق الذكر)

والأرقـــام التاليـــة [1] توضـــح لنـــا اتجاهـــات الهيكـل الاقليمـي للصادرات الصناعيـــة للـــدول الناميـــة بالمليـــون دولار :

صـادرات الدول النامـيـة من المصنوعـات الى العالم عام	73	15570
"	74	19060
"	75	19920
صـادرات الدول الناميـة من المصنوعات الى الدول المتقدمة عـــام	73	11280
"	74	13020
"	75	13550
صادرات الدول النامية من المصنوعات الى الـــدول الناميـــة الاخرى عـــام	73	3630
"	74	5220
"	75	5430
صادرات الدول النامية من المصنوعات للاتحاد السوفياتـي عـــام	73	385
"	74	455
"	75	550

---

(1) قضيـــة التصنيـــع ... محمد عبدالشفيع ص 252 ص 253
(سابق الذكـــر)

في عام 1976 كانت صادرات السلع المصنعة (عدا الحديد والصلب والمعادن غير الحديدية) كالتالي[1] :

صادرات البلاد النامية الى العالم عموما	27000	مليون دولار
" " " الى اقتصاديات السوق	19220	" "
" " " الى البلدان النامية	6840	" "
" " " الى البلاد الاشتراكية في شرق أوروبا	890	" "
" " " ويبلغ نصيب الاتحاد السوفياتي من الرقم الاخير	580	" "
" " " الى البلاد الاشتراكية في آسيا	58	" "

ونجد ان الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال الارقام الواردة أعلاه قد أستوعبت نحو 61٪ من الصادرات الصناعية للدول النامية عام 1976 .

وهكذا ندرك التجارة الخارجية للدول النامية هيكل توزيعها الجغرافي غير متكافيء ذلك أن[2] 75٪ من هذه التجارة يتم مع الدول الرأسمالية المتقدمة و 5٪ مع الدول الاشتراكية 20٪ بين الدول النامية نفسها .

وهذا التوزيع غير متكافىء يعكس لنا التبعية الاقتصادية التي فرضت على البلدان النامية كنتيجة لتقسيم العمل الدولي ، حيث أصبحت بمقتضاه منتجة ومصدرة للمواد الأولية ومستوردة للسلع الصناعية من الدول الرأسمالية .

---

(1) قضية التصنيع :محمد عبد الشفيع ص 253

(2) أزمة الديون الخارجية . رمزي زكي ص 410

(سابق الذكر)

والدول النامية عندما تخوض تجربة التصنيع بهدف الحد من التبعية اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة أي انتاج السلع الصناعية ،فانها تجد نفسها مضطرة لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة للقيام بهذه الصناعات وباعتبار أن هذه السلع الرأسمالية متمركزة في الدول الرأسمالية المتقدمة كما يتضح لنا من خلال الجدول (30) التالي حيث نجد أنه في سنة 70 كان نصيب الدول الرأسمالية المتقدمة يشكل 9ر60٪ من القيمة المضافة في قطاع السلع الرأسمالية تأخذ الولايات المتحدة الامريكية حصة الأسد 8ر28٪ في حين لم تكن نصيب الدول النامية في مجموعها يتجاوز 1ر3٪ جلها متمركزة في أميركا اللاتينية 2٪ وتكاد تكون معدومة في آسيا وافريقيا ، حيث كانت ضئيلة جدا 98ر0٪ ، 15ر0 ٪ على التوالي : وهذه الوضعية من شأنها زيادة التبعية من خلال التصنيع ما دامت مستلزماته مرهونة بالاتجاه نحو الدول المتقدمة الرأسمالية • فالتصنيع لم يؤدي الى الاستقلال الاقتصادي وانخفاض حصة الواردات وتحول مراكز اتخاذ القرار من الدول المتقدمة الى الدول النامية بل ان الواقع هذا التصنيع قد أدى الى مزيد من التبعية والخضوع للسوق الرأسمالية العالمية وزيادة تحكم رؤوس الأموال الاجنبية في الصناعات الوطنية (1) .

---

(1) التنمية والتخلف ص 129 ـ 130 •
دراسة تاريخية ـ بنائية
السيد الحسيني ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية 1982•

جدول (30): التوزيع العالمي للقيمة المضافة في قطاع السلع الرأسمالية عام 70

المجموعات الدولية	النصيب السنوي من القيمة العالمية
الدول المتقدمة ذات اقتصاديات السوق	60ر9%
الولايات المتحدة	29ر8%
اليابان	9ر7
ألمانيا	6ر6
فرنسا	3ر7
المملكة المتحدة	4ر7
الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	36%
البلاد النامية	3ر1
امريكا اللاتينية	2
آسيا	0ر95
افريقيا	0ر15
الاجمالي	100

المصدر: محمد عبد الشفيع عيسى : العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي ص269

(سابق الذكر)

المطلب الثاني : الدول الرأسمالية المتقدمة والحماية الجمركية على الصادرات الصناعية للدول النامية

على الرغم من دعوة النظام الرأسمالي الى حرية التجارة الخارجية ، الا انه يعدل عنها خاصة في أوقات الازمات ، متخذة وسائل غير تقليدية بهدف الحماية (التكتلات الاقتصادية ـ الاتحادات الجمركية) ولجأت الدول الرأسمالية المتقدمة الى اجراءات متعددة للحد من الاستيراد في أوقات الازمات الاقتصادية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تمارس ضغوطها للحصول على التزام الدول المصدرة بالحصص الطوعية على كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء (خاصة في مجال انتاج الحديد والسيارات ، لكن المتضرر بالدرجة الأولى هو الدول النامية مباشرة أو عن طريق تخفيض الدول الأخرى المتضررة من مستورداتها من المواد الأولية كذلك نجد أن الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم وسائل تحيزية اتجاه المنتجات الصناعية أو شبه الصناعية التي تتميز بقدرة تنافسية للحد من دخولها الى أسواقها حتى لا تتيح فرصة النمو للصناعة في هذه البلدان مثال : الصناعات البتروكيماوية العربية.

اضافة الى الاجراءات القيدية النوعية ـ صحية ـ بيروقراطية ـ تعقيد في المواصفات الفنية...

وتتضح خطورة الأمر اذا علمنا ان الدول الرأسمالية المتقدمة تملك ثلثي الانتاج العالمي وما يعادل 70% من

التجارة العالمية اضافة الى التفوق التعنتي مما يزيد من قدرتها التنافسية . لما استطاعت الدول المتقدمة وبفضل الحماية وقدرتها التنافسية على انتاج لعدد من المواد الاولية مما يجعل شروط التبادل دائما على حساب الدول النامية .

ان نمو الصادرات الصناعية للدول النامية تعيقه التعريفات الجمركية المرتفعة في القطاعات التي تهم مصدري البلدان النامية ، حيث انه وبعد تنفيذ التخفيضات التي اقرت في جولة طوكيو بقيت نسب التعريفات الجمركية بالتالي[1] (31)

17٪ على المنسوجات والملابس في امريكا .

11٪ على التجهيزات الالكترونية المخصصة على المستهلكين الاوروبيين .

15٪ على البضائع في النرويج .

ان مثل هذه الحواجز تعرقل تطور الصادرات الصناعية في الدول النامية بالاضافة الى كونها تتركز في المستويات الدنيا من التصنيع .

ان الدول الرأسمالية المتقدمة تفرض رسوما جمركية عالية على وارداتها الصناعية من الدول النامية بالاضافة الى فرضها الى قيود كمية مثل حصص الاستيراد ، ذلك ان ما لا يقل عن 30٪ من المنتجات الصناعية المستوردة من الدول النامية تخضع لنظام الحصص

---

(1) تقرير عن التنمية في العالم (البنك الدولي) 1981 ص32

اضافة الى أن التعريفات الجمركية المفروضة على السلع المصنعة الآتية من الدول الرأسمالية المتقدمة تكون منخفضة مقارنة بمثيلتها في الدول النامية • ومثل هذا التمييز يقف عائقا أمام البلدان النامية ولا يمكنها من تحمل المنافسة في السوق الرأسمالية العالمية •

لقد فرضت الدول الرأسمالية المتقدمة التعريفات الجمركية حتى على المنتجات الصناعية البسيطة في الدول النامية فمثلا [1]

في حالة المنسوجات القطنية دول السوق المشتركة لا يفرضون رسوما جمركية على الواردات من القطن الخام بينما تفرض أمريكا على واردات الغزل رسوما تتراوح بين 5 ـ 29٪ من القيمة •

اليابان يفرض هذه الرسوم بنسب تتراوح بين 5 ـ 15٪ •

الاتحاد الاقتصادي الأوروبي 8٪ •

بريطانيا 7ر5٪ •

أما في حالة استيراد هذه الدول للمنسوجات القطنية ترتفع الرسوم الجمركية في هذه الدول الى 33٪ ، 25 ٪ ، 19٪ ، 17٪ على التوالي •

---

(1) أزمة الديون الخارجية :رمزي زكي ص 500

(سابق الذكر)

ان مثل هذه القيود المفروضة على صادرات الدول النامية خاصة المنسوجات التي تعتبر من اهم صادراتها الصناعية تضع عراقيل امام قيام تنمية بها في حين تتزايد وارداتها الصناعية من الدول الرأسمالية المتقدمة مما يعمق من حالة عدم التكافوء في التبادل التجاري بينهما • وسياسة الحماية لم تكتف بتقييد الصادرات الصناعية للدول النامية بل تعمل جاهدة ضد تصنيع هذه الدول حيث نجد ارتفاع معدلات التعريفة الجمركية مع ارتفاع درجة التصنيع للسلعة المصدّرة من قبل الدول النامية كما يتضح من خلال الجدول (31) •

جدول (31) : متوسط التعريفة الجمركية في فئات عريضة من المنتجات عام 1973

	المواد الخام	السلع النصف مصنعة	السلع المصنعة النهائية
الجماعات الاوروبية	0ر5	1ر8	9ر3
الولايات المتحدة	2ر7	7ر6	7ر9
اليابان	5ر9	9ر6	11ر2
كندا	0ر[illegible]	8ر4	10ر2
استراليا	0ر9	11ر1	21
السويد	صفر	4ر5	6ر6
النمسا	5ر9	8ر4	15
سويسرا	0ر3	4ر4	3ر6
فنلندا	صفر	1ر4	8
النرويج	0ر1	4ر8	7ر4
نيوزيلندا	0ر6	8ر5	32ر6
المتوسط العام	2	8	9ر8

المصدر : قضية التصنيع ... محمد عبدالشفيع ص 250
(سابق الذكر)

كما كان لازمة الركود والتضخم في الدول الرأسمالية المتقدمة منذ عام 73 وما صاحبها من بطالة وارتفاع تكاليف المنتوجات الصناعية مما حدى بالدول الرأسمالية المتقدمة من اتخاذ الحماية كهدف للحد من المنتجات الصناعية الآتية من البلدان النامية بحجة انها تنافس الصناعات الرأسمالية المتقدمة متخذة كل الوسائل المباشرة منها وغير مباشرة ، كما لجأت الى المواءمة أي تحويل عوامل الانتاج من القطاعات المنافسة للمنتوجات الصناعية للبلاد النامية وهي صناعات تتميز بكثافة في عنصر العمل وكثافة أقل في عنصري رأس المال والتكنولوجيا الى قطاعات أخرى ذات كثافة في عنصري رأس المال والتكنولوجيا ، لكن المنتجات الصناعية للبلاد النامية قليلة ومحدودة مما لا يترك مجالا للمواءمة :

كما كان لنمو الناتج المحلي الاجمالي في السبعينات داخل الدول الرأسمالية المتقدمة دور في انخفاض نمو وارداتها من البلدان النامية كما هو موضح بالجدول(32)

جـــدول (32) :

الــدول الصناعيــة : نمــو الناتــج المحلــي
الاجمالــــي 60 – 90

(متوســط معــدلات النمــو الســنوي بأســعار 75)

	70 – 60	70–78 (أ)	70 – 80	80 – 90
امريكا الشماليــة	4ر0	3ر4	3ر3	4ر0
اليابان وجزر المحيط الهادي	9ر4	5ر1	5ر1	5ر9
اوروبا الغربية واوروبا الشمالية	4ر7	2ر8	2ر9	3ر3
جميع البلاد الصناعيــة	4ر9	3ر4	3ر4	4ر2

(أ) تقديــرات علــى أساس معلومات أولية غير كاملــة ٠

المصـدر: تقرير عن التنميــة فــي العالم (البنك الدولي) 1979 ص 14

ونجد ان التكتلات الدولية كالسوق الأوروبية المشتركة وأسواق امريكا استخدمت قيود وعقبات أمام تجارة الدول النامية •

فمثلا[1] كانت بريطانيا وأمريكا واليابان والجماعات الاقتصادية الأوروبية تنفق كدعم مباشر وغير مباشر على المواد الأولية التي يمكن استرادها حوالي 21 ـ 24 بليون دولار (المساعدات الرسمية الصافية المقدمة من اجل التنمية لاتتجاوز 7ر7 بليون دولار) ويدخل ضمن هذا الاطار ان أسعار المنتجات الزراعية التي تحددها هذه التكتلات وفق سياسة محددة لحماية دخول المزارعين ولمنع المنافسة الاجنبية ،وترتب على دورة كنيدي رفع السعر العالمي للحبوب التي تستوردها الدول النامية بنسبة 17% وكلها أعباء على البلدان النامية وفي مجال المنتجات الصناعية التحويلية تعرض الدول الرأسمالية المتقدمة رسوما جمركية عالية وحصصا مقيدة فمتوسط[2] التعريفات الجمركية على واردات البلاد الرأسمالية المتقدمة من هذه المنتجات يكون 5ر6% اذا كانت قادمة من بلاد رأسمالية متقدمة وتصل 3ر11% اذا كانت قادمة من الدول النامية •

وصلنا الى ان التصنيع بالدول النامية لم يكن ليعبر عن المتطلبات الاساسية للتنمية الصناعية لانه جاء تحت أحضان الشركات متعددة الجنسيات كما أنه زاد من تدعيم

---

(1) الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية : عادل حسين ص 294 (سابق الذكر)

(2) ستار الفقر : محبوب الحق ص 74 ص 75 • ترجمة أحمد فؤاد بلبع الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1978•

التبعية التكنولوجية وخلق أنماط استهلاكية محاكية للغرب وعليه فان التصنيع على هذا النمط بعيد عن تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتغيير هيكل التجارة الخارجية للدول النامية ونحاول من خلال هذا الفصل الاجابة عن التساؤلات التالية :

(1) هل يمكن الاعتماد على صناعات تتم بمبادرة الشركات متعددة الجنسيات في تغيير الهيكل الاقتصادي للدول النامية وهل من شأن تصنيع كهذا يمد النمو من خلال التشابك القطاعي بقية القطاعات الاقتصادية ؟!

(2) عند الحديث عن الصادرات الصناعية للدول النامية فهل يعني الامر اننا امام منتجات صناعية وليدة الانتاج المحلى لهذه الدول أم المبادلات التجارية لهذه في المصنوعات ما هو في حقيقة أمره سوى تبادل لمنتجات صناعية بين فروع الشركات متعددة الجنسيات ؟!

(3) لماذا ضعف المبادلات التجارية بين الدول النامية ؟! وهل يمكن اعتبار مبادلاتها في المصنوعات سوى تبادل لفروع الشركات متعددة الجنسيات - ماهي عوائق تدعيم التبادل التجاري بين الدول النامية والى أي مدى يمكن ارجاعها الى التبعية والاندماج في اطار السوق الرأسمالية العالمية ؟!

(4) لماذا لم تستطع الدول النامية الاستعادة من الفوائض را لنفطية من أستوعب هذه الفوائض وكيف استخدمت • وهل كان للمشاريع المشتركة في الخليج دور سوى تكريس التبعية واستمرار النهب ؟!

(5) ما هي الحلول التي يمكن أن تأخذ بها الدول النامية للحد من التبعية وتحسين وضع تجارتها الخارجية ؟!

وهذا ما نعالجه في الفصلين الاخيرين •

الفصل الرابع :

الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية
(الصادرات الصناعية)

تمهيد :

ان الشركات متعددة الجنسيات وما تملكه من قوة اقتصادية ومهارة تكنولوجية ودقة في المعلومات تفوق امكانيات الدول النامية مما يجعل هذه الاخيرة تخير في أي عقد تبرمه معها • وتواجدها على أرض الدول النامية كان له نتائج وخيمة على اقتصاداتها • فهدفها الاساسي السعي نحو تحقيق الانتاج جعلها تضرب عرض الحائط مصالح الدول النامية فأغلب استثماراتها بالدول النامية كانت وسيلة نهب وتخريب مستمر دون مراعاة للمتطلبات الأساسية لهذه الدول ودون مراعاة لمدى ملائمة هذه الصناعات ونتيجة انتشارها من خلال فروعها المتواجدة بالدول النامية فان أغلب صادرات الدول النامية من السلع الصناعية هو في حقيقة أمره تبادل بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات ولا علاقة لها بالانتاج المحلي في هذه الدول - وكان من نتائج التصنيع عبر فروع الشركات متعددة الجنسيات تعميق التبعية التكنولوجية وخلق نمط استهلاكي ترفي موجه للنخبة في هذه الدول مع بقاء الاغلبية بعيدة عن هذا النمط الاستهلاكي المحاكي لنمط الاستهلاك المتواجد بالدول الرأسمالية المتقدمة •

وهذه الظروف التي عاشتها الدول النامية في ظلّ النظام الرأسمالي من خلال رأس المال الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات وما تركته فيها من تبعية واندماج اتجاه الدول الرأسمالية كانت عائقا أمام أي تطور للتعاون بين هذه الدول لأنّ مثل هذا التعاون يكون منها قوّة اقتصادية من شأنها أن تشكل مركز تفاوض قوي وهذا ما لا ترغب فيه الدول الرأسمالية المتقدمة لأنه يحرمها من المنبع الذي يوردها ذهبا • وهي بذلك تسعى لخلق نزعة قطرية بين الدول النامية لتبعدها عن أي حوار من أجل تدعيم هذا التعاون • وكانت الظروف التبعية هذه أن أصبحت الفوائض النفطية وسيلة هي الأخرى بيد الاحتكارات الرأسمالية عن طريق موسسات التمويل الدولية بدل استخدامها في تمويل مشاريع اقتصادية على مستوى الدول النامية من شأنها التخفيف من التبعية وخلق تكامل اقتصادي عن طريق تكوين سوق موسعة على مستوى الدول النامية •

هذه أهمّ النقاط التي نعالجها في الفصلين التاليين:

المبحث الأول: أثر الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية

تعتبر العلاقة بين الدول النامية والشركات متعددة الجنسيات من الأمور الجديرة بالدراسة والتحليل باعتبارها تمثل الامبريالية في المرحلة الحالية، هذه العلاقة التي تنجم عنها هيمنة وابتزاز وتأثير سلبي على برامج وخطط التنمية الاقتصادية في الدول النامية • والملاحظة التي لا تقبل نقاش أن استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات لا توافق

استراتيجية التمية في الدول النامية ، حيث تسعى الشركات المتعددة الجنسيات الى تحقيق الربح دون مراعاة لمدى فعالية وملائمة المشروعات التي تقيمها في البلدان النامية، كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تتجاوز من ناحية الامكانيات المالية والتكنولوجية والمعلومات المتحة قوة البلدان النامية ، مما يجعلها تكون الرابحة وعلى حساب الدول النامية في أي عقد تبرمه معها كما تلجأ الى ضرب الدول النامية ببعضها لتحصل على أفضل الشروط.

ان تناول دور وأثر الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة الدولية يوضح لنا مظاهر نفوذها على السياسات الاقتصادية في الدول النامية نتيجة للنسبة الكبيرة لهذه الشركات المتعددة الجنسيات في التجارة الدولية ففي عصرنا الحالي نجد أن الشكل الرئيسي للعلاقات بين الدول الرأسمالية المتقدمة هو العلاقة بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات وليس حركة الصادرات والواردات بالمعنى التقليدي. تلقي الشركات المتعددة الجنسيات شرطا قاسية مقابل تقديم رؤوس الأموال للدول النامية بل لا تقبل الاستثمار الا بشروط تحقق لها أرباحا باهضة عن تلك التي تحصل عليها في الدول المتقدمة ، واذا دققنا النظر في هذه الاستثمارات نجدها لا تأتي للبلدان النامية في شكل عملات صعبة بل في شكل معدات وآلات ومعرفة تكنولوجية وادارية مصدرها الشركات المتعددة الجنسيات مما يجعلها تتحكم في أسعارها كما أنها نتيجة توسع نشاطها في البلدان النامية أصبحت تعتمد على استثمار جزء من أرباحها دون تحويل للعملة الصعبة.

وتتضح الاهمية التي تكسبها الشركات المتعددة الجنسيات من الحقائق التالية [1] :

(ـ) القيمة المضافة التي حققتها الشركات العشر الأكبر تفوق 3 بلايين دولار أي ما يزيد عن الناتج القومي الاجمالي لثمانين دولة من دول العالم •

(ـ) في عام 1971 بلغت القيمة المضافة التي حققتها هذه الشركات العشر 500 بليون دولار أي انها كانت مسؤولة عن 20٪ من الناتج القومي الاجمالي العالمي عدا الدول الشيوعية •

(ـ) تذهب التقديرات ان الشركات متعددة الجنسيات في الوقت الراهن مسؤولة عن جزء من التجارة الدولية يتنامى باستمراره فالشركات الامريكية الـ 300 الكبرى وفروعها في الخارج التي تبلغ 5200 مسؤولة عن 28٪ من الصادرات العالمية بما في ذلك 48٪ من صادرات المواد الأولية و 20٪ من صادرات السلع الصناعية •

(ـ) لها سيولة دولية هائلة ، فالشركات الامريكية وحدها تملك 200 بليون دولار وهو رقم يفوق قيمة الاحتياطات الكلية التي تحتفظ بها المصارف والمؤسسات النقدية جميعها •

لقد عانت ولا زالت تعاني الدول النامية من العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة وكانت الشركات متعددة

---

(1) بعض المسائل الاقتصادية في الاقطار النامية ـ حسين آغا وآخرون ص ص 14 ـ 15 مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ـ لندن 1982 •

الجنسيات من أهمّ الوسائل التي استخدمت لاستغلال المصادر الاقتصادية في الدول النامية وعرقلة التنمية الاقتصادية فيها وأهمّ هذه العراقيل (1)

(-) ان الشركات متعددة الجنسيات تضيق الخناق على شركات الأقطار النامية في مجال التجارة الدولية باستخدام عدد من الأساليب ووسائل المنافسة غير المشروعة نذكر منها (2)

1 - عدم التعامل مع شركات الأقطار النامية .

2 - حث وتحذير العملاء من التعامل مع الشركات التي تملكها البلدان النامية .

3 - البيع بأسعار منخفضة جداً من اجل طرد الشركة المملوكة من قبل البلد النامي من السوق الرأسمالية العالمية .

(-) أسعار التحويل ويقصد بها تلك الأسعار التي تقوم الشركات بتحديدها في مجال التعامل بين فروع الشركة وتوابعها الخاصة بالمواد الأولية . فالقاعدة العامة هو أن تكون هذه الأسعار بمستوى أقل عادة عن سعر السوق لهذه المنتجات التي تنتجها الشركات في الأقطار النامية وتحاول في نفس الوقت فرض أعلى الأسعار للسلع النهائية المصنعة والمستفيدة من هذا النظام هو الشركة نفسها والبلدان المالكة لها . وفي أغلب الأحيان تعجز الشركات المحلية عن منافسة الشركات متعددة الجنسيات وبالتالي تستبعد ، وخير الأمثلة على ذلك (3) :

---

(1) النفط والتنمية العدد 12 . أيلول 1980 ص ص 40 — 43 .

(2) لمزيد من التفاصيل حول هذه العراقيل يمكن الرجوع الى النفط والتنمية العدد 5 . شباط 1980 ص 132 — 133 .

(3) النفط والتنمية العدد 1 السنة 1980 ص 82 .

(ـ) في البرازيل حاول كارتل (يضم شركات ـ براون ـ بوفري ـ سيمنس ايج ـ جنرال الكتريك ، وشركة درالولبي ماركوني الايطالية ، توشيبا هيتاتشي اليابانية، واسك شارلبوري البلجيكية) القضاء على 50 مصنعا محليا لانتاج المعدات الكهربائية بفرض أسعار أرخص ووقف شحنات الامدادات وتسليم قطع غيار غير سليمة .

(ـ) في الفليبين تحتكر 10 شركات نفط أجنبية 80٪ من مبيعات المنتجات النفطية وتحصل على 99٪ من اجمالي الدخل ، وفي مجال صناعة التعدين تحتكر 72٪ من وتحصل على 74٪ من الدخل . وتعمل هذه الشركات جاهدة وبشتى الطرق والأساليب لتحطيم الشركات الوطنية وعرقلة ان لم نقل تحطيم اقتصادها الوطني .

واذا كانت أوسع فجوة تفصل الدول الرأسمالية المتقدمة عن الدول النامية اليوم تتمثل في مجال العلم والتكنولوجيا ، فذلك لأن (1) 90٪ من العلماء والباحثين يعملون في الدول الرأسمالية المتقدمة وأن 95٪ من ابحاثهم موجهة لخدمة هذه الدول وحتى الأبحاث التي تجري في مناطق اخرى يتمكنون من توجيهها لصالحهم ، وفي الولايات المتحدة الامريكية تمول الشركات المتعددة الجنسيات 80٪ من مجموع ما ينفق في البحث والتنمية الصناعية .

وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات دوراً اساسياً في الحد من النمو الصناعي في البلدان النامية وهي بفضل ما لديها من امكانيات وبفضل اعتماد البلدان النامية عليها أكثر من

---

(1) الاقتصاد العربي من الاستقلال الى التبعية ، عادل حسين ص 370 (سابق الذكر)

اعتماد البلدان الرأسمالية المتقدمة عليها ، تخضع اقتصاديات الدول النامية لصالحها .

فكانت الشركات متعددة الجنسيات الامريكية تكسب (1) 7ر7٪ على استثماراتها في الدول المتقدمة وتنقل الى أمريكا 55٪ من اجمالي دخلها أما النسبة المقابلة لذلك فهي في الدول النامية هي 4ر17٪ و 80٪ .

أما في مجال المناجم بالدول النامية وبفضل الحقبة الاستعمارية التي فرضت على هذه الدول تزويد الدول المستعمرة بما تحتاجه من المواد الخام وبأقل التكاليف ورغم محاولة الدول النامية التخلص من السيطرة الأجنبية في هذا المجال ظلت الشركات متعددة الجنسيات هي المسيطرة والمراقبة لانتاج النحاس في الدول النامية ، ذلك ان الشركات المتعددة الجنسيات تملك 51٪ من الاحتياطي العالمي من هذا المعدن ومن خلال الجدول (33) الذي سيرد يتضح لنا مدى سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الانتاج المنجمي في الدول النامية.

---

(1) النفط والتنمية ـ العدد 1 ـ السنة 1980 ص 80.

جـــدول (23) : الشركات الرئيسيـة التي تتولـى انتاج النحاس في العالـم

الشركـــات	الموقع الجغرافي	الكمية بالالاف الاطنان
أناكـــــودا	أمريكــــا	211
كينكــــوت	•	417
مـــاكمـــا	•	135
فليبس دوج	•	277
اينكـــو	كنـــدا	151
سيرودي بسكو	بـــيرو	126
لوبـــري	شيلــــي	317
التيــــني	شيلــــي	191
جيكامــــين	زائـــير	428
مونت ايسيـــا	استراليـــا	118
نشفنــــا	زامبيـــا	438
بالابــــورا	جنوب افريقيـــا	100
سوثرن بيرو	بـــيرو	124
روان كونسولراتر	زامبيـــا	243
الشركات الاخرى	—	2•298
المجمـــوع		5•574

المصـــدر: مجلة البترول والغاز الطبيعي ـ السنة الثامنة ـ العدد الخامس 1974 ص17

المركز العربي للدراسات البتروليـــة ـ بـــيروت ـ

المطلب الأول : اتجاهات تقسيم العمل الدولي في اطار الشركات متعددة الجنسيات

يتجه الاقتصاد الدولي منذ أواخر الستينات اتجاهات جديدة لتقسيم العمل الدولي بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتقدمة والمحرك الأساسي لهذا الاتجاه الجديد هو نمو واتساع حجم ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات وعملياتها من خلال تدويل الانتاج واعادة التوطين الصناعي على الصعيد العالمي، فاذا كان توجه الاستثمارات نحو البلدان النامية فيما سبق هو الرغبة في التحكم والسيطرة على مصادر المواد الأولية والزراعية الضرورية لاستمرار الصناعة في البلدان الرأسمالية المتقدمة فمثل هذا الاتجاه التقليدي للاستثمار الأجنبي لم يعد الطابع المميز للنشاط الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات حاليا حيث دخلت معظم هذه الشركات الميدان الصناعي في هذه المناطق سواء من خلال التصدير للتصنيع والذي يكون غالبا لنفس البلدان الرأسمالية المتقدمة التي قدم منها الاستثمار أو من خلال احلال الواردات التي تهدف الى اتباع السوق المحلية وقد أصبح التوسع الصناعي في بلدان العالم الثالث منذ الستينات من أبرز الأشكال الجديدة للتقسيم الدولي للعمل ويمكن النظر اليها على انها انعكاس للازمة البنيوية التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي المتقدم المتميز بهبوط الانتاجية والربحية منذ الستينات ودخلت الرأسمالية مرحلة جديدة أصبح من العسير عليها

رفع الانتاجية بنفس الربحية السابقة في المراكز الصناعية المتقدمة وعليه غدت الحاجة الى صياغة جديدة للعمل الدولي واعادة توزيع الانشطة الصناعية على الصعيد العالمي وهبوط ما هو الا جزء من ديناميكية أبعد تمسّ بنية وطريقة الاداء الاقتصادي في عصر الشركات المتعددة الجنسيات •

والاتجاهات الجديدة في اعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل تتمثل أيضا في التوسع في انشاء القواعد التصديرية بالدول النامية وتقوم استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات على خلق قواعد تصديرية في الدول النامية حيث الأجور منخفضة (أنظر الجدول (34)) بحيث يتم اعادة تصدير السلع المصنعة في الدول النامية نحو أسواق البلد الام كما تقوم بالتصدير الى دول أخرى نامية (استراليا ـ الشرق الاوسط ـ افريقيا ـ امريكا الوسطى) ومثل هذه الصناعات المتواجدة بالدول النامية في اطار الشركات المتعددة الجنسيات تجعل مشاركة الدولة النامية يقتصر دورها على حلقة تكنولوجية واحدة أو اكثر من حلقات الدورة الانتاجية وتكتمل الدورة في الخارج ومن الامثلة على ذلك ما يحدث في السعودية مع شركة ماراكونا الامريكية للتعدين وبناء السفن فكرة مشروع متكامل مناصفة مع مؤسسة بترومين السعودية للنفط عليه أن تقوم الناقلات الكبيرة بنقل خامات الحديد من البرازيل الى السعودية ، حيث يتم الانتاج على أن يتم التصدير الى أوروبا واليابان ، ويعتمد المشروع على استهلاك

كميـــات كبـــيرة مـــن الغـــاز الطبيعـــي يحصـــل عليـــه مـــن السعوديـــة مجانـــا عنـــد رأس البـــئر مما يقلـــل مـــن كلفـــة الانتـــاج فـــي الصلـــب(1)

المصدر: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ص32 ـ 33.
محمد عبد الفضيل ـ الكويت ـ أفريل 1979 .

(1) مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ص368.
عدي قصور ـ ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر 1983.

جدول (34): متوسط العائد النقدي عن ساعة عمل للعمال بتشغيل أو تجميع سلع أمريكية خارج وداخل الولايات المتحدة الأمريكية .

	متوسط عائد العمل عن ساعة عمل بالخارج (بالدولارات)	متوسط عائد العمل عن ساعة عمل داخل الولايات المتحدة (بالدولارات)	عائد ساعة العمل بالخارج منسوبا الى عائد ساعة العمل في الولايات المتحدة
منتجات كهربائية استهلاكية			
هونج كونج	0ر27	3ر13	%11ر8
المكسيك	0ر53	2ر31	%24ر4
تايوان	0ر14	2ر56	%18ر2
اجزاء المعدات المكتبية			
هونج كونج	0ر30	2ر92	%9ر7
المكسيك	0ر48	2ر97	%16ر2
تايوان	0ر38	2ر78	%10ر1
كوريا الجنوبية	0ر28	3ر36	%11ر6
سنغافورة	0ر29	3ر67	%9ر8
أجزاء من قاطرات			
هونج كونج	0ر28	2ر43	%10ر3
جامايكا	0ر30	2ر23	%7ر4
المكسيك	0ر61	2ر56	%24ر2
كوابع لهولندا	0ر72	3ر33	%40ر6
كوريا	0ر33	3ر32	%10ر2
سنغافورة	0ر29	3ر36	%11ر6
ملابس			
هندوراس البريطانية	0ر28	0ر28	%13ر3
كوستاريكا	0ر34	0ر34	%14ر9
هندوراس	0ر45	0ر45	%19ر8
المكسيك	0ر53	0ر53	%23ر1
ترينداد	0ر40	0ر40	%16ر1

ويمكننا النظر الى التغيرات الهامشية في تقسيم العمل الدولي من زاويتين :

1) من زاوية رؤوس الأموال : ويمثل رأس المال التمويلي ظاهرة اقتصادية تتجاوز حدود الدول وتوسع رأس المال التمويلي بواسطة الاحتكارات الدولية وأصبح وسيلتها الهامة ، حيث نلاحظ(1) وباعتبار سنة 1950 سنة الأساس أن نمو الانتاج الصناعي للدول الرأسمالية المتقدمة قد ارتفع عام 71 الى ثلاثة أضعاف في حين زادت الصادرات السلعية أكثر من أربع مرات أما تصدير رأس المال فقد تضاعف ست مرات والجديد هنا هو التركيز على تصدير رأس المال الى البلدان الرأسمالية المتقدمة وليس للدول النامية كما كانت الأمور من قبل .

2) من زاوية التجارة الخارجية : كان للثورة العلمية والتكنولوجية دورها في زيادة اعتماد الدول الرأسمالية المتقدمة على بعضها البعض وتتجه الاحتكارات هذه للتخلص من الصناعات التي لم تعد ذات فائدة اقتصادية وذلك بنقلها الى البلدان النامية .

ومثل هذه الصناعات المتواجدة بالدول النامية في اطار الشركات متعددة الجنسيات بعيدة كل البعد عن متطلبات التنمية الصناعية في هذه الدول . ذلك انها تضيق الخناق على الشركات المحلية وتركز استثمارها

المصدر: مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر : حمدي الصباخي ص 33 .

(سابق الذكر)

في مناطق معينة في البلد النامي وفق مزايا معينة من حيث تكاليف عناصر الانتاج مما يجعل هذه المناطق معزولة عن بقية المناطق الاخرى • كما أن هذه الصناعات لا تلعب دورها في توفير العملة الأجنبية مما قد يساهم في تمويل العجز في ميزان المدفوعات بل أن الارباح المحققة يعود جزء منها في شكل آلات - ومعدات نقل - ومعرفة تكنولوجية وادارية مصدرها الشركات متعددة الجنسيات التي تجعل من اسعارها وسيلة استغلالية أخرى •

وهذا النوع من التصنيع المعتمد على الشركات متعددة الجنسيات وقف عائقا دون نمو وتطور قطاع لانتاج السلع الرأسمالية وبالتالي يبقى المجال الوحيد هو استيرادها مما يترتب عليه زيادة التبعية وزيادة المديونية • فهذه الصناعات متكاملة مع مشروعات الشركات متعددة الجنسيات مما لعب دوره في تحويل عدد من الدول النامية الى مراكز تابعة للرأسمالية الاحتكارية وهو ما يقف حاجزا أمام أي ابتكار لانه يعتمد على قرارات تاتي من مراكز الشركات متعددة الجنسيات في الدول الأم •

المطلب الثاني : الصادرات الصناعية للدول النامية والشركات متعددة الجنسيات

ان قسما كبيرا من المنتجات الصناعية في الدول النامية يخضع لسيطرة الشركات متعددة الجنسيات من خلال تواجدها بالدول النامية ذلك اننا رأينا فيما سبق تركز الصادرات الصناعية في بلدان نامية محدودة (هونغ كونغ، كوريا ، سنغافورة ، الهند ، المكسيك ، البرازيل ، الارجنتين) ومن خلال الجدول (35) نجد مثلا أن الصناعات التحويلية تكون مملوكة ملكية أجنبية بنسبة تتراوح بين 65٪ ـ 100٪ مما يوضح لنا أن الصادرات الصناعية لهذه الدول ليست وليدة الانتاج المحلي ، انما هي انتاج لفروع الشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة بهذه الدول .

ففي عام 1977 كانت الشركات المتعددة الجنسيات تتحكم في الانتاج العالمي على النحو التالي (1):

76ر5٪ من انتاج المواد المصنعة .

80٪ من انتاج الصناعات التعدينية والمنتوجات غير المعدنية .

90ر6٪ من انتاج وسائل النقل للمسافرين . ووسائط نقل المشحونات.

---

(1) أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية : ف . كاسترو ص 149
(سابق الذكر)

جـــدول (35) : الاستثمارات الاجنبية وتوزيعهـــا قطاعيـــا وتبعـــا للمصـــدر الاقليـــي فـــي بعض بلدان العالم الثالـــث

(أ)

البلـــد	السنـــة	حجم الاستثمارات المتراكمة مليون دولار	التوزيـــع القطاعـــي %			
			صناعة استخراجية	صناعة تحويلية	خدمات	أخرى
ـونغكونغ	76	1252	—	100	—	—
ـريـــا	75	927	1ر4	80ر1	18ر5	—
ـافـــورة	76	3739	40ر6	59ر8	—	—
ـــد	74	1683	4ر2	92	3ر7	—
ـزيـــل	76	9005	2ر5	76ر5	18ر6	2ر0
ـيـــك	75	4736	4ر5	77ر5	18ر1	0ر2
ـتيـــن	73	2275	5ر6	5ر6	24ر5	4ر5

(يتبـــع ... البقية على الصفحة الموالي

(تابع للجدول (35)

(ب)

التوزيع تبعا لمصدر رأس المال x							
الولايات المتحدة	فرنسا	ألمانيا الفيدرالية	هولندا	سويسرا	بريطانيا العظمى	اليابان	أخرى
47ر2	1ر2	1ر0	1ر2	2ر2	8ر2	15ر4	23ر6
17ر4	0ر6	0ر6	6ر2	—	—	66ر8	8ر7
32ر9	—	3ر0	14ر0	—	14ر3	14ر0	21ر3
12ر9	—	3ر6	3ر0	5ر5	60ر8	2ر0	12ر2
32ر2	3ر6	12ر4	2ر6	10ر9	7ر4	11ر2	19ر7
68ر7	1ر0	2ر3	2ر3	3ر0	5ر6	1ر8	15ر8
39ر5	8ر5	4ر5	6ر3	9ر1	12ر0	0ر3	19ر8

المصدر: مصطفى محمد حسن علي ؛ نقد المذهب الصناعي لليونيدو ... ص 156
(سابق الذكر)

ومن خلال الجدول (36) الذي سيرد فيما بعد يتضح لنا أن الشركات متعددة الجنسيات تمثل 33,1٪ من مجموع ما تستورده أمريكا من فروع الشركات الاحتكارية الامريكية من هذه المنطقة وتصل النسبة الى 51٪ في حالة المواد المصنعة •

كما أن الصادرات الاجمالية لفروع الشركات الامريكية المنطقة هذه الى الشركة الام التي مركزها أمريكا زادت من 69٪ الى 85٪ بين عامي 71 - 75 ، وهذه قد تم اعتبارها كزيادة في تصدير المواد المصنعة وكدليل على التطور الصناعي الجاري في دول أمريكا اللاتينية لكن الواقع انها تمت خارج قرارات وتحكم الحكومات الوطنية في الدول النامية هذه ، وقد يصل الأمر في بعض الدول النامية الى درجة أن الانتاج الكلي يصدر مباشرة بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات الى احد الدول الرأسمالية المتقدمة لاجراء عملية التحويل هناك ، ففي الدومينيون نجد انها تصدر كل انتاجها من البوكسيت الى مصنع الكوبالولايات المتحدة الامريكية • وانتاج هايتي يصدر كله الى مصنع شركة رينولدس بولاية تكساس (1) •

---

(1) CNUCED : Le rôle des sociétés transnationales dans la Commercialisation et la distribution des exportations et des importations des pays en voie de developpement P,2.3 DOC. TD/B/C2/197, Mars 1978

جـدول (36) الولايات المتحدة : الواردات القادمة من بلدان أمريكا اللاتينية

الواردات الاجمالية والواردات الآتية من فروع الشركات أمريكية حسب درجة تصنيعها عام 77

(بملايين الدولارات — وبالنسبة المئوية)

(أ)

	المجموع الكلي	فروع النسبة المئوية	مواد أولية	فروع النسبة المئوية
الارجنتية	386ر0	6ر8	114ر6	2ر1
البرازيل	2230ر7	18ر5	1082ر9	4ر9
المكسيك	4647ر3	48ر3	2080ر0	30ر5
بوليفيا	160ر3	4ر4	115ر4	4ر2
تشيلي	229ر4	5ر0	65ر6	10ر3
كولومبيا	824ر6	13ر4	646ر1	12ر5
الاكوادور	604ر0	14ر0	515ر3	15ر7
البيرو	488ر9	7ر4	264ر9	3ر0
فنزويلا	4065ر5	25ر6	1259ر9	17ر7
كوستاريكا	293ر9	24ر7	255ر2	21ر6
السلفادور	426ر2	17ر2	328ر8	0ر4
غواتيمالا	377ر5	6ر4	361ر7	5ر7
هوندراس	255ر3	40ر2	233ر9	40ر5
نيكاراغوا	180ر2	17ر7	156ر1	18ر9
باراغواي	23ر4	5ر3	12ر8	6ر1
أوروغواي	88ر2	3ر9	4ر2	1ر9
هايتي	169ر9	27ر5	46ر2	33ر2
بانما	158ر1	39ر6	113ر8	27ر2
ج. الدومينيكان	625ر7	13ر0	482ر8	5ر6
غويانا	55ر9	6ر1	45ر8	5ر5
جمايكا	346ر3	86ر7	216ر2	95ر2
سورينام	120ر6	33ر9	58ر8	38ر8
ترينداد وتباغو	1655ر9	77ر3	753ر4	81ر5
مجموع 23 بلدا	18414ر4		9815ر0	
الاجمالي الخاص بالفروع	6100ر4	33ر1	2322ر1	23ر7

(يتبع ... البقية على الصفحة الموالية)

تابع للجدول رقم (36)
(ب)

	مواد شبه مصنعة	فروع النسبة المئوية	مواد مصنعة	الفروع النسبة المئوية
الارجنتين	100ر5	7ر5	167ر5	9ر2
البرازيل	368ر2	15ر5	755ر6	38ر4
المكسيك	547ر6	28ر5	1803ر6	70ر8
بوليفيا	42ر3	3ر4	1ر3	9ر1
تشيلي	139ر0	3ر0	15ر4	2ر9
كولومبيا	28ر5	3ر7	141ر2	17ر3
الاكوادور	73ر6	0ر5	11ر2	10ر2
البيرو	154ر8	3ر2	47ر3	9ر1
فنزويلا	374ر6	13ر8	1814ر0	36ر0
كوستاريكا	3ر8	0ر4	32ر6	50ر4
السلفادور	1ر6	6ر7	91ر2	74ر9
غواتيمالا	4ر3	5ر1	5ر7	7ر1
هوندوراس	5ر6	7ر5	13ر9	46ر7
نيكاراغوا	4ر2	12ر9	18ر3	8ر1
باراغواي	5ر3	0ر1	4ر9	5ر4
اوروغواي	11ر2	0ر4	72ر3	4ر2
هايتي	17ر7	9ر7	101ر1	28ر4
بانما	6ر0	24ر3	34ر2	85ر5
د. دومينيكان	51ر0	17ر0	71ر5	48ر0
غويانا	7ر2	0ر0	2ر1	2ر6
جامايكا	108ر4	76ر6	19ر8	53ر2
سورينام	59ر7	30ر0	0ر6	0ر7
ترينداد وتباغو	207ر4	54ر3	289ر4	79ر8
المجموع 23 بلدا	2330ر6		5914ر7	
الاجمالي الخاص بالفروع	512ر3	22ر0	3014ر5	51ر0

المصدر: الازمة الاقتصادية والاجتماعية ... ف. كاسترو ض 80 – 81

(سابق الذكر)

المطلب الثالث : الشركات متعددة الجنسيات وتهميش التصنيع في البلدان النامية

كان الهدف الرئيسي من التصنيع في البلدان النامية هو تصفية البنية الاحادية للاقتصاد الموروثة عن الحقبة الاستعمارية ، وذلك عن طريق تطوير الجهاز الانتاجي وتنويعه ، واحتلت مسألة احلال الواردات مكانا بارزا في ظل اشباع حاجات السوق المحلية في ظل الحماية . وطبقت تلك السياسة في أمريكا اللاتينية حتى منتصف الستينات لكنها بدأت تمر بأزمة هيكلية وفشلت كاستراتيجية للتصنيع في تغيير البنية القديمة اذ أصبحت تلك البلدان تقف في منتصف الطريق عاجزة عن استكمال باقي حلقات التصنيع .

وعندما تطرح قضية التصنيع من خلال التصدير في الدول النامية في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة لا بد من ادراك دور الشركات متعددة الجنسيات ونظرتها لتقسيم العمل الدولي . ويمكن ادراك بعض الاشكال في تقسيم العمل الدولي وبعض أنماط التهميش الصناعي التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات في كثير من الدول النامية - فهناك نموذج التصنيع أو التجهيز الصناعي الأولي حيث تقتصر عمليات التصنيع على عمليات تحضيرية أو تجهيزية للمواد الاولية قبل تصديرها للخارج وهناك نموذج آخر يقوم على التصنيع وسط الحلقة الانتاجية ، وأهم مثال على ذلك صناعة المكونات أو صناعة حسب ما تقتضيه الاستراتيجية الكلية للشركات متعددة الجنسيات .

مثال [1] : تصنيع موتور سيارة في بلد ما وتصنيع جسم السيارة في بلد آخر والفرامل في بلد ثالث ثم يجري تركيبها في بلد رابع حسب ما تقتضيه اعتبارات الربحية ، ويترتب على ذلك أن تكامل عناصر العملية الانتاجية لا يتم على مستوى البلد الواحد بل على مستوى العالم مما يودي الى تقطيع أوصال الهيكل الانتاجي الوطني ويودي الى التصنيع الهامشي الذي يقوم على نشاطات آخر الحلقة مثل عمليات تجميع السيارة .

والنتيجة لمثل هذه الانماط هي القضاء على عناصر التشابك الاقتصادي داخل الجهاز الانتاجي الوطني وتحطيم عملية التنمية المستقلة مما يزيد من تفكك الجهاز الانتاجي وتعميق الازدواجية في البناء الاقتصادي وهكذا نبدد مرحلة جديدة هي اتمام الاشكال الجديدة للنشاطات الصناعية التصديرية في اطار صناعات دولية متكاملة تكاملا رأسيا تنتشر اقامتها في العالم اما اتخاذ القرار فيبقى للمركز الرئيسي في الدولة الأم .
أي ظهور تقسيم دولي للعمل بصورة هرمية بين الاقاليم لجغرافية بما يتلائم مع التقسيم الرأسي للعمل داخل الشركة الدولية ذاتها .

ان مثل هذه الانشطة التصنيعية التي تندرج ضمن اطار الشركات متعددة الجنسيات تظل نشاطات معزولة غير مندمجة مع الجهاز الانتاجي للبلد المضيف كما ان الوحدات التصديرية تظل مكملة لاقتصاديات بلدان المركز المستثمرة

---

(1) النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية ص 35 (سابق الذكر)

مما يعيق الازدواجية في اقتصاديات الدول النامية .

ومثل هذه الصناعات بعيدة كل البعد عن المتطلبات الاساسية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية واعتمادها في نشاطها على المدخلات المستوردة واعادة تصديرها الى نفس الشركة الام مما يجعل هذه الفروع منعزلة عن اقتصاد الدول النامية الذي توجد فيه هذه الفروع . فعملية تصنيع بدائل الاستيراد او التصنيع للتصدير في اطار الشركات متعددة الجنسيات تبدأ من النهاية أي بصناعة المنتجات التي لم يعرفها المركز الا في مرحلة متقدمة ويعني بها سلع الاستهلاك المعمرة وهذه تتطلب استثمارات عالية ومواد نادرة مثل العمل الماهر وتؤدي الى سوء توزيع الموارد لصالح هذه المنتجات ولغير صالح القطاع الثاني - الاستهلاك الجماعي وبالتالي تؤدي الى زيادة افقار الاغلبية والسماح بمزيد من ادماج الاقلية في النظام العالمي (1) معرضة الدول النامية الى ضغوط من خلال الاستهلاكي الترفي المحاكي لنموذج الاستهلاك الغربي من جهة وتعميق التبعية التكنولوجية من جهة ثانية كما سنرى في المبحث التالي :

---

(1) العالم الثالث يفكر لنفسه ص 106 - 107
مقال حول السكان لسمير امين .
اعداد سعد زقعران - سبق ذكره -

المبحث الثاني :

عملية التصنيع بالدول النامية بين الضغط الاستهلاكي الترفي وتعميق التبعية التكنولوجية •

المطلب الأول : (أ) التبعية التكنولوجية •

أدت الثورة العلمية والتكنولوجية الى تخصص الدول النامية في بعض الصناعات التي تتميز بكثافة الاستخدام لعناصر الانتاج التقليدية كالموارد الطبيعية والعمل العادي•• في حين تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات التحويلية ذات الكثافة العالية في العلم والمعلومات والبحث والتطوير والمهارات البشرية •

والدول النامية وهي تقوم بمثل هذه الصناعات تجد نفسها في تبعية تكنولوجية تجاه الدول الرأسمالية صاحبة التكنولوجية ، كما يتضح لنا من خلال الجدول (37) التالي • حيث تستحوذ الدول الرأسمالية المتقدمة 55٫4 ٪ من العلماء والمهندسين في البحث والتطوير في العالم كما انها تساهم بنسبة 66٫5٪ من الانفاق العالمي في هذا المجال وتساهم بنسبة 76٫9٪ من الصادرات العالمية فيما يتعلق بالالات ومعدات النقل في حين نجد أن الدول النامية تستورد من هذه الدول ما يعادل 90٫1٪ من الالات ومعدات النقل حتى تتمكن من القيام بصناعاتها وهذا ما يجعلها في قبضة الدول الرأسمالية التي تزودها بالتكنولوجية •

جدول (37): مؤشرات مختارة حول القدرات التكنولوجية

(نسب مئوية من الاجمالي العالمي)

المؤشر	الدول المتقدمة ذات اقتصاديات السوق	أوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفياتي	الدول النامية		
			افريقيا	آسيا	امريكا اللاتينية
العلماء والمهندسون في البحث والتطوير 1973	55ر4	32	1ر2	9ر4	2
الانفاق على البحث والتطوير 1973	66ر5	30ر6	0ر31	0ر63	0ر94
النصيب من صادرات الالات ومعدات النقل 1976	76ر9	9ر5	0ر04	2ر6	0ر58
واردات الدول النامية من الالات ومعدات النقل 1971	90ر3	4ر2	5ر1		

المصدر: العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي ص236
(8 _ 70)
محمد عبدالشفيع عيسى _ (سبق ذكره)

ان الصناعات هذه لا تعتمد على قاعدة تكنولوجية محلية انما تحصل على هذه التكنولوجية من الخارج •

اذا كانت التنمية الاقتصادية في الدول النامية تتطلب بناء قاعدة علمية تكنولوجية مستقلة ،فان الدول الرأسمالية وشركاتها المتعددة الجنسيات عملت على ايجاد تبعية تكنولوجية من خلال نقل تكنولوجيتها الى هذه الاقطار • حتى تبقى بعيدة عن بناءها محليا كما عمدت الى نقل السلع الرأسمالية والخبراء والمصانع الكاملة باتجاه الدول النامية محتفظة لنفسها بالمعلومات والمعارف والمهارات التكنولوجية ، حيث قامت الشركات متعددة الجنسيات في السبعينات (1) بنقل ما يتراوح ما بين 80 % ـ 90٪ من اجمالي التكنولوجيا المنقولة للدول النامية ويتضح لنا من خلال الجدول التالي (38) ان الشركات متعددة الجنسيات تلعب دورا رئيسيا في تدفق المعلومات في العالم بما يمكنها من السيطرة على البيانات واستخدامها بما يضمن استمرار سيطرتها على التدفقات التكنولوجية العالمية والمحافظة على تعميق واستمرارية التبعية التكنولوجية للبلدان النامية التي خاضت مرحلة التصنيع •

---

(1) العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي ص 252
محمد عيسى عبدالشفيع
(سابق الذكر)

جدول (38) : الشركات الرئيسية العاملة في البرامج الجاهزة عام 1978 .

(قيمة البرامج بالمليون دولار)

شركة	COMPUTER - SCIENCES	الولايات المتحدة	198
شركة	SYSTEM DEVT . CorP	الولابت المتحدة	145
شركة	SOGETI - GEMINI	فرنسا	115
شركة	INFORMATICS	الولايات المتحدة	85
شركة	PLANIING RESCORP	الولايات المتحدة	60
شركة	ELECTRONIC DATA SYSTEM	الولايات المتحدة	70
شركة	SEMA	فرنسا	60
شركة	SCICON	المملكة المتحدة	50

المصدر : العالم الثالث أمام التحدي التكنولوجي الغربي ص 276

محمد عيسى عبد الشفيع

(سبق ذكره)

أمـا فيمـا يتعلـق بالصناعـات الالكترونيـة وما تتطلبـه من تكنولوجيـة معقـدة فـلا زالـت من احتكـار الـدول الرأسماليـة المتقدمـة سـواء تعلـق باستهلاكهـا أو انتاجهـا أو فيمـا تتطلبـه من عمالـة ذات مهـارة عاليـة والجدول (39) التالـي عـام 75 يوضـح لنـا أن نصيـب الدول الرأسماليـة المتقدمـة فـي مجـال الصناعـات الالكترونيـة هـي 82,1% ، 85,5% ، 75,2% .

فـي مجـال الاستهـلاك والانتاج والعمالـة علـى التوالـي.

فـي حـين ان نصيـب العالـم (عـدا المخطط مركزيا) يشكـل 17,9% ، 14,5% ، 24,8% فـي الاستهـلاك والانتـاج والعمالـة علـى التوالـي .

وترجـع أهـم العوامـل لظهـور الفجـوة التكنولوجيـة الى [1]

(1) عدم اهتمـام الـدول الناميـة بشكـل كـاف بالتعليـم فـي مراحلـه المختلفـة .

(2) ضآلـة الجهـود الـتي تبذلهـا الحكومـات فـي مجـال البحـث العلمـي والتكنولوجـي .

(3) تدهـور الأوضـاع الاقتصاديـة فـي الـدول الناميـة بسبـب تراكـم الديـون الخارجيـة وضآلـة حجـم المساعـدات وزيـادة الفوائـد علـى القـروض الخارجيـة وارتفـاع الأسعـار والتضخـم المالـي العالمـي والنظـام السائـد فـي التجـارة الدوليـة .

(4) هجـرة الأدمغـة والفنيـين والأيـدي العاملـة الماهـرة .

(5) ارتفـاع تكلفـة استيراد التكنولوجيـا .

---

(1) مشكلات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ص 176 .
د . عدي قصور : ديوان المطبوعات الجامعية ــ الجزائر 1983 (سبق ذكره)

(6) عدم ملائمة التكنولوجية الخاصة بالبلدان المصنعة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة بالدول النامية •

جدول (39) : التوزيع الجغرافي للانتاج والاستهلاك والعمالة في الصناعات الالكترونية عام 75 •

	الاستهلاك	الانتاج	العمالة
الدول الرئيسية ا/خمسة المنتجة	82ر1	85ر5	75ر2
الولايات المتحدة الامريكية	54ر8	41ر2	29ر7
اليابان	11ر2	15ر6	16ر7
المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وفرنسا	16ر1	28ر7	28ر8
بقية العالم (باستثناء الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا	17ر9	14ر5	24ر8

المصدر: حيى محمد عبدالشفيع : العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي ، ص272

(سبق ذكره)

المطلب الثاني : التصنيع واشاعة نمط الاستهلاك الترفي كدعامة لتعميق التبعية التكنولوجية ٠

ان عملية التصنيع في الدول النامية مرتبطة بنمط الاستهلاك الترفي المتعلق ببعض السلع الاستهلاكية ذات الاصل الرأسمالي التي انتقلت الى الدول النامية نتيجة التبعية وهذا النوع من الاستهلاك الترفي في الدول النامية يتجه نحو الاقلية ٠ ذلك أن هذه الاقلية تستحوذ على الجزء الاكبر من الفائض المتولد في قطاع التصدير ،وبالتالي يتزايد دخلها مما يدفعها الى الطلب على السلع الاستهلاكية الترفية لمحاكاة نمط الاستهلاك في الدول الرأسمالية المتقدمة مما يخلف ضغطا لزيادة الفائض من أجل اشباعه وهذا ما يدفع بالدول النامية الى اقامة صناعات للسلع الاستهلاكية التي كانت تستورد ، ونمط هذه السلع يتطلب استخدام نفس أساليب الانتاج في الدول الرأسمالية المتقدمة أي نقل نظام صناعي من بلد رأسمالي متقدم الى دولة نامية ، وبطبيعة الحال يكون التصنيع هنا مرتبط بتمركز الدخل في أيدي هذه الاقلية وما يتركه من تفاوت في الطبقات الاجتماعية ٠

ويتطلب هذا التصنيع درجة مكثفة من استيعاب التطور التكنولوجي ويصبح التقدم التكنولوجي غير قاصر على حل مشكلة استيراد أنماط بعينها من التجهيزات

الصناعية وانما تميل المشكلة الى محاولة الحصول على دفق المبتكرات والمخترعات الجديدة الصادرة في المركز(1) وهذا ما يمكن الشركات متعددة الجنسيات من أن تحتل مكان الشركات المحلية القائمة في الصناعات الموجهة لاشباع الاستهلاك الترفي للاقلية ، ذلك أن هذه الصناعات الاستهلاكية يجب أن تنتج بنفس النمط في الدول الرأسمالية المتقدمة أي بنفس التكنولوجية وفي ظل الظروف التبعية ونمط التصنيع المستورد من الخارج يفسح المجال للشركات متعددة الجنسيات لتغلغلها في اقتصاديات الدول النامية لاشاعة الانماط الاستهلاكية الغربية وزيادة تعميق التبعية التكنولوجية بما تملكه من سيطرة على انماط التكنولوجية. وطالما أن النمط الاستهلاكي الترفي في الدول النامية مستمد من الغرب ، فنمط التكنولوجية المستوردة يجب أن تكون هي نفسها المستخدمة في الدول الرأسمالية المتقدمة ، وبذلك تترك عملية التصنيع من هذا النمط آثارها على الدول النامية (2)

(1) : استمرار عملية التصنيع في حلقة مفرغة وتفاقم الفوارق الاجتماعية حيث ان التصنيع تربط بالاقلية وتظل الاغلبية بعيدة عن الانماط الاستهلاكية الجديدة.

(2) : انتقال مراكز السيطرة الاقتصادية في ايدي الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق الاعتماد على الدعم التكنولوجي من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

---

(1) العالم الثالث يفكر لنفسه : ص85 (مقال ل: سلسلو فرتادو: التخلف والتبعية) سعد زهران : (سبق ذكره)

(2) العالم الثالث يفكر لنفسه ص75 (مقال لسعد زهران: التكنولوجية والتصنيع والتبعية) سعد زهران -(سبق ذكره)

ولعبت الشركات متعددة الجنسيات دورها عن طريق الدعاية والاعلان ومختلف الوسائل لخلق طلب طلب متجاتها ، وتحملت الدول النامية نتيجة احلال الواردات من خلال زيادة الطلب على السلع الرأسمالية والتكنولوجية وبالتالي زيادة عدم المرونة في الطلب على هذه الواردات اللازمة للنشاط الصناعي وهذا ما يعمق من التبعية اتجاه الخارج والمفروض ان التصنيع جاء ليخفف من هذه التبعية ، لكن وبهذه الطريقة قد عمقها .

يقول - بيكمور مدير شركة نيشنال بيكسويت " اننا نخطط في المستقبل للقيام بحملات اعلانية شاملة ليصل اعلاننا الى زهاء 359 مليون شخص ولهذا فنحن مشغولون الآن بنقل منتاتنا الى نقاط تسرب متفرقة في شتى اجزاء وبلدان الكرة الارضية . ان الشيء الذي نبيعه ليس البسكويت وانما الروحة الاستهلاكية . أي اتجاه جميع الناس على الكرة الارضية بأسرها نحو اكتساب نفس الذوق ونفس العادات الاستهلاكية "

(1) ميرونوف : الاطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات ص118 .

ترجمة د . على محمد عبد الحسين (القزويني)

ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - جانفي 1986 .

في عام 70 ومن أجل الدعاية والاعلان للشركات المتعددة الجنسيات تم انفاق 35،4 مليار دولار في العالم ككل وحصة الدول النامية كانت 2،6 مليار دولار وارتفعت الى 4 مليار دولار عام 73 وذلك للترويج للمنتجات الاستهلاكية وبالاخص الكمالية .

(1) العرب أمام تحديات التكنولوجيا ص 123 انطونيوس كرم (سبق ذكره)

الفصل الخامس : التبادل التجاري للبلدان النامية فيما بينها

تمهيد: رأينا في الفصول السابقة أن الدول النامية ونتيجة لتعرضها للاستعمار المباشر وما تركه فيها من ازدواجية اقتصادية وتخلف بسبب النهب والاستيلاب بمختلف مظاهره وحتى بعد حصول هذه الدول على استقلالها السياسي بقيت عرضة للنهب بسبب التبعية اتجاه السوق الرأسمالية العالمية . التي تسيطر عليها الاحتكارات مما يجعل من التجارة الخارجية للدول النامية أداة بيد الدول الرأسمالية المتقدمة بسبب احتكارها للاسعار مما يجعل الدول النامية تتحمل كل الخسائر من مبادلاتها التجارية مع هذه الدول . كما كان لرؤوس الأموال الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات المتواجدة بالدول النامية دورها في تعميق التبعية والتخلف وجعل اقتصاديات الدول النامية مرتبطة بالدول الرأسمالية المتقدمة سواء من حيث الاستيراد ثم من حيث التصدير . وخلق فئات اجتماعية بهذه الدول توافق مصالحها ما يخدم الدول الرأسمالية المتقدمة وبقاء الاغلبية بعيدة عن الاستفادة من أي صناعة في هذه الدول .

واذا علمنا أن 80٪ يمثل تجارة الدول الرأسمالية المتقدمة فيما بينها و 20٪ فقط يمثل تجارتها مع الدول النامية والعكس بالنسبة للدول النامية اذ نجد أن 80٪ من تجارتها تكون مع الدول الرأسمالية المتقدمة (1) .

---

(1) سمير أمين : التراكم على الصعيد العالمي (نقد نظرية التخلف) ص 106 .
ترجمة حسن قبيسي — (سبق ذكره)

وهذا ما يعكس لنا مدى تبعية التجارة الخارجية للدول النامية اتجاه السوق الرأسمالية العالمية ومدى تأثرها بتقلبات النشاط الاقتصادي في هذه الدول • في ظل هذه الظروف نحاول أن نتعرض الى محتوى التبادل التجاري للبلدان النامية فيما بينها والى أي مدى يمكن الاعتماد عليه في الحد من هذه التبعية •

. . . .

<u>المبحث الاول</u> :

تحليل هيكل التبادل التجاري بين الدول النامية

من خلال الجدول (40) أدناه نخرج بالملاحظات التالية :

(أ) - من ناحية الواردات للدول النامية •

1 - انخفض نصيب التبادل التجاري في اجمالي الواردات من الاغذية خلال الفترة 1955 - 1978 من 41ر3% عام 1955 الى 28ر4% عام 1978 ، كما انخفضت حصة المواد الأولية الزراعية من 65ر2% عام 1955 الى 43ر1% عام 1978 •

وهذا يدلنا ان الدول النامية قد اتجهت لاشباع حاجاتها من الاغذية نحو الدول الرأسمالية المتقدمة وهو ما يوضحه تناقص الواردات من الاغذية والآتية من الدول النامية •

2 - أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية المتبادلة بين الدول النامية فيما بينها فنلاحظ من خلال الجدول أن هناك بعض الزيادة لكنها ثانوية ، حيث من 7ر5% عام 1955 الى 10ر6% عام 1978 وفيما يتعلق بماكنات ومعدات

النقل فنجد هناك تحسن معتبر ، حيث انتقلت من 7ر1٪ عام 1955 الى 6ر5٪ عام 1978 ·

(ب) من ناحية الصادرات للدول النامية ·

1 ـ نلاحظ انخفاض في الصادرات من السلع المصنعة فيما بين الدول النامية ، حيث انخفضت من 9ر50٪ عام 1955 الى 9ر33٪عام 1978·

جـــدول (40) : الاهمية النسبية للواردات والصادرات القادمة من البلدان النامية والمتجهة نحوها من اجمالي واردات وصادرات العالم الثالث بمجموعات المنتجات .

(بالنسب المئوية من اجمالي الواردات والصادرات لكل مجموعة من المنتجات)

	مجموعة المنتجات	النسبة % من	55	60	65	70	74	76	78
0+1+22+4	اجمالي المواد الغذائية	الصادرات	18ر4	18ر2	17ر9	16ر0	20ر8	19ر4	20ر2
		الواردات	41ر3	33ر0	32ر9	28ر3	27ر6	30ر2	28ر4
041ـ045	الحبـــوب	الصادرات				42ر8	49ر2	53ر1	55ر0
		الواردات				20ر3	16ر8	21ر6	19ر4
22	الحبوب الزيتية	الصادرات				8ر7	8ر0	11ر8	15ر7
		الواردات				26ر5	24ر2	35ر0	21ر6
22+27+28 2ـ	المواد الاولية الزراعية	الصادرات	19ر3	17ر4	16ر7	19ر4	23ر2	24ر5	26ر4
		الواردات	65ر2	54ر7	45ر7	45ر5	43ر1	44ر0	43ر1
27+28	اسمدة خام معدنية	الصادرات	4ر4	3ر7	5ر5	5ر1	8ر7	8ر7	10ر0
		الواردات	55ر1	60ر0	61ر3	53ر4	39ر1	38ر7	32ر9
26	الياف نسيـــج	الصادرات				15ر6	8ر0	11ر8	15ر7
		الواردات				35ر8	24ر2	35ر0	21ر6
4	زيوت وشحم من اصل حيواني ونباتي	الصادرات				17ر1	17ر8	28ر1	38ر0
		الواردات				21ر7	23ر1	34ر3	38ر[illegible]
3	الوقود المعدنية	الصادرات	36ر6	20ر7	23ر3	19ر9	19ر5	21ر4	21ر6
		الواردات	79ر4	79ر3	81ر2	81ر9	91ر3	91ر0	86ر4
(67+68)	منتجات مصنعة اخرى	الصادرات	51ر7	40ر5	33ر5	28ر6	28ر0	26ر2	27ر2
		الواردات	14ر2	12ر9	14ر9	29ر6	20ر9	20ر8	20ر9
67	حديد وفولاذ	الصادرات	29ر3	40ر9	61ر0	45ر5	41ر2	48ر0	47ر9
		الواردات	0ر9	2ر4	7ر4	8ر3	5ر2	8ر0	8ر2
68	معادن غير الحديد	الصادرات	4ر2	6ر0	6ر5	6ر5	12ر3	18ر2	21ر3
		الواردات	21ر2	22ر2	20ر8	23ر2	30ر3	37ر3	36ر3
7	مكنات ومعدات نقل	الصادرات	73ر5	71ر6	69ر6	45ر1	43ر0	45ر4	45ر3
		الواردات	1ر7	1ر7	2ر4	3ر3	5ر5	5ر3	5ر6
84	ملابـــس	الصادرات				13ر5	11ر9	11ر1	12ر5
		الواردات				29ر5	41ر5	43ر4	42ر2
65	خيـــوط	الصادرات				39ر8	36ر5	39ر3	41ر1
		الواردات				29ر7	29ر0	30ر9	32ر5

(تابع للجدول رقم (40)

9،6،1، 732 4،1،733	مركبات وعربات لنقل الاشخاص	الصادرات				77ر2	67ر7	79ر6	76ر6
		الواردات				3ر8	7ر4	11ر0	8ر0
(67+68)- 8-5	سلع مصنعة	الصادرات	50ر9	42ر7	38ر6	32ر9	33ر1	32ر7	33ر9
		الواردات	7ر5	6ر4	7ر4	8ر3	10ر6	10ر0	10ر5
9-0	اجمالي	الصادرات	24ر4	22ر3	21ر0	19ر8	23ر3	22ر8	24ر0
		الواردات	24ر9	20ر8	20ر2	18ر9	27ر7	26ر5	23ر3
3-(9-0)	اجمالي باستثناء الوقود المعدنية	الصادرات	20ر3	19ر4	10ر9	19ر5	23ر9	24ر7	26ر4
		الواردات	17ر7	14ر5	14ر5	13ر4	14ر8	14ر2	14ر4

المصدر:

المفاوضات بين الشمال والجنوب (الرهانات) ص384

عبدالقادر سيد أحمد (سبق ذكره)

2 ـ عرف عام 76 نمو ملحوظا في بعض صادرات الدول النامية فيما بينها ، حيث كانت النسبة الخاصة بمركبات وعربات نقل الاشخاص هي 79,6% والحبوب 53% ، الوقود المعدنية 91,0% ، الملابس 43,4% ، الياف النسج 35,0% وأدنى نسبة سجلتها ماكنات ومعدات النقل 5,3% والحديد والفولاذ 8,0% .

المطلب الاول : التوزيع الجغرافي للتجارة بين الدول النامية .

نلاحظ من خلال الجدول (41) أدناه أن ما يميز التبادل بين البلدان النامية هو التبادل الاقليمي ، حيث تمثل 79,6% في امريكا الوسطى والجنوبية و 66,5% في آسيا الجنوبية والشرقية وذلك عام 81 في حين نلاحظ هذه متدنية فيما يتعلق باقاليم البلدان النامية ولعل العائق الأساسي في ضعف التبادل بين أقاليم البلدان النامية يرجع الى الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تضعها البلدان النامية لحماية منتجاتها من منافسة المنتجات المصدرة من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة .

جـــدول (41): التوجـه الجغرافـي للتجـارة بين البلدان النامية عام 81
(بالنسبـــة المئويـــة)

من ـ الى	امريكا الوسطى والجنوبية	آسيا الجنوبية والشرقية	آسيا الغربيـة	افريقيـــا
امريكا الجنوبيةوالوسطى	79ر6	4ر4	6ر9	9ر1
آسيا الجنوبية والشرقية	7ر9	66ر5	16ر3	9ر3
آسيا الغربيـــــة	21ر6	52ر5	18ر2	7ر7
افريقيـــــا	51ر6	12ر7	7ر8	27ر7

ومـــن خـــلال الجـدول (42) التالي :

جـــدول (42): التجارة بين البلدان النامية

(بالالاف الملايين من الدولارات)

	60	65	70	75	79	81
مجموع الصادرات	27ر40	35ر12	55ر02	211ر22	416ر61	539ر0
مجموع التجارة بين البلدان النامية	6ر10	7ر51	11ر17	49ر37	103ر07	142ر0
النسبة المئوية التي تمثلها مجمل الصادرات	22ر3	20ر9	20ر3	23ر4	24ر7	26ر3

نجـد أنـه وخلال الفـترة 60 ـ 81 كـان النمو في الصادرات بين الدول النامية ضعيفا حيث كـان في سنـة 60 يشكل 22ر3٪ من اجمالي الصادرات فهذا المعدل لـم

المصـدر: أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ص 188 ص 192
فيدل كاسترو (سبق ذكـره)

يتغير خلال 81 سنة الا بنسبة 26,3 مما يعني أن جل مبادلات الدول النامية لا زالت مع الدول الرأسمالية المتقدمة.

المطلب الثاني : التبادل التجاري للبلدان النامية فيما بينها في السلع الصناعية

من خلال الجدول (43) التالي يبدو لنا أن التبادل التجاري الاقاليمي في السلع قد ارتفع بمعدلات تفوق معدلات نمو التجارة الاقليمية في السلع الصناعية حيث نجد بالنسبة لامريكا اللاتينية زادت بمعدل 48,1٪ مقابل 21,1٪ بالنسبة لتجارتها الاقليمية وكذلك الامر بالنسبة لجنوب وجنوب شرق آسيا حيث نمت تجارتها الاقاليمية بمعدل 40,0٪ مقابل 29,0٪ لنمو تجارتها الاقليمية - أما بالنسبة لغرب آسيا فنلاحظ العكس حيث نجد أن نمو تجارتها الاقليمية في المصنوعات بلغ 28,3٪ مقابل 2,0٪ لتجارتها الاقاليمية في المصنوعات مما يدلنا على ان أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا تلعب دورا هاما في تزويد الدول النامية في السلع الصناعية - كما يبدو لنا من خلال ان حصة افريقيا تبقى هامشية سواء في الناحية الاقليمية او الاقاليمية اي بقائها محافظة على التقسيم التقليدي م.١٠غ - ان ما يجب ملاحظته بالنسبة لامريكا اللاتينية وجنوب جنوب شرق آسيا ان ارتفاع صادراتها في السلع المصنوعة نحو بقية البلدان ليس وليد النمو الصناعي المحلي في هذه المناطق وانما يرجع ذلك

جـــدول (43) :

معدلات نمـو التجارة الاقليمية والاقاليميــة للمصنوعـات في البلدان الناميـــة 1975 ـ 1978 .

المناطـــق	القيمـــة بالمليون دولار 1975 (أ)	1979 (ب)	معدل النمو٪
امريكا اللاتينية ـ امريكا اللاتينيــة	2260	4018	21ر1
افريقيا ـ افريقيا	300	335	3ر7
غرب آسيا ـ غرب آسيا	915	1934	28ر3
جنوب وجنوب شرق آسيا ـ جنوب وجنوب شرق آسيا	3730	8020	29ر1
مجموع التجارة الاقليمية فـي المصنوعـــات	7205	14302	25ر7
امريكا اللاتينية ـ باقي المناطق الناميـــة	233	757	48ر1
افريقيا ـ باقي المناطق الناميـــة	146	197	10ر5
غرب آسيا ـ باقي المناطق الناميـــة	420	446	2ر0
جنوب وجنوب شرق آسيا باقي المناطق الناميـــة	2202	6048	40ر0
مجمـوع التجارة الاقاليمية فـــي المصنوعـــات	3001	7448	35ر4
الاجمالـــــي	10206	21750	28ر7

(أ) : الانكتاد : التبادل التجاري .

(ب) : الاحصائيات السنوية للامم المتحدة 1979 .

المصدر: مصطفى محمد حسن علي : نقد المذهب الصناعي لليونيدو واقامة نسق اقتصادي دولي جديـد ص 179 .

(سابق الذكر)

الى تواجد الشركات المتعددة الجنسيات في هذه المناطق كما سلف أن رأينا في فصول سابقة وعندها يصبح التبادل الاقليمي في السلع الصناعية ليس بين الدول النامية فيما بينها ، ولكن بينها وبين فروع الشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة في حقل انتاج هذه السلع الصناعية بالدول النامية السالفة الذكر.

المطلب الثالث : النزعة القطرية لدى الدول النامية

(كانعكاس للتبعية والاندماج اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة)

ان ظاهرة التخلف والتبعية الناجمة عن اندماج الدول النامية في السوق الرأسمالية العالمية وفقا لتقسيم العمل الدولي السائد ، وكون ان مختلف البلدان النامية تتفاوت في تركيبها الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي وفي توزيع القوى المنتجة والثروات الطبيعية وكذا في مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي وفي قدرة السوق المحلية نجم عن هذا الوضع تكامل هذه الاقتصاديات مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي وهذا التكامل الدولي المفروض على الدول النامية تدعم بعزلها سياسيا واقتصاديا عن بعضها البعض . وتدعمت هذه العزلة بقيام تشابه اقتصادي في المجالات الزراعية والصناعية وبدافع التنمية اتخذ كل بلد نامي استراتيجية تعتمد مسارا قطريا موجها في الأساس لخدمة سوقه القطرية وهذا الواقع أوجد مشروعات صغيرة وبتكلفة عالية وحماية جمركية منافسة .

وعندما توفر التمويل اللازم للتنمية بعد عام 1973 اتجهت البلدان النفطية باتجاه الاستثمارات الكبيرة ودخلت في الصناعات التحويلية والصناعات الموجهة نحو السوق الرأسمالية العالمية منعزلة عن بعضها ومرتبطة بالخارج ارتباط وثيق مما أبقى الدول النامية مرتبطة بالاقتصاد العالمي الرأسمالي للطاقة والمواد الأولية • وتدعم التفاوت بين الدول النامية وبالتالي النزعة القطرية بعوامل جديدة مثل التفاوت في توزيع الدخول • وتفاوت النمو الاقتصادي بين الدول النامية معناه تفاوت الانتاجية من بلد نامي لآخر ، أي تفاوت تكاليف الانتاج ومن ثمة تفاوت الارباح على مستوى المشروع وعلى مستوى القطاع من بلد نامي لآخر وهو ما يضع صعوبات حقيقية أمام أي تكامل اقتصادي بين الدول النامية • ومنذ السبعينات عمدت بعض الدول النامية الى تنفيذ بعض المشروعات الطموحة وقد تشابه الكثير من هذه المشروعات على مستوى الدول النامية • مما يجعلها عرضة للتنافس فيما بينها • وكان للماضي الاستعماري الذي عاشته الدول النامية أهم الاثر في اعاقة التعاون بين الدول النامية هذه السيطرة التي جعلت منها جزءا من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة التي تدرك أن التعاون بين الدول النامية وسيلة لخلق الظروف الملائمة من أجل تحقيق الاستغلال الاقتصادي والاستغلال الامثل للموارد المتاحة ، لذلك تجعل الدول الرأسمالية وبكل الوسائل خاضعا لرقابتها من أجل المحافظة على الدول النامية كأطراف في النظام الرأسمالي العالمي

وتسهيل الطريق أمام تصدير رأس المال ورفع فعالية المشروعات الخاضعة للاحتكارات الدولية (1)

وكان لارتفاع التكاليف فيما يرتبط بالنقل دورها في وضع عراقيل أمام نموّ التبادل التجاري بين الدول النامية ، ذلك لوقوعها في القارات الثلاثة المتباعدة . اضافة الى كون الدول النامية تطبق نظما جمركية عالية فيما بينها مما يعرقل التبادل التجاري فيما بينها .

ان مسألة التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية من المسائل الجديرة باهتمام هذه الدول لانه الطريق الذي يمكنها من التخلص من سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة ويجعل منها قوّة قادرة على التفاوض والتصدّي للدول الرأسمالية المتقدمة (2) وايجاد سوق كبرى على مستوى الدول النامية تلعب دورها في عملية الاقتصادية واستخدام الموارد المحلية المعطلة والتخفيف من حدّة ميزان المدفوعات وهذا التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية يمكنها في الاخير من الحصول على استقلالها الحقيقي وانفصالها عن النظام الامبريالي وتحقيق استقلالها الاقتصادي العام (3)

---

(1) فبتالي فاسيليفيتش: التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ص 13 .
ترجمة معارف دليلة – دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت – الطبعة الاولى 1980 .
(2) المفاوضات بين الشمال والجنوب ص 227
عبد القادر سيد احمد (سابق الذكر)
(3) التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية ص 99
سمير التنير : معهد الانماء العربي – طرابلس فرع لبنان – الطبعة الاولى 1975 .

واذا كان للتعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية هذه الاهمية التي توفر له سوقا وتحد من التبعية اتجاه المنظومة الرأسمالية وتحقق للدول النامية استقلالا اقتصاديا فان هذا التكامل لا يمكن أن يكون على النهج الرأسمالي ولا على النهج الاشتراكي ، فكل هذه التجارب لا يمكن اعادة انتاجها على مستوى الدول النامية نظرا لاختلاف ظروف وطبيعة الدول النامية عن هذه التجارب . بل يجب أن يكون هذا التعاون والتكامل مستمدا من واقع الدول النامية نفسها . ينطلق من خلفيات واقع الدول النامية ويجد آفاق هذا التعاون والتكامل من صميم هذا الواقع .

ان مسألة التبادل التجاري بين الدول النامية قد تبدو مسألة يشوبها بعض من التعقيد والغموض في التحقيق وذلك لأسباب نذكر منها :

(1) اختلاف أوضاع المواد الاولية .

(2) اختلاف مصالح منتجي المواد الاولية .

(3) الاختلاف في توزيع المواد الاولية بين الدول النامية والدول الرأسمالية المتقدمة .

(4) عدم قدرة الدول النامية على التمسك بمواقفها لمدة طويلة نظرا لضعف امكانياتها في ايجاد الاحتياطيات وبسبب اعتمادها على الواردات من السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية .

(5) مساهمة الدول الرأسمالية المتقدمة في تهميش مسألة التعاون بين الدول النامية . بصرف نظرها الى حوار الشمال والجنوب .

ذلك لان الدول الرأسمالية المتقدمة واحتكاراتها العالمية لها رساميل في الدول النامية وعليه فهي تسعى الى المحافظة على حرية دخول رأس المال الاجنبي للدول النامية وانشاء أسواق اقليمية موحدة في أمريكا اللاتينية من أجل التنقل الحر لمنتوجاتها التابعة لفروعها الخارجية بين مختلف بلدان أمريكا اللاتينية (1) •

ونرى من خلال دراستنا للفوائض النفطية انه كان بالامكان استخدامها في خدمة اقتصاديات الدول النامية لولا الهيمنة الرأسمالية في هذه الدول مما جعل من هذه الاموال وسيلة لتعميق التبعية والاندماج اتجاه الرأسمالية •

. . . .

المبحث الثاني : تدوير الفوائض النفطية نحو الدول الرأسمالية المتقدمة •

حاولت الدول الرأسمالية المتقدمة وخلال ارتفاع اسعار النفط أن تجعل منه وسيلة لتغطية العجز الناجم عن ارتفاع اسعار النفط وأن تلعب دور الوسيط في توجيه هذه الفوائض النفطية (من خلال مؤسساتها النقدية والمالية ومن خلال مؤسسات التمويل الدولية) نحو البلدان النامية ذات العجز • مستخدمة كل الوسائل التي تمكنها من استخدام الفوائض النفطية بما يتلائم وأهدافها فهي عندما أعلنت عام 74 اعادة (2) تقسيم

---

(1) دور الدولة في التحويلات الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية ص209
دار التقدم ــ موسكو ــ الترجمة الى العربية دار التقدم 1980 •

(2) في 31/7/74 كان احتياطي الذهب في البنوك المركزية (عدا الاشتراكية) يقدر =

السعر الرسمي للذهب كانت تهدف الى الحصول على أدوات دفع جديدة تكفي لتغطية جميع الارتفاعات في السعر بالنسبة لما تستورده من الدول النامية وباعتبار أنها تملك حصة الأسد في الاحتياطي الذهبي العالمي وتملك قوة أخذ القرار في الصندوق والبنك كفيل بأن يجعلها تهدم أي اجراء تتخذه الدول النامية لا يتمم ومصالحها الاستراتيجية في هذه الدول . ومن الطبيعي ان اعادة تقسيم سعر الذهب على أساس السعر الحر يؤدي الى مضاعفة قيمته بعدة مرات .

---

* بحوالي 45 مليار دولار وكان السعر الرسمي يبلغ 42,22 دولار للاونصة الواحدة (31,1 غرام) وتملك الدول الكبرى في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي النسبة الكبرى من هذا المجموع أي نحو 35 مليار دولار موزعة كالتالي 11,62 مليار دولار امريكا ، 4,952 مليار المانيا الغربية ، 4,520 مليار فرنسا ، 3,503 مليار سويسرا ، 3,403 مليار ايطاليا ، 2,287 مليار هولندا ، 1,775 مليار بلجيكا ، 929 مليون دولار كندا ، 886 مليون دولار انجلترا ، 889 مليون دولار اليابان .

بينما جميع احتياطي الدول الاعضاء في الاوبك لم يتجاوز في نفس التاريخ 1,5 مليار دولار أي ما يعادل 4٪ من احتياطي البنوك المركزية في الرأسمالية المتقدمة .

(المرجع: المواد الأولية واستراتيجية البلدان الصناعية العربية (مثال النفط) ص 63–65 التقارير الاقتصادية ـ النفط العربي 3

اعداد قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية

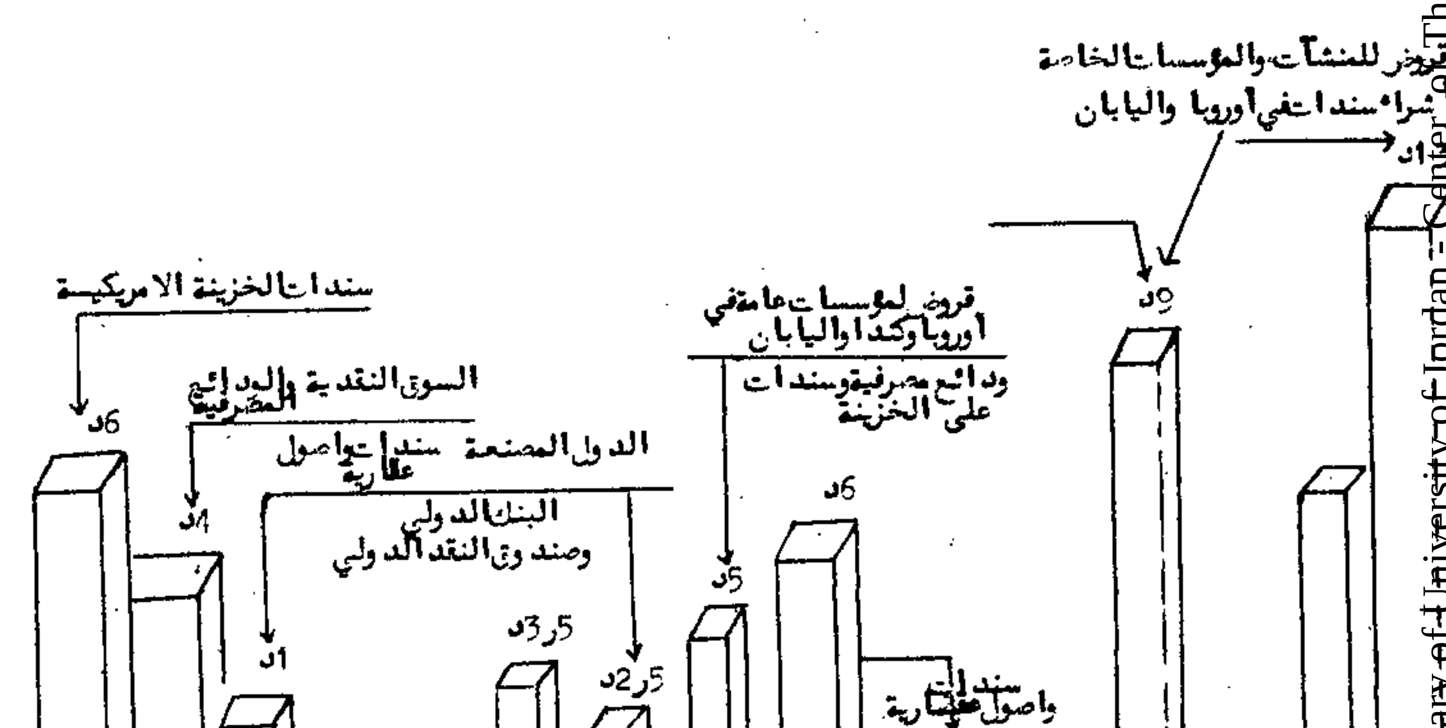
معهد الانماء العربي ـ الطبعة الاولى ـ بيروت 1976 .

واستطاعت الدول الرأسمالية المتقدمة أن تستقطب من خلال موسساتها النقدية والمالية الفوائض النفطية وتدويرها بما يخدم مصالحها ، جاعلة من أزمة النفط وسيلة جديدة للنهب معددة هذه الفوائض المالية التي كان من الممكن أن تستخدم في تمويل برامج صناعية بهذه الدول تمكنها في المستقبل من خلق بديل لثروة ناضبة.

والمخطط التالي يعكس لنا تدفق الفوائض النفطية على الدول الرأسمالية المتقدمة تحت أشكال مختلفة يجمعها منطق واحد .

مخطط: توزيع البترو ــ دولارات عام 74

(بمليارات الدولارات)



المصدر: الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط (اهميتها وتوزيعها) ص103
معهد الانماء العربي ـ الطبعة الاولى ـ بيروت 1977

اعداد • عبد القادر سيد احمد وفريق العلوم الاقتصادية الاستراتيجية •

وهو انها استثمارات قصيرة المدى . ومن خلال المخطط السابق نجد الصورة التالية :

11 مليار دولار في أمريكا موزعة على الشكل التالي :

(أ) 6 مليار دولار سندات الخزينة الامريكية .

(ب) 4 مليار دولار في شكل ودائع مصرفية .

(جـ) 1 مليار دولار في شكل أصول عقارية .

وحصل البنك الدولي والصندوق على 3ر5 مليار دولار . وفي بريطانيا كانت الحصة 8 مليار استرليني في شكل ودائع كما حصل سوق لندن على 13 مليار .

في عام 1974 كان السعر الحر للذهب يعادل 190 دولار للاونصة الواحدة وهذا يعني ان البنوك الغربية ستحقق زيادة قدرها 110 مليار دولار أي حوالي ضعف اجمالي عائدات النفط العربية عام 1974 مقابل زيادة قدرها 5ر4 مليار دولار للاحتياطي الذي بحوزة الاوبيك وهذا ما يوضح لنا مدى ما تحققه هذه الدول الرأسمالية المتقدمة عند إعادة تقييم السعر الرسمي للذهب .

المصدر : المواد الاولية واستراتيجية الدول الصناعية الغربية ص 65

مرجع سابق الذكر

المطلب الأول : تسرب الفوائض النفطية

يمكن تمييز نمطين شتيين في تسرب عوائد النفط لصالحة رأس المال العالمي (1)

(1) نمط التحالف السافر مع رأس المال العالمي • حيث يتم ذلك من خلال طبقة نشأت تاريخيا وترتبط مصالحها مع مصالح رأس المال العالمي • وتتنافى مصالحها مع أي سياسة تهدف الى تصنيع حقيقي في الدول النامية وهذه الطبقة تتولى توزيع عوائد النفط بين مجالات استيراد السلع الكمالية وغير ضرورية • وكذا الأسلحة لتكوين جيش يحمي مصالحها - ووضع الفائض تحت تصرف رأس المال العالمي •

(2) النمط الوطني غير الرشيد ، حيث ينحصر مفهوم التنمية في التحديث كمرادف لتقليد الغرب الرأسمالي وبالتالي تكون التجربة التنموية مستوحاة من التجربة الرأسمالية واختيار أنماط التصنيع التي تستند الى أقصى ما وصلت اليه التكنولوجية الغربية •

والشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط وعن طريق عمليات التحويل (النقل - التكرير - التوزيع) مستفيدة أيضا من السوق ذات القوة الشرائية العالمية التي خلقتها عملية ارتفاع النفط سواء لاستيراد السلع الرأسمالية والمعدات التكنولوجية وحق المعرفة أو لشراء السلع الاستهلاكية الكمالية •

---

(1) مصطفى محمد حسن علي : نقد المذهب الصناعي لليونيد و واقامة نسق اقتصادي دولي جديد ص 230 - 232 (سابق الذكر)

ومن خلال الجدول (44) التالي نلاحظ أنه عند ارتفاع أسعار النفط استفادت الدول الرأسمالية عن طريق الضرائب التي تفرضها عن استهلاك الطاقة حيث كانت زيادة نسبة الضرائب بحوالي 20٪ وارتفعت أرباح الشركات بالقيمة المطلقة والنسبية من 115ر8 فرنك للطن عام 73 الى 145 فرنك للطن عام 74 أي بزيادة 25ر2٪.

جدول (44): تركيب العناصر التي تدخل في سعر طن النفط الخام المباع الى المستهلك في شكل منتج نهائي في فرنسا في 70 ، 73 ، 74 .

عناصر السعر	70(أ)		73(ب)		74	
	بالفرنك الفرنسي	٪	بالفرنك الفرنسي	٪	بالفرنك الفرنسي	٪
تكلفة الانتاج		1ر7	6	1ر1	6	0ر7
نقل ـ تكرير توزيع		19ر0	25 35 36	3ر4 4ر8 6ر7	31 25 35	3ر8 3ر0 4ر3
عائدات البلدان المنتجة		8ر1		11ر2	263	32ر1
حصة البلدان المستهلكة في شكل ضرائب		56ر4	262ر70	50ر6	315	38ر4
الارباح الصافية للشركات		19ر0	115ر80	22ر2	145	17ر7
المجموع		100	520	100	820	100

احتسبت الارقام الاسعار في 74 على أساس متوسط سعر الخام المباع في فرنسا في 74/01/14 والسعر المعلن في يناير 74 وبالنسبة لمصادر الخام 20٪ من الخليج العربي ، 50٪ من ليبيا و30٪ من نيجيريا واحتسبت تكاليف النقل على أساس مستوى دولي 100 .

المصدر : مصطفى محمد حسن علي . نقد المذهب الصناعي لليونيدو . ص 233 سبق ذكره

المطلب الثاني : الفوائض النفطية والشركات متعددة الجنسيات

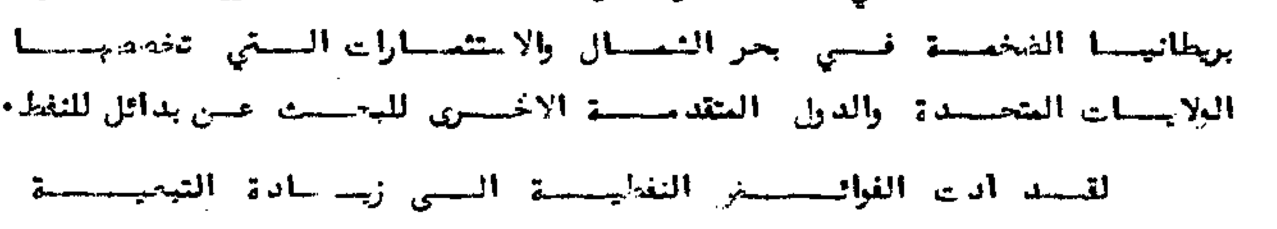
ولقد أصبح للدول الصناعية مصلحة في أسعار النفط المرتفعة ، وذلك للاسباب التالية (1)

(1) تعمل البلاد المصدرة للنفط على تنمية صادرات الدول المتقدمة بطريق مباشر لتمويل وارداتها من تلك الدول .

(2) تؤدي اعادة اتدوير الاموال النفطية الى تمويل العجز في ميزان المدفوعات للبلدان المتقدمة .

(3) تعطي الاسعار المرتفعة للنفط مبررا لاستثمارات بريطانيا الضخمة في بحر الشمال والاستثمارات التي تخصصها الولايات المتحدة والدول المتقدمة الاخرى للبحث عن بدائل للنفط .

لقد ادت الفوائض النفطية الى زيادة التبعية اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة ، حيث أدت الى زيادة الاستيراد كما يوضحه المخطط التالي (2)



---

(1) النفط والتعاون العربي : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ص 94 المجلد الرابع ـ العدد الاول ـ الكويت 1978 .

(2) محمود عبد الفضيل ـ النفط والوحدة العربية ص 191 ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت لبنان ـ الطبعة الخامسة ابريل 1985

وكان من الممكن أن تستخدم هذه الفوائض المالية في تدعيم التعاون بين الدول النامية واستخدامها بما يضمن تحقيق مصالح هذه الدول وخلق تكامل اقتصادي بينها مما يجعل منها قوة موحدة تستطيع أن تواجه الدول الرأسمالية المتقدمة • وتحد من التبعية – لكن الواقع ان هذه الدول النفطية تركن الى الشركات متعددة الجنسيات وجعلها المشارك الاساسي في استثمار أموالها في السوق المالي في الدول الرأسمالية المتقدمة وحتى عند استثمارها في الدول النامية ، فان هذه الاستثمارات تتم من خلال وسيط هو الشركات متعددة الجنسيات العالمية لانها ترى أن مثل هذه المشاركة تقدم قدرا من الضمان لاستثماراتها لا تستطيع هذه الدول أن تحققه بذاتها (1) •

وكانت دول الخليج وعند ما حققت فوائض نفطية سباقة الى انشاء مشروعات مشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات عن طريق تكامل اتفاقي يتخذ شكل المشاركة (2) وهذا النوع من التصنيع يجعل الدولة المضيفة محطة للانتاج ويعيد كل البعد عن تحقيق التشابك الصناعي في الدولة وبعده عن متطلبات الطلب المحلي • ويجعل هذا النوع من التصنيع الذي يتم من خلال مشاركة الشركات متعددة الجنسيات والاستفادة من الفوائض النفطية زيادة الاعتماد لدى هذه الدول على التجارة الخارجية

---

(1) ندوة المفاهيم الاستراتيجية الجديدة في التنمية ومدى ملائمتها للعالم العربي ص 48 المعهد العربي للتخطيط الكويت (دمشق 11- 12 مايو / ايار 1979) – مطابع الهدف •

(2) فؤاد مرسي : مأزق التنمية من خلال التكامل الدولي ص 15 مجلة دراسات عربية العدد (4) السنة 14 – شباط 1978 •

في شبكة الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على تحويل التجارة الخارجية في هذه الدول الى تجارة شبيهة بالتجارة الداخلية فيما بين الفروع العديدة للشركة الواحدة (1) •

وتعتبر المشاريع الصناعية المشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات في دول الخليج كما هو مبين في الجدول التالي (45) احدى الوسائل الهامة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق الأرباح وتكريس الاستغلال والنهب من جهة وخلق أو تدعيم النزعة القطرية بين هذه الدول بخلق صناعات متشابهة في هذه المناطق مما يدعم التنافس بين هذه الدول فيما بينها ويبعدها عن أية محاولة للتعاون والتكامل فيما بينها • كما هو الشأن بالنسبة للصناعات البتروكماوية المتواجدة بدول الخليج • فالصناعات القائمة على النفط والغاز لا تستخدم بهدف اقامة قاعدة صناعية مترابطة ومتكاملة داخليا ، لكنها تؤدي الى ايجاد هذا التكامل خارجيا مع السوق الرأسمالية العالمية لتصريف منتجاتها وكذا مشاركة رأس المال الأجنبي في هذه الصناعات وتدخل الشركات متعددة الجنسيات في اعطاء المعارف الادارية والانتاجية والتنظيمية يجعل من هذه المشاريع المشتركة بعيدة عن بقية القطاعات الوطنية وتفتقر لعناصر التشابك معها •

---

(1) مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ص 369
ندوة مشكلات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي : عدي قصور (سبق ذكره)

جـــدول (45) : المشروعات المشتركة مع الشركات الاجنبية في اقطار الخليج العربي

اسم الشركـــة	طبيعـــــة المشـــــروع	الموقف الحالي للمشروع
	السعودية	
متسوبتشـــي	مشروعات بتروكيماوية مشتركة بنحو (3) بليون دولار	ضمـن الخطـــة
شـــــــل	معمل تكرير للتصدير بطاقة تصل الى 500٠000 برميل يوميـــا	تم الاتفاق بشأنه
مجموعة ماراكونا 40٪ وستيل بيون وغيرها	50–60٪ مع بترومين لانشاء مجمع لصناعة العلب 5 مليون طـــن	تكونت الشركة فعلا
مويـــــــل	معمل تكرير للتصدير مشترك 30٪ موبيل 70٪ بترومين	تأسست الشركة فعلا
دو - اي سي اي 1210	مشروعات للبتروكيماويات بتكلفة (800) مليون دولار أغلبية رأس المال سعودي - انتاج الاسمدة الكماوية	تأسست الشركة فعلا
كايـــــزر	الومنيـــــوم	تحت الموافقـــة
الكـــــان	الومنيـــــوم	تحت الموافقـــة
ارامكـــــو	مشروع تجميع الغاز وعدد من المشروعات الصناعية الاخرى رأس المال 5 بليون دولار	تم الاتفاق بشأنه
...يستون للغاز الطبيعي	250 – 400 مليون دولار لمشروع منشول	موضوع للمناقشة
...وســـت	مشروع الاسمدة النتروجونية برأسمال 10 مليون دولار	المحادثات جارية بشأنه
...ـــــي	لانتاج الاسمـــــدة	مقترحـــة
...بكـــــو	لانتـــاج الاسمـــدة	مقترحـــة
...يد (المتحدة)	لانتاج الاسمـــــدة	مقترحـــة
...يزر وخمس شركات أخرى	البحرين: مشروع البا للالومنيوم بطاقة انتاجية (120) الف طن في السنة بمشاركة من كايزر 17٪ وجنرال كابل 17٪ وبريشني ميشال 17٪	يعمل فعـــلا
مجموعة من الشركات اليابانية	شركة البحرين لصيد الاسماك 60٪ للبحرين للتصدير للولايات المتحدة واليابان	يعمل فعـــلا

تابع للجدول رقم (45)

اسم الشركة	طبيعة المشروع	الموقف الحالي للمشروع
شاربوتاج - فرانس شيمي وجازوشيان	قطر: مشروع لانتاج (300) الف طن من الاثيلين سنويا ، مشروع لانتاج (140) الف طن من البولي اثيلين المنخفض الكثافة باستثمار بقدر بـ (900) مليون دولار بشرط حصول جازوشيان على 105 الف طن سنويا من الاثيلين - وتحصل شركة شاربوتاج وفرانس شيمي على البولي ايثيلين المنخفض الكثافة	ضمن الخطة
نورسك هيدرو	شركة قطر للاسمدة بمشاركة 20٪ من نورسك هيدرو ، 10٪ من بنك هامبروس بلندن ، 7٪ من رانفي يدرجاز ، 63٪ من الحكومة القطرية وقد وصل الاستثمار الى 32مليون جنيه استرليني ، ويضاعف الان قدرة المشروع على انتاج الامونيا الى 1800 - 2000 طن يوميا	يعمل فعلا ابتداء من 1973
ل	مشروع اسالة الغاز لانتاج 800 الف طن من البروتين والبوتان	يعمل من عام 75
...ب للصلب ...كيو ...وكس	لانتاج 400 الف طن من الصلب برأس مال قدره (50٠6) مليون دولار ويستخدم 75الف طن داخليا والباقي يصدر - والاستثمار موزع 20٪ كوب ، 10٪ طوكيو ، 70٪ الحكومة القطرية	المشروع تحت التشييد
...اكو نستروم	الامارات العربية: لانتاج الالمنيوم في دبي 20٪ لشركة بريتش سملتر للتشييد بمشاركة (150 - 200) مليون دولار لشركة سوث شاير من اتلانت	تجري الآن دراسة الجدوى
ايتو (اليابان)	لانتاج ورق بلاستيك بمشاركة شركة أبوظبي الوطنية للنفط 51٪ لانتاج (0 300 0) طن في السنة للاستخدام المحلي	تجري الآن دراسة الجدوى
...وم ...ف	الكويت: شركة الكويت للاسمدة الكماوية 20٪ للشركتين 80٪ للحكومة الكويتية	تعمل منذ عام 1966

المصدر: مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ص 361 - 365 (سابق الذكر)

فالدول الرأسمالية المتقدمة وعن طريق شركاتها المتعددة الجنسيات ونتيجة لما خلقته من الظروف هيأت للدول النامية أن تعيش في دوامة من التبعية والاندماج في السوق الرأسمالي العالمي • وخلق هياكل اقتصادية مشوهة وغير متكاملة جاعلة منها وسيلة رئيسية لخدمة النشاطات الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة وهذه الظروف تقف حائلا دون تحقيق أية تنمية حقيقية لانها بعيدة عن متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول — قطاع صناعي غريب عن الاحتياجات الاساسية لمواطني هذه الدول ساهم في خلق طبقة اجتماعية تستولي على أغلب الدخل وتنفقه في الاستهلاك الترفي مع بقاء الاغلبية الساحقة بعيدة عنه •

محاربة كل محاولة لدعم التعاون بين الدول النامية او اي استراتيجية من شانها التخفيف من التبعية • فها هي الدول النفطية عندما حققت فوائض نفطية بدلا من استخدامها في تمويل وانشاء مشاريع صناعية على مستوى الدول العربية أو على مستوى الدول النامية وفق ظروف تخدم مصالح جميع هذه الدول وتحد من التبعية التي ظلت وسيلة نهب لخيرات هذه الدول — لكن الذي حدث هو أن الشركات المالية العالمية سارعت الى استيعاب هذه الاموال العربية في بنوكها تستخدمها في تغذية السوق المالية العالمية بالاموال النفطية بل أصبحت هذه الاموال وسيلة استغلالية لدول العالم النامي —

من بين المصارف التي استوعبت الاموال النفطية نذكر :
- مجموعة المصرف العربي الفرنسي للاستثمارات الدولية •
- مجموعة اتحاد المصارف العربية الفرنسية •
- مجموعة المصرف العربي الدولي •
- مجموعة المصرف العربي الاوروبي •

وأغلب هذه المشاريع الاقتصادية المنشأة في دول الخليج العربي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات ونتيجة حاجة هذه المشاريع الى الخبرات الفنية والتكنولوجية والتي تجعل من الشركات متعددة الجنسيات التحكم الاساسي في هذه المشروعات وربط اقتصاديات هذه الدول بحبل التبعية ، وخلق نوع من التكامل القطاعي والسلعي بين هذه المشاريع والشركات متعددة الجنسيات.

واذا كانت هذه المشاريع تحتاج الى استيراد الخبرات الفنية والتكنولوجية الحديثة التي تكون الشركات متعددة الجنسيات المصدر الاساسي لها وبالتالي بيعها باسعار عالية وبشروط مجحفة تكون على حساب السيادة الوطنية لهذه الدول •

وتهدف الشركات متعددة الجنسيات من هذه المشاريع الحصول على الارباح ومحاولة تامين الاستقرار وعدم التاميم باستخدام الاموال العربية لانجاز هذه المشاريع وتامين استمرار تدفق النفط عبر هذه الشركات وباسعار زهيدة واخضاع سياسة انتاج وتصدير النفط وفق مصالحها ودون الاخذ بعين الاعتبار مصالح الدول العربية المنتجة له ، وهذا ما يدفع الشركات متعددة الجنسيات الى اقامة المشاريع الكمالية وذات التكلفة العالية والتي من شأنها فتح ابواب الاستيراد في هذه الدول والتبذير في الموارد ودون مراعاة الى قدرات هذه الدول ومتطلبات التنمية فيها • اضافة الى العمل على ضمان انسياب الفوائض النفطية نحو البنوك الاجنبية والموظفة في مشاريع اقتصادية بالخارج والتي تؤدي الى تشديد ارتباط حكومات تلك البلدان برأسمال والمصالح الاحتكارية (1) •بغية

---

(1) محمد السيد سعيد :الشركات متعددة الجنسيات ص 173
الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة 1978 •

في السوق العربية للمنتجات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات بما يضمن لها استمرار التبعية اتجاه السوق الرأسمالية العالمية • وتقييد نمط التطور في هذه الدول وفق النهج المناسب لاستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات من خلال التأثير على السياسة في الدول العربية وتشويه برامج وخطط التنمية وابعادها عن الاتجاهات التي تخدم مصالح الاقتصاد في هذه الدول وذلك من خلال خلق أو المحافظة على نمط العلاقات الرأسمالية فيها من خلال :

(1) تشجيع القطاع الخاص وتوفير الشروط الكفيلة بنموه واستمراره لانه يضمن لها استنزاف الفوائض الاقتصادية من خلال الهيمنة على البرجوازية المحلية التي توافق مصالحها ، مصالح الشركات متعددة الجنسيات•

(2) ابقاء استراتيجية التنمية في هذه الدول في الاتجاه الرأسمالي مما يجعلها عاجزة عن تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية الشاملة والحقيقية •

ان اقامة مثل هذه المشاريع في هذه الدول في اطار الشركات متعددة الجنسيات تودي الى (1)

(1) ضمان التبعية التكنولوجية للبلدان الرأسمالية المتطورة والقادرة على التلاعب والتأثير السلبي على امكانية تشغيل المؤسسات الاقتصادية بسبب الارتباطات المتعددة لهذه المؤسسات بالسوق الرأسمالي العالمي •

(1) كاظم حبيب : دور الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات في تعميق عملية التنمية وتشديد التبعية في اقتصاديات البلدان العربية في المرحلة الراهنة من خلال الازمة العامة للنظام الرأسمالي العالمي ص 25 ـ 26 مطبوعة : معهد العلوم الاقتصادية ـ الجزائر في 15/03/ 1981

(2) ضمان استيراد وسائل الانتاج من البلدان المتقدمة •

(3) الارتباط بتصدير جزء كبير من انتاج هذه المؤسسات وهي موجهة أساسا لاغراض التصدير الى تلك البلدان المورّدة لوسائل الانتاج أو الى بلدان اخرى يتفق عليها معها •

(4) غلغلة نمط الادارة الاقتصادية وانماط الاستهلاك وسلوك اجتماعي رأسمالي الى هذه الاقطار•

(5) ضمان الحصول على أسعار مرتفعة بالنسبة لكل مراحل اقامة المشاريع الصناعية مثل الاستشارة الفنية وبيع التكنولوجية المقررة وهي كلها منافذ الفائض الاقتصادي المتاح للتنمية بهذه الدول •

. . . .

المبحث الثالث: محاولة اعادة النظر في نمط العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة ((من خلال المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد))

في اطار ما تعيشه الدول النامية من سيطرة وما تتعرض له من نهب من خلال مبادلاتها التجارية المرتبطة أساسا بالسوق الرأسمالية العالمية وبفعل ما لعبه رأس المال الاجنبي والشركات متعددة الجنسيات من تشويه اقتصادي في هذه الدول وخلق الشروط الكفيلة لضمان هذه الاوضاع التي تخدم مصالح الدول الرأسمالية•

وكان لهذه الظروف دورها في اعاقة أي نمو للتبادل التجاري بين الدول النامية بل جعلت من هذه الدول أداة للتنافس فيما بينها عن طريق احتكاراتها العالمية المتواجدة بأغلب هذه الدول . مما وقف حاجزا دون أي تطور يذكر للتجارة الخارجية فيما بين هذه الدول ، ذلك ان أغلب صادرات وواردات هذه الدول انما تتم عبر قنوات الشركات متعددة الجنسيات واذا كانت الدول النامية تدرك ان أية محاولة للتنمية من خلال التجارة الخارجية وأية محاولة لتدعيم التبادل التجاري بينها هي متطلبات لا يمكن تحقيقها في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي .

فان ذلك كان دافعا لبعض الدول النامية تطالب في اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يأخذ بعين الاعتبار وضع الدول النامية وتحسين ظروف تجارتها الخارجية محاولة منها لخلق نوع من التكافؤ لهذه الدول . وذلك من خلال مفاوضات عديدة . الا أن الدول الرأسمالية المتقدمة تسعى دائما لاستمرار المحافظة على كل وسائل السيطرة اتجاه الدول النامية وخلق الظروف الملائمة لذلك من خلال (1) .

(1) خلق فئة من الافراد في الدول النامية ترتبط مصالحها بالاحتكارات الاجنبية وتمكينها من السيطرة السياسية والاقتصادية .

(2) استخدام التهديد العسكري والحصار الاقتصادي مثال ليبيا من طرف أمريكا .

---

(1) محمد سعيد الفاخري :الازمة الاقتصادية وازمة الاستغلال ص 3
ندوة الازمة الاقتصادية العالمية ـ طرابلس 1984 ـ جامعة قاريونس ـ ليبيا

(3) الوسائل المتعددة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات للحفاظ على مواقع احتكارها في الدول النامية مثل التسهيلات المختلفة وزيادة الاستثمارات الأجنبية حيث نجد 5 شركات كبرى تسيطر على 90٪ من اجمالي الحبوب المشحونة عبر حدود العالم – شركة واحدة م.ج تسيطر على 80٪ من زيت الذرة .

(4) المساعدات لا تخضع لمعايير الحاجة والفقر ولكن لمعاييرسياسية استراتيجية بحتة مثلا نجد أن مساعدات أمريكا عام 78 ذهب منها 50٪ الى عشرة بلدان والدافع الاساسي لهذه المساعدات يكمن في الموقع الاستراتيجي العسكري وسياسة الانفتاح التي تنتهجها هذه تجاه الشركات متعددة الجنسيات، وهذا ما يجعل طرح موضوع النظام الاقتصادي الدولي الجديد كوسيلة لاستيعاب مشاكل الدول النامية والاخذ بيدها نحو تحقيق الاستقلال والتنمية الشاملة في ظل الظروف الدولية الراهنة أمر غير ممكن عليا .

لقد تفاعلت عدّة عوامل في أوائل السبعينات وما نجم عنها من اضطراب في العلاقات الاقتصادية الدولية والتجارة الخارجية وانهيار نظام النقد الدولي والتضخم وارتفاع الاسعار وزيادة المديونية للدول النامية وتزايد المصاعب التي تواجهها وكذا زيادة الهوة التي تفصل الدول النامية عن الدول الرأسمالية المتقدمة ذلك ان الدول النامية تتصف بالحالة التالية (1)

---

(1) اسماعيل صبري عبدالله : نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ص 47 – 48 (سابق الذكر)

(1) تضم الدول النامية ٧٠٪ من البشرية ولا يزيد دخلها (عدا البترول) عن ٣٠٪ من الدخل العالمي •

(2) تحصل الدول النامية المنتجة للمواد الاولية على ما لا يزيد عن ١٠٪ من سعر البيع لتلك المواد للمستهلك النهائي والفرق تستولي عليه الشركات متعددة الجنسيات •

(3) تحصل الدول النامية على ٤٪ من القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير •

(4) رغم جهود التصنيع لا تزيد حصة الدول النامية عن ٧٪ من الانتاج الصناعي العالمي وهذه النسبة محصورة في عدد قليل من الدول النامية •

(5) تزايد المديونية الخارجية للدول النامية ففي نهاية ٧٤ بلغت 120 ألف مليون دولار وبلغت خدمة الدين ـ سداد الفوائد ـ الاقساط اكثر من ٥٠٪ من حجم معونات التنمية الرسمية التي تقدمها الدول الرأسمالية المتقدمة •

وهذه الحقائق وتلك تؤكد عدم ملائمة النظام الاقتصادي الدولي الراهن وعدم قدرته على حل مشاكل العالم •

وهذا ما دفع الدول النامية باعتبارها الضحية الاولى لكل الاضطرابات الناجمة عن النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي • تدعو الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد •

وانعقد مؤتمر الدول النامية للمواد الأولية في داكار عام 75 وانتهى الى التوصيات التالية (1)

(1) الاعتراف بحق كل دولة في تحديد انتاج مواردها الطبيعية لتفادي اغراق السوق من تلك المادة.

(2) العمل بكل الوسائل لفرض سعر عادل لكل مادة أولية.

(3) اقامة اتحاد منتجين لكل مادة أولية أو مجموعة متقاربة من الدول المنتجة على غرار منظمة الأوبك.

(4) محاربة تقلبات أسعار المواد الأولية وسد الطريق أمام المضاربين بها عن طريق تكوين مخزون احتياطي من كل مادة أولية للحفاظ على أسعار معقولة فلا ينخفض السعر عن حد معين ولا يزيد عن سعر معين.

واذا كانت الدول النامية ومن خلال المؤتمرات طالبت بالعمل على وجود علاقات متكافئة ومنطقية، وذلك بتوفير المساعدات اللازمة لهذه الدول دون أن تكون هذه المساعدات مرتبطة بقيد أو شرط كما كانت تسعى الى ربط أسعار المواد الأولية بأسعار السلع الصناعية وذلك منذ الاجتماع الأول لمؤتمر التنمية والتجارة المنعقد في جنيف عام 1964 وذلك من أجل بحث كيفية منع أسعار المواد الأولية من التقلبات الناجمة عن التقلبات في العرض والطلب والاحتكارات وقد رفضت الدول المتقدمة مسألة ربط أسعار المواد الأولية

---

(1) خيرات البيضاوي :التضخم واثارة في العالم الثالث ص 42
معهد الانماء العربي ـ التقارير الاقتصادية (6)
طرابلس فرع لبنان ـ الطبعة الاولى ـ بيروت 1976

بأسعار السلع الصناعية ذلك أن مسالة الربط هذه تجعل الدول المتقدمة تتخوف من تحكم الدول النامية وهذا مما يعرقل نشاط الشركات متعددة الجنسيات.

والدول الرأسمالية المتقدمة عند رفضها لقضية الربط هذه ، فانها تشل اقتصاديات الدول النامية ، ذلك ان أسعار المواد الأولية المنخفضة والتي يعاد تصديرها بشكل صادرات صناعية للدول النامية وبأسعار مرتفعة مما يجعل الدول المتقدمة تحافظ على المستوى المعاشي المرتفع . بخلاف الدول النامية والتي نتيجة لهذه الأوضاع فانها تعاني من أعباء على اقتصادها الوطني واستيراد التضخم وغلاء أسعار المواد المنتجة محليا وزيادة العجز في ميزان المدفوعات (1)

وفي مؤتمر ليما عام 1974 وبموافقة دول السبع والسبعين تقرر انشاء صندوق خاص يحفظ أسعار 12 مادة أولية برأس مال قدره 40 مليار دولار تستعمل لشراء المواد الأولية وخزنها ومراقبة حاجة الصناعات لها (2)

الا أن الولايات المتحدة الامريكية رفضت هذا المطالب في مايو 1975 بنيروبي بانشاء صندوق برأس مال قدره مليار دولار يقسم مناصفة بين الأوبك وبقية الدول الصناعية وتهدف الولايات المتحدة الامريكية من وراء ذلك الى دفع الشركات متعددة الجنسيات على استخدام أموالها في الدول النامية . وقد رأينا ما لهذه الشركات المتعددة الجنسيات من دور في التحكم في المبادلات

---

(1) محمد سعيد الفاخري : الازمة الاقتصادية وأزمة الاستغلال ص 67 (ندوة الازمة الاقتصادية العالمية – طرابلس – ليبيا 1994) (سابق الذكر)

(2) خيرات البيضاوي : التضخم وآثاره في العالم الثالث ص 63 (سبق ذكره)

التجارية للدول النامية مما يتضح معه عجز الدول النامية بالمقابل •

فالحديث عن المبادلات التجارية بين الدول النامية فيما بينها ومحاولة هذه الدول بالمطالبة باعادة النظر في نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بنية ايجاد نوع من التكافؤ في هذه المبادلات وتحسين ظروف تجارتها الخارجية لا يكون لها أي محتوى عملي •

ذلك أن الدول النامية وبفعل التبعية والاندماج اتجاه السوق الرأسمالية العالمية وما تتميز به هذه الاخيرة من قدرة السيطرة على الاسعار عن طريق احتكاراتها وما تلعبه من تحكم في توجيه النشاطات الاقتصادية بالدول النامية والسيطرة على تجارتها الخارجية مما يجعل من الدول النامية اداة بيد الدول الرأسمالية المتقدمة •

وبذلك تكون المبادلات التجارية بين الدول النامية وعن واسطة هي الشركات المتعددة الجنسيات •خاضعة الى المصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي تمثلها هذه الدول • بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة •

ان البحث عن حلول في اطار التبعية والاندماج لا تعطي الا حلولاً أكثر تبعية وأعمق نهبا واستنزافا • وقد تتغير الاساليب وتتطور الوسائل ، لكن تبقى النتيجة واحدة وهي استمرار النهب وتعميق التبعية •

يكون التبادل التجاري بين الدول النامية دور ان استطاعت هذه الدول أن تتخلص من قيود التبعية

التجارية وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات والقدرة على اتخاذ القرارات - فالبحث عن الحلول في اطار القيود المفروضة على الدول النامية لا يحسن من وضع تجارتها الخارجية . فتحقيق الاستقلال الاقتصادي والقضاء على التبعية اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة هو وحده الكفيل بضمان استفادة الدول النامية من تجارتها الخارجية وامكانية استخدام مواردها في نشاطات اقتصادية تكون ذات طابع عام وتعبر عن احتياجات هذه الدول وتصبح التجارة الخارجية مصدر هام يمول مشاريع التنمية الشاملة والمتكاملة في هذه الدول .

.../...

الخاتمة :

- على الدول النامية أن تدرك الحقائق التالية :

(1) ان فتح المجال أمام الواردات والاعتماد على التجارة الخارجية كوسيلة لتحقيق وفورات خارجية لها دورها في تمويل التنمية الوطنية هي وهمًا فقد أثبت الواقع والتجربة التي عاشتها الدول النامية من خلال التجارة الخارجية في اطار النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي انها وسيلة للنهب وعامل يستنزف الموارد اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة مما جعل من التجارة الخارجية للدول النامية في ظل النظام الرأسمالي السائد اداة لتكريس التبعية والاندماج والتخلف في جهة والنمو والتراكم في جهة ثانية •

ونتيجة لاستقطاب السوق الرأسمالي العالمي لاغلب المبادلات التجارية للدول النامية سواء من حيث الاستيراد أو من حيث التصدير • فان الاعتماد على التجارة الخارجية كأداة لبعث النمو هي عملية مشكوك في فعاليتها بسبب التقلبات التي تتعرض لها التصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة واحتكارها للأسعار في هذه السوق وهذا من شانه أن يعرض برامج التنمية في الدول النامية الى نفس الاضطرابات التي تعرقل ان لم نقل تؤدي الى ايقاف كثير من مشاريع التنمية في هذه الدول •

(2) ان التمادي في استخدام موارد مؤسسات التمويل الدولية من قبل الدول النامية هي وسيلة لها نتائجها

السلبية على هذه الدول . وذلك أن استخدامها لهذه الموارد معناه الالتزام بالسياسة الاقتصادية التي تحددها وهي في حقيقة أمرها محاولة لاعادة انتشال نمط حرية التجارة الخارجية وفتح الابواب أمام الواردات ورأس المال الاجنبي والشركات متعددة الجنسيات. أي محاولة البقاء في اطار المبادلات التجارية اللامتكافئة والمحافظة على التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يفرضه ميكانيزم النظام الرأسمالي العالمي .

والدول النامية تدرك عمق المعاناة التي تحملتها بسبب التجارة الخارجية في ظل النظريات الليبرالية الرأسمالية. وأية محاولة للتنمية وفق استراتيجية هذه المؤسسات تعني استمرار التبعية والاندماج واستمرار النهب والسيطرة.

(3) ان استراتيجية التصنيع التي خاضتها الدول النامية (سواء من حيث احلال الواردات أم من حيث التصنيع للتصدير) كمحاولة منها لاعادة النظر في النمط التقليدي للتخصص وتقسيم العمل الدولي رغبة منها في انشاء صناعات من شانها أن تغير من ميزان القوى في المبادلات التجارية هذه الاستراتيجية محكوم عليها بالفشل بل ان نتائجها كانت أعمق ضررا ، ذلك أن مثل هذه الاستراتيجية ما دامت تتم في نفس الاطار وهو النظام الرأسمالي العالمي فان نتائجها هي الاخرى تعميق التبعية والاندماج ومضاعفة المديونية اتجاه الخارج وتتعرض لنفس الضغوط في السوق الرأسمالي العالمي لانه المنبع الاساسي الذي توجه اليه .

ناهيك عن ان معظم هذه الصناعات تمت بمبادرة من رأس المال الاجنبي والشركات متعددة الجنسيات مما يجعلها بعيدة عن تلبية الحاجات الاساسية لمواطني هذه الدول • كما انها مكملة للصناعات المتواجدة في الدول الرأسمالية المتقدمة وتبقى منعزلة عن بقية القطاعات المحلية وأية محاولة للتنمية في الدول النامية من خلال التجارة الخارجية محكوم عليها بالفشل ما دامت تتم من خلال التبعية والاندماج اتجاه السوق الرأسمالية العالمية التي تسيطر عليها الاحتكارات وحتى تستطيع الدول النامية أن تجعل من تجارتها الخارجية أداة للنمو المطلوب ومورد أساسي لتمويل التنمية ، عليها أن تعمل على ازالة التبعية والاندماج اتجاه الدول الراسمالية المتقدمة وذلك من خلال اتخاذها لمجموعة من الاجراءات نرى انها ضرورية للقضاء أو الحد من التبعية وتغيير مسار التجارة الخارجية لصالحها •

ـ وأهم هذه الاجراءات في نظرنا هي :

(1) تنويع مصادر الاستيراد والتصدير حتى تتمكن من التخفيف من أثر التقلبات المواكبة لاقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة • على برامج التنمية وتكوين اتحادات بين الدول النامية المنتجة للمواد الاولية وذلك وفق استراتيجية نابعة من صميم واقع هذه الدول وبما يخدم مصالحها جميعا • ومثل هذه الاتحادات كفيلة بأن تجعل من منتجي المواد الاولية قوة اقتصادية تؤهلها للوقوف أمام الدول الرأسمالية المتقدمة واحتكاراتها وتستطيع أن تؤثر في الاسعار وتتمكن من ربطها باسعار الواردات من السلع الصناعية •

(2) في اطار هذه الاتحادات بين منتجي المواد الأولية في الدول النامية يجب أن توضع استراتيجية موحدة فيما يخص رؤوس الاموال الاجنبية والشركات متعددة الجنسيات المتواجدة بهذه الدول • ووفق هذه الاستراتيجية تحدد المواقف بدقة فيما يتعلق بنسبة المشاركة ونسبة التحويل للخارج والمصادر التي تسوق لها هذه المنتجات للحد من السيطرة والنهب ولجعل قطاع انتاج وتصدير المواد الاولية له علاقة مع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى يؤثر فيها ويتاثر بها لفك العزلة التي كانت تبعده عن بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى•

(3) الحد أو الغاء استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية المحاكية لنموذج الاستهلاك الغربي والتي كان للشركات متعددة الجنسيات دور في خلقها من خلال تكوين طبقة بالدول النامية تتجه نحو هذا الاستهلاك الترفي وبقاء الاغلبية بعيدة عن هذه السلع • واجراء مثل هذا من شأنه أن يخفف من حدة العجز في ميزان المدفوعات•

(4) الاهتمام بالزراعة وتقوية التعاون والتكامل بين الدول النامية في الميدان الزراعي وهذا من شأنه أن يحد من التبعية الغذائية اتجاه الخارج •

(5) اذا كانت الدول النامية قد فشلت في اتباع استراتيجية احلال الواردات والتصنيع للتصدير لانه ذلك أخذ يصطدم بضيق السوق لابتعاده من أغلبية سكان هذه الدول وارتباطه بالنخبة فقط ولان هذه الاستراتيجيات كانت بمبادرة الشركات متعددة الجنسيات فان ما يجب

على الدول النامية عمله في هذا الميدان هو أن تكون استراتيجية التصنيع مستمدة من الحاجات الاساسية للسكان في الدول النامية مما يجعل الطلب عليها في السوق المحلي كما ان مثل هذه الصناعات الموجهة لاشباع حاجات الاغلبية في الدول النامية لا تتطلب تكنولوجيا عالية كما يمكن أن تعبئ فيها الموارد المحلية وتكون تكاليفها منخفضة . وبالتالي تخفف من حدة التمويل التي كبدت الدول النامية أعباء ثقيلة وهذا على المستوى الجزئي أما على المستوى الكلي . فالأمر يتطلب :

(أ) ايجاد تعاون صناعي بين الدول النامية توضع فيه استراتيجية معينة تحدد فيها النشاطات الصناعية المتكاملة والتي تتوجه الى اشباع الحاجات الأساسية في هذه الدول وبذلك تجد هذه المنتجات الصناعية طلبا عليها سواء على مستوى البلد النامي وحده أو على مستوى الدول النامية ككل ومثل هذا التعاون الصناعي يتطلب الغاء الحواجز الجمركية المتواجدة بين هذه الدول . ومثل هذه الصناعة المتواجدة في اطار التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية يجب أن يكون الطلب عليها استجابة لرغبة أغلب مواطني هذه الدول وتستخدم في انتاجها موارد متواجدة في أغلب هذه الدول وتستفيد هذه الدول جميعا من المحاصيل المتأتية من هذه الصناعات.

(ب) ايجاد احتياطي من السلع الانتاجية والوسيطة اللازمة لمثل هذه الصناعات المتواجدة في اطار التكامل

والتعاون بين الدول النامية يستخدم في حالة حدوث أي طارئ من شأنه أن يحد من دخول هذه السلع الانتاجية من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة •

(5) في اطار هذا التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية يجب أن توضع استراتيجية موحدة اتجاه الصناعات المتواجدة ببعض الدول النامية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات من شان هذه الاستراتيجية وضع الشروط الكفيلة بجعل هذه الصناعات تخدم مصالح الدول النامية وتحد من سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وجعل هذه الصناعات تستجيب لمتطلبات التنمية الشاملة في الدول النامية • وتحديد اتجاهات التصنيع الملائم لهذه الدول يجب ان يتم من خلال تحديد حجم الموارد والوسائل المتاحة والآفاق الممكنة لاستخدام هذه الموارد وتطويرها واختيار الاساليب والطرق الممكنة والابتعاد عن نمط التصنيع الذي تم بمبادرة راس المال الاجنبي والشركات متعددة الجنسيات التي كانت تتحكم في القرارات المتعلقة بهذه الصناعات مما حرم الدول النامية من الابتكارات الملائمة لهذه الصناعات التي كانت سببا في فشل أي محاولة لاحداث أي تغيير فعال في الهيكل التركيبي لاقتصاديات الدول النامية ذلك ان استراتيجية هذه الصناعات كانت موجهة لخدمة اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة وبعيدة كل البعد عن الاستراتيجية الحقيقية لهذه الدول وهذا ما يجعل الدول النامية أمام حقيقة قد تكون صعبة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة • وهي اما أن تستمر في التصنيع تحت وصاية الشركات متعددة الجنسيات وبذلك تحرم نفسها

من أية تنمية شاملة وإنما أن تختار استراتيجية صناعية نابعة من واقعها وبعيدة عن تأثيرات الشركات متعددة الجنسيات وذلك وفق شروط تضمن لها الاستقلالية وهي كما حددها ستكليف(1).

(1) دعم عملية التصنيع والمحافظة عليها بواسطة قوى اقتصادية اجتماعية داخلية في الدول النامية.
(2) أن يلعب السوق المحلي في الدول النامية دوره في تصريف المنتجات الصناعية.
(3) وجود قاعدة صناعية عريضة في الدول النامية بما في ذلك السلع الرأسمالية ذات الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية.
(4) يجب ان لا يسيطر رأس المال الأجنبي على عملية التصنيع.
(5) أن يكون للدول النامية فرصة في اختيار الفن الانتاجي الأكثر تناسبا مع مواردها.

(هـ) في ظل التعاون والتبادل بين الدول النامية يجب الاستفادة من الفوائض النفطية التي حققتها الدول المنتجة للنفط وذلك باستخدامها في تمويل المشاريع المنشأة في اطار التعاون الاقتصادي بين الدول النامية.

(6) ان تكون استراتيجية التنمية في كل دولة نامية تتكامل مع استراتيجية التنمية الشاملة في اطار التكامل والتعاون بين الدول النامية حتى لا يكون هناك تعارض هذه بعض الملاحظات التي نرى أنها كفيلة بمعالجة التبعية اتجاه السوق الرأسمالية العالمية بتعزيزها للتبادل التجاري بين الدول النامية لأنه يجعل منها قوة اقتصادية لها وزنها في الاقتصاد العالمي وهي كفيلة للحد من المبادلات اللامتكافئة التي ظلت سرطانا ينهب اقتصاديات الدول النامية.

---

(1) التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجية وتطويعها ص97 — 98 — عدنان كركوره مكتبة الشعب الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981

قائمة المراجع : — العربية — الفرنسية

الكتب :

(1) انطنيوس كرم : العرب أمام تحديات التكنولوجيا — الكويت 1982

(2) احمد القندوز : العلاقات الاقتصادية الدولية — الجزء الأول — دار النهضة العربية — القاهرة 1971

(3) اسماعيل صبري عبد الله : نحو نظام اقتصادي عالمي جديد — الهيئة المصرية العامة للكتاب — الطبعة الأولى 1977

(4) ايف بينوت : ماهي التنمية — ترجمة سعيد أبو الحسن — دار الحقيقة بيروت

(5) ايف فوش : المساعدات الخارجية (التخلف — الاستعمار الجديد) ترجمة عبد الله سكندر — دار الحقيقة بيروت 1978

(6) أ • أ • ميرونوف : الاطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات ترجمة د • علي محمد الحسين (القزويني) — ديوان المطبوعات الجامعية — الجزائر — جانفي 1986

(7) السيد الحسيني : التنمية والتخلف " دراسة بنائية — تاريخية " دار المعارف القاهرة — الطبعة الثانية 1982

(8) أبو الحسن بني صدر : النفط والسيطرة ((دور النفط في التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي)) — ترجمة فاضل رسول — دار الكلمة للنشر — بيروت لبنان — الطبعة الأولى 1980

(9) أحمد جامع : الرأسمالية الناشئة : — دار المعارف — مصر 1968

(10) بول بساران : الاقتصاد السياسي للتنمية — ترجمة احمد فؤاد بلبع — دار القلم القاهرة 1967

(11) بيار جاليه : الامبريالية عام 70 — ترجمة فؤاد مرقه — بيروت — دار الحقيقة 1970

(12) جوكوف امكند روف: البلدان النامية وقضاياها الملحة – ترجمة الياس شاهين
دار التقدم – موسكو 1978

(13) جان – س – هو – حيثد روف – ويلسون – ب براون : الاقتصاد الدولي الحديث – ترجمة سمير كم : دار الجيل للطباعة – مصر العربية 1984

(14) جيل برتان : الاستثمار الدولي – ترجمة علي مقلد – علي ريمور –
مكتبة الفكر الجامعي – منشورات عويدات – بيروت – لبنان – الطبعة
الأولى 1970

(15) جورج قرم : دور البنك الدولي في العلاقات الدولية – أعداد عبد القادر سيد أحمد
وفريق العلم الاقتصادية الاستراتيجية – معهد الانماء العربي
فرع لبنان – طرابلس – الطبعة الأولى 1977

(16) حمدي الصباخي : مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر – دار الحداثة
– الطبعة الثانية 1983

(17) حسين آغا وآخرون : بعض المسائل الاقتصادية في الأقطار النامية – مركز العالم
الثالث للدراسات والنشر – لندن 1982

(18) خالد الحريري : الاقتصاد الدولي – دمشق – مطبعة الجديد 77/76

(19) راجنار نيركسه : أنماط من التجارة الدولية – ترجمة جلال أمين – الجمعية
المصرفية للاقتصاد والاحصاء والتشريع – القاهرة 1969

(20) راؤول بريتش : نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية – ترجمة مرزوق جرجس – الدار
المصرية للتأليف والترجمة 1966

(21) رمزي زكي : أزمة الديون الخارجية – الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978

(22) زكي شافعي : مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية – دار النهضة العربية
للطباعة والنشر – بيروت 1970

(23) رفعت المحجوب : الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في طريق النمو
دار النهضة العربية – عبد الخالق ثروت – القاهرة – الطبعة
الثانية 1971

(24) سمير أمين : "التطور اللامتكافئ" ـ ترجمة برهان غليون ـ دار الطليعة للطباعة والنشر ـ بيروت 1970

(25) سمير أمين : التراكم على الصعيد العالمي (نقد نظرية التخلف) ـ ترجمة حسن قبيسي ـ دار بن خلدون ـ بيروت ـ دون تاريخ

(26) سمير أمين : "التبادل اللامتكافئ" وقانون القيمة ـ ترجمة عادل عبد المهدي ـ دار الحقيقة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى 1974

(27) سعد زهران : العالم الثالث يفكر لنفسه ـ دار بن رشد للطباعة والنشر الطبعة الأولى 1981

(28) سمير كرم : الشركات متعددة الجنسيات ـ دار ابن ـ فرع لبنان ـ طبعة جديدة 1981

(29) سعيد النجار : تاريخ الفكر الاقتصادي (من التجاريين الى نهاية التقليديين) دار النهضة العربية للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان 1973

(30) ستانيس وآخرون : دور الدولة في التحويلات الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية دار التقدم ـ موسكو ـ 1980

(31) سيمون كوزنتس : النمو الاقتصادي الحديث ـ ترجمة لجنة من الاقتصاديين الجامعيين ـ منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت

(32) شريل باير : فخ القروض الخارجية (صندوق النقد الدولي والعالم الثالث ترجمة بيار عقل ـ دار الطليعة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ الطبعة الأولى 1977

(33) شارل بتهايم : التخطيط والتنمية ـ ترجمة اسماعيل صبري عبدالله ـ مكتبة التنمية والتخطيط ـ دار المعارف مصر 1966

(34) عمر محي الدين : التخلف والتنمية ـ دار النهضة العربية للطباعة والنشر ـ بيروت ـ1975ـ

(35) عبد المولى : العالم الثالث ونمو التخلف (نظريات ـ وقائع ـ آفاق) الدار العربية للكتاب ـ ليبيا ـ تونس 1982

(36) عزالدين صالحاني : صندوق النقد الدولي والساهمة السعودية ـ معهد الانماء العربي ـ الطبعة الأولى ـ بيروت 1983

(37) عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية – الجزء الاول – دار الوحدة العربية للطباعة والنشر – بيروت – لبنان – الطبعة الاولـــى 1981

(38) عبدالقادر سيد احمد وفريق من الملهم الاقتصادية الاستراتيجية : الاستشـــارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط (أهميتها – توزيعهــا) معهد الانماء العربي – الطبعة الاولى – بيروت 1977

(39) عبدالرحمن يسري : مقدمة في الاقتصاد الدولي – دار النهضة العربيـــــة بـــيروت 1974

(40) عارف دليلـــة : أهم التطورات في نظرية القيمة والسعر في الفكر الاقتصادي البرجوازي والماركسي – منشورات دار الفجر – حلب 1979

(41) عبدالهادي النجار : الفائض الاقتصادي الفعلي ودور الضريبة في تعبئة الاقتصاد المصري المكتب المصري الحديث 1974

(42) عادل عبدالمهدي : التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي – معهد الانماء العربي الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية – طرابلس فرع لبنان – بيروت – الطبعة الاولـــى 1978

(43) عبدالقادر سيد احمد : المفاوضات بين الشمال والجنوب – (الرهانات) – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1983

(44) عبدالهادي يموت – نجيب عيسى : مدخل الى دراسة التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية – معهد الانماء العربي – الدراســات الاقتصادية (4) – طرابلس – فرع لبنـــــان بيروت – الطبعة الاولى 1978

(45) عبدالهادي يموت : التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنميـــة معهد الانماء العربي – طرابلس – فرع لبنان – بيروت – دون تاريخ

(46) عادل حسين وآخرون : دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي – مركـــز الدراسات – الوحدة العربية – سلسلة كتب المستقبـــل العربي (1) – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة 1985

(47) عدنـــان كركور : التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجيا وتطويعهــا مكتبة الشعب ـ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981

(48) عدي الهواري : الاستعمار الفرنســي في الجزائر ((سياسة التفكيك الاجتماعــي 1830 ـ 1962)) ترجمة جوزف عبد الله ـ دار الحداثة ـ الطبعة الأولــى 1983

(49) فؤاد مرسي : التخلف والتنمية (دراسة في التطور الاقتصادي) ـ دار الوحـدة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان 1982

(50) فيديل كاسترو : أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ـ مديرية النشر لمجلس الدولة ـ هافانــا 1983

(51) فؤاد مرســي : دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية ـ دار الطليعــة الاسكندرية ـ الطبعة الأولى 1955

(52) محبوب الحق : خيارات أمام العالم الثالث ـ ترجمة أحمد فؤاد بلبع ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة 1978

(53) فوزي منصور : محاضرات في الاقتصاد السياسي للبلدان النامية ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة 73/ 74

(54) فيتالي ـ ف ـ شيطيون : التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ـ ترجمة عارف دليلة دار الطليعة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى 1980

(55) فلاح سعيد جبر : مشاكل نقل التكنولوجيا ((نظرة الى واقع الوطن العربي)) المؤسسة العربية للدراسات ـ الطبعة الأولى 1978

(56) كريستيان بالو : الاقتصاد الرأسمالي العالمي ((المرحلة الاحتكارية والامبريالية الجديدة)) ـ ترجمة عبد الهادي ـ دار بن خلدون ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى 1978

(57) كاظم حبيب : دور الشركات الرأسمالية الاحتكارية متعددة الجنسيات في تخريب عملية التنمية وتشييد التبعية في اقتصاديات البلدان العربية في المرحلة الراهنة من الأزمة العامة للنظام الرأسمالي العالمــي ـ مطبوعة ـ معهد العلوم الاقتصادية ـ الجزائر ـ 15/03/81

(58) لينـــين : الامبرياليــة أعلــى مراحل الرأسماليــة ـ دار التقـــدم ـ موسكـــو 1970

(59) محمد عبدالشفيع : قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديـــد دار الوحدة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعـــة الأولـــى 1981

(60) محمد عثمان مصطفى : تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية من قبل الدول الرأسماليــة المتطورة على الجانبين البنيوي والكمي للفائض الاقتصادي للدول المتخلفة في اطـــار الجهاز الانتاجي الرأسمالـــي الموحـــد .
أطروحة دكتوراه الدولة ـ جامعة الجزائر ـ جوان 1979

(61) محمد دويدار : الاقتصا د السياســي ـ المكتب المصري الحديث للطباعـــة والنشر ـ الاسكندريـــة ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية 1975

(62) مـــــيردال : النظرية الاقتصادية للدول النامية ـ ترجمة ابراهيم الشيخ ـ حسن الحوات ـ القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر

(63) محمد عبدالشفيع عيسى : العالم الثالث والتحدي التكنولوجـــي العربي (70ـ80) دار الطليعة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ الطبعة الاولى 1984

(64) محبوب الحق : ستـــار الفقر ـ ترجمة أحمد فؤاد بلبع ـ الهيئة المصريـــة العامة للكتـــاب ـ القاهرة 1978

(65) مايكل تانزر وآخرون : من الاقتصا د القومي الى الاقتصاد الكوني ـ ترجمة عزيز الرزاز ـ الناشر مؤسسة الابحاث العربية ش.م.م. ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الاولى 1981

(66) محمود عبد الفضيل : النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ـ الكويت ـ أفريـــل 1979

(67) مصطفى حسن محمد على : نقد المذهب الصناعي لليونيد و واقامة نسق اقتصادي دولي جديد ـ أطروحة دكتوراه الدولة ـ جامعة الجزائر 1982

(68) محمود عبدالفضيل : مشكلة التضخم في الاقتصا د العربي (الجذور والمسببات والابعاد والسياسات)
مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الاولى 1982

(69) محمود عبد الفضيل : النفط والوحدة العربية — مركز الدراسات — الوحدة العربية — بيروت — لبنان — الطبعة الخامسة 1985

(70) محمد السيد سعيد : الشركات متعددة الجنسيات — الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة — 1978

(71) وجدي محمود حسين : نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية دار الجامعات المصرية الاسكندرية 1973

(72) وديع شرايحة : تخطيط التجارة الخارجية (تجارب عربية) — معهد البحوث والدراسات العربية — عمان 1975

(ب) : النـــــدوات :

(1) ندوة المفاهيم الاستراتيجية الجديدة في التنمية ومدى ملائمتها للعالم العربي ـ دمشق 19 ـ 22 مايو / أيار 1979
مطابع الهدف ـ المعهد العربي للتخطيط بالكويت .

(2) دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية
أبحاث الندوة العلمية الثانية من 3 ـ 9 نوفمبر 1979 الجزائر
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائر ـ مارس 1982

(3) ندوة الازمة الاقتصادية العالمية
جامعة قاريونس ـ قسم الاقتصاد ـ مركز البحوث ـ بنغازي
نوفمبر 1984

(أ) صالح فرحات شرنته : الازمة الاقتصادية العالمية ـ الابعاد والنتائج ـ .

(ب) ميثم صاحب عجام : تطور أسعار الفائدة المصرفية والازمة الاقتصادية العالمية الراهنة .

(جـ) محمد عبدالسلام عويضة : دور هيئات التمويل الدولي في تصدير الازمة الاقتصادية الرأسمالية الى الدول النامية .

(د) رمزي زكي : أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة وعلاقتها بأزمة الديون الخارجية للدول النامية .

(هـ) جان ماسيني : دور مؤسسات التمويل المتعددة الجنسيات في الازمة .

(و) محمد عزيز : الازمة الحاضرة جوانب من حدودها ومعالجتها .

(ن) محمد العمادي : الازمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية والدول العربية الاخرى .

(ي) محمود سعيد الفاخري : الازمة الاقتصادية وازمة الاستغلال .

(ر) الطاهر الجهيمي : الازمة الاقتصادية بين المظهر والجوهر .

(4) نـــدوة مشكـــلات التنميـــة والتكامـــل الاقتصـــادي العربـــي
4 – 5 تشريـــن الثانـــي – مكتـــب ارتبـــاط جامعـــة اليرمـــوك
عمـــان – الاردن – 1980 .

تحريـــر عـــدي قصـــور – ديـــوان المطبوعـــات الجامعيـــة
الجـــزائـــــر – 1983 .

(د) التقاريـــــر:

(1) التقرير الاقتصـــادي العربـــي الموحـــد .
جامعة الدول العربية ـ تونـــس 1982.

(2) تقرير عن التنميـــة في العالم (البنك الدولي) 1978.

(3) تقريـــر عن التنمية في العالم (البنك الدولي) 1979.

(4) تقرير عـــن التنمية في العالم (البنك الدولي) 1981 .

(5) التقرير الاقتصادي العربـــــي الموحـــد .
جامعة الدول العربيـــة ـ تونس 1981.
مركـــز الوثيـــق والمعلومـــــات.

(6) المواد الأولية واستراتيجية البلدان الصناعيـــة الغربيـــة
(مثال النفط) ـ التقارير الاقتصادية ـ النفط العربي العدد 3
اعداد قسم الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية ـ معهـــد
الانماء العربي ـ الطبعة الاولى ـ بيروت 1976 .

(7) التضخـم وآثـاره في العالـم الثالـث ـ خيرات البيضاوي
التقارير الاقتصادية (6) طرابلس ـ فرع لبنان ـ الطبعة الاولى ـ بيروت 1976.

(جـ) المجـــــــلات :

(1) مجلة قضايــــا العـــدد (9) ـ السنـــة 1983.

(2) مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 1983 ـ العدد (4) : يصدرهـا البنــك الدولــي للانشــاء والتعمـــير وصندوق النقد الدولـــي .

(3) مجلـــة البترول والغـــاز الطبيعـــي ـ السنة الثامنة ـ العدد الخامـس 1984 ـ المركز العربـــي للدراســـات البتروليـــة ـ بيروت .

(4) النفـــط والتنميـــة العـــدد (12) ـ ايلـــول 1980 .

(5) النفـــط والتنميـــة العـــدد (5) شبـاط 1980 .

(6) النفـــط والتنميـــة ـ العدد (1) ـ 1980 .

(7) دراسات عربيـــة ـ العدد (4) ـ السنـــة الرابعـــة عشـــرة ـ شبـــاط 1978 ـ دار الطليعـــة ـ بـــيروت .

(8) النفـــط والتعاون العربي ـ منظمـة الاقطـار العربيـــة المصدرة للبترول المجلـــد الرابـــع ـ العـــدد الاول 1978 ـ الكويـــت .

Bibliegraphie En langues Etrangeres

1 . A G R E N E R (M) et Guin (R)

L'investissement direct et la firme multinationale

Ed : Economice. Anné : 1984

2 BENACHENOU (A)

Developpement et Coopération Internaenale

Ed: O. P. U Année : 1982

3 BENACHENOU (A)

Lo tiers - monde en jeu

Ed: C. R. E. A Année : 1981

4 BENISSAD (M.E)

Economie de developpement en Algerie

Ed: O. P.U Année : 1979

5 BENISSAD (M.E)

Economie Internationale

Ed: O. P.U Année : 1983

6 BENISSAD (M.E)

Theorie et Politique de developpement

Ed: S. N. E. D Année : 1974

7 B Y E (M) et DE BERNIS (G)

Relations Economiques Internationale : Echanges Internationaux

Ed: DALLOZ Année 1977

8. E M M A N U E L (A)

L'Echange Inegal: Essai sur les antagonismes dans rapports economiques

Ed: M A S P E R O Année : 1969.

9. E M M A N U E L (A)

Les Prix Rémunirateur : Epilogue à L'échange Inégal Revue du Tiers - monde

Tome : XXI n° 81. janviers. Mars 1980

10 F U R T A D O (C)

Les nuvelles Sources des Pouvoirs dans l'ordre Economique International

Revue du tiers - monde n° spéciale janvier - Mars 1980

11 G U L L D CHON (B)

Théorie de l'échange International

Ed : P. U. F Année : 1976

12 P A L L O I X (C)

L'Economie Mondiale Capitaliste et les Firmes Multinationales

Ed : M A S P E R O Année : 1975 (E 2 Tomes)

13 R I C A R D O (D)

Des Principes de l'economie Politique et de l'impôt

Ed : Flamation Année : 1977